

التفسير في النحو

تأليف

الأستاذ الدكتور

محمد عبد الله سعادة

أستاذ اللغويات

الأستاذ الدكتور

سعد منصور عرفه

أستاذ اللغويات

إهداء ٢٠١٣ .
كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات
بالاسكندرية - قسم الحديث وعلمه
جمهورية مصر العربية

النيسير في النحو

تأليف

الأستاذ الدكتور

محمد عبد الله سعادة

أستاذ اللغويات

الأستاذ الدكتور

سعد منصور عرفه

أستاذ اللغويات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف

المرسلين سيدنا محمد

وبعد.

فهذا كتاب التيسير في النحو لطلاب السنة الأولى. تابع
لمنهج ابن مالك في ألفيته، وهو سهل الأسلوب ، قريب المنال، بعيد
عن التعقيد، والخلاف الذي لا يفيد، والمشكل الذي لا ينفع، قريب
من لغة الفهم، وأسلوب التخاطب، مع التعليل لأكثر القضايا
النحوية، والاستدلال على قواعده بكلام الله تعالى، وحديث رسوله
الكريم، وكلام العرب شعراً ونثراً.

الأستاذ الدكتور

محمد عبد الله سعادة

أستاذ اللغويات

الأستاذ الدكتور

سعد منصور عرفة

أستاذ اللغويات

بسم الله الرحمن الرحيم

نبذة عن تاريخ علم النحو^(١)

أسباب وضع علم النحو :

كان العرب قبل الإسلام يعيشون في جزيرتهم وقيمون في بلادهم لا يخاطون غيرهم من البلاد المجاورة كالفرس والروم وإن كان ذلك لم يمنعهم من تبادل المنافع مع غيرهم، وكانت الأسواق العربية تفي باحتياجاتهم وذلك كسوق «عكاظ» و«مجنة» وغيرهما.

وكان الشعراء والأدباء يتبارون في تقديم روائعهم الشعرية والنثرية التي لها أطيب الأثر في الحفاظ على اللغة وتثبيت دعائمها.

ولما جاء الإسلام وبخّل الناس في دين الله أفواجاً، وانتشر الإسلام في البلاد المجاورة لجزيرة العرب، وامتد في المشرق والمغرب، اقتضى ذلك انتقال أعداد من العرب إلى هذه البلدان، وتوافد أعداد من هذه الأمصار إلى بلاد العرب؛ لأن فيها حضارة الإسلام ومقر الخلافة وفيها مهبط الوحي والكعبة المشرفة.

ولقد أدى نزوح الناس من المشرق إلى المغرب ومن المغرب إلى المشرق إلى اختلاط العرب بغيرهم، واندماجهم بهم واستماعهم لهم وتحديثهم إليهم بالعربية التي هي لغة القرآن الكريم .

(١) من مقدمة الدكتور أحمد محمد قاسم عميد كلية اللغة العربية بالقازيق.

ونتيجة لهذا الاختلاط ظهر اللحن في كلام العرب، لذلك فقد قيل إن سبب وضع علم النحو ما يلي :

١ - قيل إن سبب وضعه أن علياً بن أبي طالب - رضي الله عنه - سمع أعرابياً يقرأ « لا يأكله إلا الخاطئون »^(١) فلحن فيها حيث قال : « لا الخاطئين » فبدأ في وضع علم النحو، يقول أبو الأسود الدؤلي^(٢) : « دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - فوجدت في يده رقعة فقلت : ما هذه يا أمير المؤمنين؟ فقال : إني تأملت كلام الناس فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء - يعني الأعاجم - فأردت أن أضع لهم شيئاً يرجعون إليه ويعتمدون عليه، ثم ألقى إلى الرقعة وفيها مكتوب : «الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبئ به، والحرف ما جاء لمعنى» وقال لي انح هذا وأضف إليه ما وقع لك، ولذلك سمي هذا العلم علم النحو.

٢ - يروى أن أعرابياً - في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه - قال : من يقرئني شيئاً مما أنزل الله - أي القرآن - فقرأ رجل من سورة التوبة «إن الله برئ من المشركين ورسوله»^(٣) بجر كلمة «رسوله»، فقال الأعرابي : أو قد برئ الله من رسوله؟ إن يكن الله تعالى قد برئ من رسوله فأننا أبرأ منه.

(١) سورة الحاقة الآية : ٣٧.

(٢) انظر نزهة الألباء ص ٤ .

(٣) سورة التوبة الآية : ٣ وصحتها رسوله بالرفع.

فبلغ عمر - رضي الله عنه - ما قاله الأعرابي فدعاه وقال له : تبرأ من رسول الله ﷺ ؟

فقال الأعرابي : إني قدمت المدينة ولا علم لي بالقرآن فسألت من يقرئني؟ فآقرأني هذه سورة «التوبة» فقال «أن الله برئ من المشركين ورسوله» «بالجر» فقلت قد برئ الله تعالى من رسوله، إن يكن الله تعالى برئ من رسوله فأنا أبرأ منه، فقال عمر - رضي الله عنه - : «ليس هكذا يا أعرابي» فقال: كيف؟

فقال عمر : «إن الله برئ من المشركين ورسوله» - بالرفع - فقال الأعرابي : وأنا والله أبرأ ممن برئ الله ورسوله منهم .

ثم أمر عمر ألا يقرئ القرآن إلا عالم باللغة وأمر أبا الأسود الدؤلي أن يضع علم النحو .

٣ - قيل إن زياد بن أبيه طلب من أبي الأسود الدؤلي أن يضع النحو فأبى، فأمر زياد رجلاً أن يجلس في طريقه ويتعمد اللحن في القرآن، فلما سمع لحنه أبو الأسود استجاب لزياد وبدأ بإعراب القرآن.

وهناك روايات أخرى عن تاريخ وضع علم النحو ولكن أرجحها أن علياً - رضي الله عنه - هو أول من بدأ أو أشار بوضع قواعد علم النحو، وأن أبا الأسود الدؤلي نحا نحوه وسار على طريقه وعمل بتوجيه منه.

فالعرب قبل الإسلام لم يكن هناك ما يدفعهم إلى وضع علم النحو فكانوا ينطقون عن سليقة جبلوا عليها، وإن كان بعض العلماء قد خالفوا هذا الرأي

وقالوا إن النحو قديم والعرب كانوا يلمون بالقواعد العربية وتغالى بعضهم
ورغم بأن النحو موجود مع نشأة الإنسان بدليل قوله تعالى ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ
كُلَّهَا﴾^(١) ولا شك أن هذا الرأي بعيد عن الصواب والصحيح أنه نشأ في صدر
الإسلام وذلك لحاجة الناس إليه والوجود الباعث على وضعه.

لقد دنع العرب إلى وضع علم النحو أمور كثيرة أهمها ما يلي.

١ - باعث ديني : وهو الحرص على عدم اللحن في القرآن الكريم لحرمته ذلك،
فالنطق الصحيح يظهر المعنى، واللحن يفسده وقد يخرج الإنسان عن
قواعد الدين وأصوله كما في رواية الأعرابي التي سبق ذكرها.
إذ كان الحرص على عدم اللحن في القرآن الكريم والحفاظ على تعاليم
الإسلام من أهم البواعث لوضع هذا العلم .

٢ - باعث قومي . وذلك لأن العرب يعتزون بلغتهم ويباهون بها ويفأخرون
بسلامة نطقهم ويلافتهم وفصاحتهم، وحين اختلطوا بالأعاجم وظهر
اللحن على بعض الألسنة العربية أرادوا أن يحفظوا تراث لغتهم بوضع
علم يحافظ على اللغة ويجمع شتاتها فحدوا حدودها، ووضعوا قواعدها
حتى لا تتأثر بغيرها من اللغات الأخرى فتمحى خصائصها، وتضيق
معالمها، وتطغى على غيرها من اللغات .

٣ - باعث تعليمي : وذلك لأن المسلمين من غير العرب كانوا في أشد الحاجة
أن يعرفهم حقائق العربية ويوضح لهم قواعدها وأصولها من سماع

(١) سورة البقرة الآية : ٣١ .

وقياس وغير ذلك لكي يتمكنوا من الإعراب والتصريف وليصلوا إلى هدفهم الاسمى وهو الإلمام بالعربية والنطق السليم ولقد دفعهم هذا إلى الاجتهاد في دراسة أحوال اللغة العربية حتى نبغ منهم قوم كثيرون أمثال سييويه وابن جني وأبي علي الفارسي وغيرهم .

أهم المذاهب النحوية

لقد مر النحو بأطوار متعددة، وظهرت فيه مذاهب مختلفة وكان بين بعضها التنافس والمناظرات؛ لترجيح الآراء. ومن أهم هذه المذاهب مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين، ومذهب البغداديين، ومذهب الأندلسيين.

١ - **المذهب البصري** : من أوائل النحاة البصريين، ابن أبي اسحق الحضرمي المتوفى سنة ١١٧هـ ويونس بن حبيب المتوفى سنة ١٧٣هـ والخليل بن أحمد المتوفى سنة ١٦٠هـ وسيبويه المتوفى سنة ١٦١هـ.

ولقد اجتهد علماء البصرة، وأجهدوا أنفسهم، وقاموا بالرحلات المتعددة في سبيل المعرفة، فشرقوا وغربوا، للحصول على خفايا اللغة وأسرارها من أربابها في البوادي، وبالقوا في التحري والتنقيب عن الشواهد السليمة واللهجات العربية الأصلية، وأبلاوا في ذلك ما شهد لهم به الدهر، ولم يعتمدوا شأداً من الشواهد إذا رأوا فيه أدنى شبهة أو أقل شك.

وكانت قواعدهم وكتاباتهم دقيقة وسليمة وذلك لدقة التحري وسلامة الاستنباط والقياس وليس أدل على ذلك من كتاب سيبويه الذي يعتبر بحق الكتاب الأم بالنسبة لقواعد اللغة العربية، ولقد اعترف له بالتفوق والتبوغ العلماء من شيوخه وتلاميذه ومن جاء بعده.

والبصريون شغلوا أنفسهم بالعربية وقواعدها قرابة قرن من الزمان في وقت كانت فيه الكوفة منصرفاً عنها إلى الاشتغال برواية أشعار العرب وأخبارهم والميل إلى التندر بالطرائف والنوادر.

٢ - المذهب الكوفي : من أوائل نحاة الكوفة، أبو جعفر الرئاسي وتلميذه أبو الحسن الكسائي المتوفى سنة ١٨٢هـ والفراء المتوفى سنة ٢٠٧هـ وأبو العباس ثعلب المتوفى سنة ٣٩١هـ والرئاسي والكسائي والفراء يرجع إليهم الفضل في رسم صورة النحو الكوفي ووضع أسسه وأصوله وخصائصه التي تميزه عن النحو البصري وذلك بتفضيلهم القياس على السماع في كثير من مسائلهم، وقياسهم على الشاذفي بعض المسائل، واستشهادهم بكثير من الأشعار التي لا يتثبتون من صدق روايتها ولا يتحرون عن مصادرها.

أهم مظاهر الخلاف بين المذهبين :

النحو الكوفي لا يخالف النحو البصري في القواعد الأساسية والأركان العامة والاصطلاحات الجوهرية، وذلك لأن الكوفة بنت نحوها على ما سبقهم إليه أهل البصرة من القواعد والاصطلاحات.

ومع ذلك فقد اتخذ المذهب الكوفي لنفسه طابعاً مميزاً، ومنهجاً مختلفاً عن منهج المذهب البصري، وتتجلى أهم مظاهر الخلاف فيما يلي :

١ - الكوفيون توسعوا في رواية الشعر وغيره من كلام العرب ودفعهم ذلك إلى القياس على هذه الروايات فتساهلوا في الأخذ عن الأعراب الذين رحلوا من البادية إلى الحضر ولذلك يقول أبو الطيب :

(الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة، ولكن أكثره مصنوع ومنسوب

إلى من لم يقله وذلك بين في دواوينهم) وذلك لأن بعض رواتهم كان رقيق الأمانة فأعرض البصريون عن شواهدهم وامتنعوا عن الأخذ بها بينما أخذ بها الكوفيون، فطابع البصريين التشدد، وعدم اعتماد الكلام إلا بعد التثبت الدقيق، وطابع الكوفيين التساهل واعتماد الرواية بغير الطرق التي سار عليها البصريون.

٢ - ترتب على نهج الكوفيين في رواية الأشعار وكلام العرب توسعهم في القياس على هذه الأشعار وغيرها، لذا فهم استنبطوا وأجازوا أشياء كثيرة لم يجزها البصريون، ولم يضعوها بين قواعدهم، فالبصريون اشتروا في القياس أن يكون الشاهد المقيس عليه جارياً على لسان العرب، ومطرداً في كلامهم فهم لا يجيزون - القياس على الشاذ الذي أجاز الكوفيون القياس عليه.

٣ - القواعد البصرية مطردة مع الفصحى، وهي بعيدة عن الضعف والشنوء.

٤ - تناول البصريون ما شذ من كلام العرب وأثبتوا ذلك على أنه لا يقاس عليه ولا تبني عليه أحكام، ولكن الكوفيين أثبتوا الشاذ من كلام العرب وقاسوا عليه.

٥ - اعتمد الكوفيون على القياس النظري في بعض مسائلهم عند عدم وجود الشاهد الأصلي المنقول عن العرب، بينما اقتصر البصريون على الشواهد الأصلية لا غير.

(١) انظر مراتب النحويين ص ١٩ ونشأة النحو ص ١٠٧.

نتائج الخلاف بين المذهبين :

كان للخلاف بين المذهبين البصري والكوفي نتائج نوجزها فيما يلي:

١ - ترتب على تشدد البصريين في استشهادهم، وتوسع الكوفيين في رواياتهم أن ذهب كل منهم ينصر مذهبه بالأدلة المقنعة «والاستشهادات السماعية والحجج العقلية والمنطقية، وظل الخلاف بينهما زمناً طويلاً».

٢ - كان من نتائج الخلاف بين المذهبين ظهور المؤلفات - الخاصة بالخلاف النحوي التي تجمع آراء المذهبين، وذلك مثل: اختلاف النحويين ثعلب، والمسائل على مذهب النحويين لابن كيسان المتوفى سنة ٢٩٩هـ، والمقنع في اختلاف البصريين والكوفيين لأبي جعفر النحاس المتوفى سنة ٣٣٧هـ، والرد على ثعلب في اختلاف النحويين للرماني المتوفى سنة ٣٨٤هـ، واختلاف النحويين لابن فارس المتوفى سنة ٣٩٥هـ.

٣ - كان من نتائج الخلاف أيضاً التقاء رجال المذهبين ببغداد ومقد المناظرات بين الطرفين كما حدث في المناظرة بين الأصمعي المتوفى سنة ٢١٧هـ، والكسائي في حضرة هارون الرشيد، وكما حدث في المناظرة بين سيبويه والكسائي وكذلك بين اليزيدي والكسائي.

وهكذا لم تنقطع المناقشات والمناظرات بين نحوي البصرة والكوفة، وظلت على ذلك وقتاً طويلاً مما جعل طائفة جديدة تظهر في بغداد أخذت وتتلمذت على علماء المذهبين - ومزجت بينهما وتخيرت منهما وترتب على ذلك ظهور مذهب جديد هو المذهب البغدادي.

٣ - **المذهب البغدادي** : سبق ظهور المذهب البغدادي لتلاقي المذهبين البصري والكوفي في بغداد حيث وجد طائفة من علماء المذهبين هناك ثم أخذت طائفة جديدة من هؤلاء العلماء ووازنت من الآراء واختارت من المذهبين وترتب على ذلك المزج بين المذهبين أحياناً والانتخاب من المذهبين أحياناً أخرى، وترجيح أحد المذهبين في كثير من المسائل، والتجديد في عرض المادة العلمية حتى أصبح لهذه الطائفة طابعها المميز، الذي جعلها جديرة بالاستقلال عن سبقها وأطلق على مذهبهم «المذهب البغدادي».

ويتحدث الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧هـ من بدء ظهور علماء هذا المذهب بقوله^(١) من علماء الكوفة الذين أخذت عنهم أبو الحسن بن كيسان وأبو بكر بن شقير، وأبو بكر بن الخياط؛ لأن هؤلاء قدوة أعلام في علم الكوفيين وكان أول اعتمادهم عليه، ثم درسوا علم البصريين بعد ذلك فجمعوا بين العلمين.

اتجاهات البغداديين :

نظراً لأن البغداديين تتلمذوا على رجال البصرة والكوفة فقد اختلفت اتجاهاتهم فعملهم من غلبت عليه النزعة الكوفية، ومنهم من غلبت عليه النزعة البصرية حتى اختلط الأمر على كتاب التراجم فتسبوا بعض البغداديين إلى طبقة البصريين أو الكوفيين، ويمكن أن نجمل اتجاهات البغداديين فيما يلي :

- ١ - الجيل الأول من البغداديين كانت تغلب عليه النزعة الكوفية ومن هؤلاء : ابن كيسان المتوفى سنة ٢٩٩هـ، وابن شقير المتوفى سنة ٣١٥هـ وابن الخياط المتوفى سنة ٣٢٠هـ .

(١) انظر الإيضاح في عل النحو ص ٩٨ والمدارس النحوية ص ٢٤٦ .

٢ - بعد ذلك ظهر من يخطط بين مذهب الكوفيين ومذهب البصريين مع ميله إلى مذهب البصريين وذلك كأبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧هـ وتلميذه ابن جني المتوفى سنة ٣٩٢هـ، ولذا نسبهما البعض إلى مدرسة البصريين .

٣ - تعددت الاتجاهات بعد ذلك بين علماء بغداد فكان منهم من يؤيد البصريين كالرمانى المتوفى سنة ٣٧٤هـ، ومنهم من يؤيد الكوفيين كابن خالويه المتوفى سنة ٣٧٠هـ .

٤ - ظهرت بعد ذلك طائفة أخرى وصفت نفسها بالحياد بين المذهبين ومن هؤلاء ابن الشجري المتوفى سنة ٤٥٣هـ وأبو البركات عبدالرحمن الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧هـ صاحب كتاب الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين - البصريين والكوفيين، وإن كان بعض العلماء المحدثين وجه إليهما اتهامات بالنزوع نزعة بصرية .

٤ - المذهب الأندلسي، لما توطد ملك بن أمية بالأندلس على يد عبدالرحمن الداخل بدأت الحركة العلمية تنتشر في هذه البلاد فشجع الحكام العلماء وكافؤوهم على دراساتهم وتصانيفهم، من أجل ذلك ارتحل أفراد من الأندلس إلى المشرق يروون عن علمائه، ويقتبسون من معارفهم، إذ لم يكن في مقدورهم الارتحال إلى البوادي ومشافهة الأعراب فيها، كما صنع المشاركة، وتوافد كثير من علماء المشرق إلى الأندلس كأبي علي القالي الذي توفى بقرطبة سنة ٣٥٦هـ .

ولقد كان لتشجيع الحكام العلماء، وارتحال علماء المغرب إلى المشرق، وارتحال علماء المشرق إلى الغرب، ازدياد الحركة العلمية ونموها، ونال النحو ما هو جدير به من رعاية واهتمام، نظراً لحاجة بلاد الأندلس إليه لتقويم الأسنة، حتى تستطيع النطق بكلام الله تعالى نطقاً سليماً. ولقد نبغ في علم النحو من علماء الأندلس عدد كبير ومن هؤلاء : أبو بكر الزبيدي، والأعلم الشنتمري، وأبو العباس بن مضاء، وابن خروف وغير هؤلاء وعلى رأسهم ابن مالك: أبو عبدالله جمال الدين بن مالك الطائفي الأندلسي أكبر نحويي القرن السابع الهجري .

ومن مؤلفاته الخلاصة المعروفة بالألفية، والتسهيل وشرحه وعمدة الحافظ وعدة الالفاظ وغير ذلك كثير.

نماذج من الخلاف

بين البصريين والكوفيين

القول في ناصب المضارع بعد لام التعليل^(١) ذهب الكوفيون إلى أن لام التعليل هي الناصبة للفعل بنفسها من غير تقدير (أن) بعدها نحو: جئت لتكرمني، وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل (أن) مقدرة بعد لام التعليل، والتقدير : جئت لأن تكرمني .

واستدل الكوفيون على مذهبهم بأن اللام قامت مقام (كى) وهي بمعناها، وكما أن (كى) تنصب الفعل بنفسها فكذا ما قام مقامها .

وأما البصريون فاحتجوا بأن اللام من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل الأفعال، فوجب أن يكون الفعل منصوباً بتقدير (أن)، وإنما وجب تقدير (أن) دون غيرها، لأن (أن) يكون مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يحسن أن يدخل عليه حرف الجر، وهي أم الباب، فكان تقديرها أولى من غيرها .

ورد البصريون على الكوفيين في قولهم إن اللام قامت مقام (كى) وكى تنصب، فقال البصريون لا نُسلم أن (كى) تنصب بنفسها على الإطلاق، وإنما تنصب تارة بنفسها وتارة بتقدير (أن) لأنها حرف جر، وحملها عليها في حالة نصب الفعل بتقدير (أن) أولى من حملها عليها في الحالة التي تنصب الفعل بنفسها .

(١) من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف للآباري، مسألة ٧٩ .

مسألة

القول في أصل الاشتقاق الفعل أو المصدر

ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه نحو ضرب ضربا ، وقام قياماً ، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه .

أما الكوفيون فاحتجوا بقولهم إن المصدر مشتق من الفعل ، لأن المصدر يصح لصحة الفعل ، ويعتل لاعتلاله ، فإذا قلت قاوم قاوما فيصح المصدر لصحة الفعل ، وتقول قام قياما فيعتل لاعتلاله .

واحتجوا أيضا بأن الفعل يعمل في المصدر فتقول : ضربت ضربا فتتنصب ضربا فوجب أن يكون المصدر فرعا على العمل ، لأن رتبة العامل قبل رتبة المؤكد ، فدل على أن الفعل أصل - والمصدر فرع .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمان مطلق ، والفعل يدل على زمان معين ، فكما أن المطلق أصل للمقيّد فكذلك المصدر أصل للفعل .

واحتج البصريون أيضا بأن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ، ويستغني عن الفعل ، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ، ويفتقر إلى الاسم ، ويستغني بنفسه يكون أصلاً لما يفتقر إلى غيره .

واحتجوا أيضاً بأن المصدر يدل على الحدث، والفعل يدل على الحدث والزمن، وكما أن الواحد أجل للاثنين فكذلك المصدر أصل للفعل .

واحتجوا كذلك بأن المصدر هو الموضع الذي يصدر عنه فلما سمي مصدراً دل على أن الفعل قد صدر عنه .

بسم الله الرحمن الرحيم

الكلام وما يتألف منه

الكلام في اصطلاح النحويين ما اجتمع فيه أمران اللفظ^(١) والإفادة، والمراد باللفظ هنا هو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية مثل : زيد، أو تقديراً كالفاظ الضمائر المستترة. وخرج باللفظ غيره مما ينطلق عليه في اللغة كلام كالخط والرمز والإشارة إذ كل منها مفيد وليس بلفظ. ويحتز بالمفيد عن المفرد نحو محمد، والمركب الإضافي نحو غلام زيد، والمزجي نحو بعلبك، والإسنادي نحو شاب قرناها .

أقل ما يتألف منه الكلام

أقل ما يتألف منه الكلام من اسمين نحو محمد قائم^(٢)، ومن فعل واسم كقام عمرو ونعم الصبر، ومن ذلك قول ابن مالك: استقم، فإن الفعل مع فاعله المستتر كلام مفيد.

أنواع الكلم

الكلم الذي يتألف منه الكلام ينقسم باعتبار واحده إلى ثلاثة أنواع: الاسم والفعل والحرف. والكلم اسم جنس على المختار واحده كلمة، وقيل جمع، وقيل اسم جمع. واسم الجنس الجمعي يفرق بينه وبين واحده بالتاء^(٣) نحو كلمة وكلم وشجرة وشجر وتمرة وتمر.

- (١) وهو ما قاله ابن مالك . كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثم حرف الكلم .
- (٢) الوصف وهو اسم الفاعل مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد، والخبر في هذا المثال مفرد وليس جملة .
- (٣) أو بالياء نحو رومي وروم . أما اسم الجنس الإفرادي فهو ما يصدق على القليل والكثير نحو : عسل ولبن وماء وتراب.

واسم الجنس الجمعي يجوز فيه التذكير والتأنيث نحو قوله تعالى :
 «كأنهم أعجاز نخل خاوية» وقال : «نخل منقعر» وقال : «إليه يصعد الكلم
 الطيب» وقال : «يحرّفون الكلم عن مواضعه» .

معنى القول

القول عبارة عن اللفظ المفرد أو المركب الدال على معنى أو لا . ولذا قال
 ابن مالك (والقول عم) فهو أعم من الكلام لانطلاقه على المفيد وغيره، وأعم
 من الكلم فكل كلام أو كلم أو كلمة قول ، وقد تطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام
 مجازاً نحو قوله تعالى : (رب ارجعون لعلي أعمل صالحاً فيما تركت كلا إنها
 كلمة) ، ونحو قوله عليه السلام أصدق كلمة قالها شاعر قول لبيد ^(١) .

ألا كل شيء ما خلا الله باطل . وقولهم كلمة الشهادة يريدون بها (لا إله
 إلا الله) .

النوع الأول من الكلم

الاسم ^(٢) ، ويتميز عن الفعل والحرف بخمس علامات وهي المشار إليها
 في قول ابن مالك :

بالجر والتنوين والندا وآل ومسند للاسم تمييز حصل

والجر يرادفه الضفّض، ولم يقل حرف الجر لتناوله الجر بالحرف
 والإضافة. والمراد الجر بالكسرة التي يحدثها عامل الجر، أو نائب الكسرة

(١) لبيد بن ربيعة العامري الصحابي عاش مائة وأربعين سنة توفى في خلافة عثمان بن عفان
 رضي الله عنه. وتمام البيت: وكل نعيم لا محالة زائل .

(٢) بدأ بالاسم لشرفه ، أي لوقوعه محكوماً عليه ومحكوماً به ولا غنى لكلام عنه .

كالياء في المثنى وجمع المذكر السالم، والجر بالفتحة في الممنوع من الصرف. وسواءً كان العامل للجر حرفاً نحو مررت بزيد، أم إضافة نحو كتاب محمد، أم تبعية نحو مررت بزيد الفاضل. وهذه العوامل الثلاثة للجر قد اجتمعت في البسمة. فاسم مجرور بالحرف، والله مجرور بالإضافة، والرحمن الرحيم مجروران بالتبعية للموصوف .

العلامة الثانية للاسم هي التنوين :

وهو في الأصل مصدر نونت الكلمة أي أدخلت نوناً، وفي الاصطلاح نون ساكنة ^(١) تلحق الآخر ^(٢) لفظاً لا خطأ لغير توكيد ^(٣).

أنواع التنوين الخاصة بالاسم

وهي أربعة أحدها، تنوين التمكن ويسمى تنوين الصرف وهو اللاحق لفظاً لغالب ^(٤) الأسماء المعربة المنصرفة معرفة كزيد، أو نكرة نحو رجل وقاض. وفائدة هذا التنوين أنه يدل على خفة الاسم بكونه معرباً منصرفاً، وعلى تمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف فيبنى ولا يشبه الفعل فيمنع من الصرف.

النوع الثاني، تنوين التذكير وهو اللاحق لبعض الأسماء المبهنيات للدلالة على التذكير، تقول: سيبويه بلا تنوين إذا أردت شخصاً معيناً اسمه ذلك،

(١) خرج بالسكون النون في ضيفن الطفيلي الذي يجيء مع الضيف متطفاً .

(٢) خرج بذلك النون في انكسر وينكسر لأنها لا تلحق الآخر .

(٣) خرج بذلك قوله تعالى : (لنسمعاً بالنامية)، ورسمت في المصحف ألفاً لوقوعها بعد فتحة والنون هنا للتوكيد.

(٤) التمييز بغالب إشارة إلى أن التنوين لا يلحق بعضها نحو المضاف، والعلم الموصوف بأبن والمعرف بآل .

وتقول (إيه) بكسر الهمزة وسكون الياء وكسر الهاء بلا تنوين إذا استزدت مخاطبك أي طلبت منه زيادة من حديث معين. فإذا أردت شخصاً غير معين قلت سيبويه بالتنوين، وإذا أردت الاستزادة من حديث غير معين نونت (إيه) .

النوع الثالث : تنوين التعويض ويقال له تنوين العوض، وهو ما عرض عن حرف مثل تنوين غواشي وجوارٍ من الجموع المعتلة على وزن فواعل حال كونه عوضاً عن الياء^(١) المحذوفة في الرفع والجر، وإما عوض عن جملة وهو التنوين اللاحق لإذ في نحو قوله تعالى : (ويومئذ يفرح المؤمنون) والأصل : ويوم إذ غلبت الروم الفرس يفرح المؤمنون. وإذا مضافة إلى الجملة بعدها، فحذفت الجملة، وعوض بالتنوين عن الجملة المحذوفة إيجازاً، فالتقى ساكنان: إذ والتنوين فكسرت الذال لالتقاء الساكنين، كما كسرت صهٍ ومهٍ عند تنوينهما.

ومن تنوين العوض ما هو عوض عن كلمة نحو تنوين كل وبعض، عوضاً عما يضافان إليه. نحو قوله تعالى : «وكلُّ أتوه داخرين، أي كل إنسان» .

النوع الرابع : تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات مما جمع بآلف وتاء مزيدتين، ويسمى بذلك لأنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم في نحو مسلمين .

(١) وأصل جوارٍ : جوارى بضم الياء من غير تنوين لأنه ممنوع من الصرف. استثقلت الضمة على الياء فحذفت، ثم حذفت الياء تخفيفاً وعوض عنها التنوين . ويسمى «حذف اعتباطي» أي من غير علة صرفية.

العلامة الثالثة للاسم وهي النداء : وهو الدعاء بيا أو إحدى إخواتها، نحو
يا أيها الرجل، ويا أيتها المرأة. والمراد بالنداء كون الكلمة مطلوباً إقبالها بحرف
مخصوص، وليس المراد دخول حرف النداء^(١).

العلامة الرابعة للاسم : هي (أل) بجميع أقسامها ما عدا الموصولة^(٢)
والاستفهام^(٣).

وتدخل (أل)^(٤) على المعرفة، نحو الفرس والغلام ، أو زائدة كالحارث،
وطبت النفس أي طببت نفسها.

العلامة الخامسة للاسم : الإسناد إليه :

ومعنى الإسناد إلى الاسم هو أن تنسب إليه ما يحصل به الفائدة نحو
نسبة القيام إلى تاء، قمت، وقولك أنا مؤمن، وأنت قائم، ولا فرق بين تأخر
المسند إليه وتقدمه، ولا بين أن يكون المسند إليه فاعلاً أو مبتدأ .

وإنما ميزت هذه الأنواع الخمسة الاسم؛ لأنها خواص له . أما الجر فلأن

(١) و(يا) خاصة قد تدخل في اللفظ على ما ليس باسم نحو: ياليت قومي، وقوله تعالى : «يا أيها
أسجدوا» في قراءة الكسائي لتخلف الدعاء عن يا فهي لجرد التثنية، وقيل إنها للدعاء
والمندى محذوف تقديره : يا قوم ليت قومي ويا هؤلاء أسجدوا .

(٢) ال الموصولة قد تدخل على المضارع كقول الفريزدي يخاطب رجلاً هجاء بحضرة عبد الملك
ابن مروان.

ما أنت بالحكم القرضى حكومت ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل
فادخل (أل) على (ترضى) وهو فعل مضارع ، وحكومت بالرفع نائب فاعل.

(٣) (أل) الاستفهامية قد تدخل على الفعل نحو أل فعلت بمنعني هل فعلت .

(٤) والمراد لفظ (أل) فهو حينئذ اسم همزتها همزة قطع، وحرف التعريف ثنائي الوضع وهمزته
قطع وصلت كثرة الاستعمال، وقيل ثنائي همزته وصل .

المجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر إلا عن الاسم، وأما التثوين فلأن معانيه الأربعة لا تتأتى في غير الاسم، وأما النداء فلأن المنادي مفعول به^(١)، والمفعول به لا يكون إلا اسماً، وأما ال فلأن أصل معناها التعريف وهو لا يكون إلا للاسم. وأما المسند فلأن المسند إليه لا يكون إلا اسماً .

تنبيه : لا يشترط لتمييزه هذه العلامات وجودها بالفعل بل يكفي أن يكون في الكلمة صلاحية لقبولها .

علامات الفعل

يتضح الفعل عن الاسم والحرف بأربع علامات ذكرها ابن مالك في النظم بقوله :

بتا فعلت وأتت ويا افعلي .: ونون أقبلن فعل يُنجلي

العلامة الأولى : تاء الفاعل وهو المقصود بتا فعلت سواء بضم التاء أو فتحها أو كسرها نحو قمت للمتكم: وتباركت للمخاطب، وأحسنن للمخاطبة.

العلامة الثانية : تاء التانيث الساكنة كقامت وقعدت، ولا التفات إلى عروض الحركة نحو : «قالت امرأة العزيز» بكسر التاء للتخلص من التقاء الساكنين فالتاء في (قالت) ساكنة في الأصل. أما تاء التانيث المتحركة بحركة الإعراب فتختص بالاسم كقائمة. بل إن كانت غير إعراب فلا تختص بالفعل بل تكون في الاسم نحو لا حول ولا قوة^(٢) إلا بالله، وفي الفعل نحو (هند تقوم) لأنها لحقت أولاً، وفي الحرف نحو ريت وئمت .

(١) وهو مذهب سيبويه والجمهور قالوا المنادي مفعول به لفعل واجب الحذف تقديره أنادي .

(٢) الفتحة على التاء في (قوة) حركة بناء .

وبهاتين العلامتين وهي تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة رد على من زعم من البصريين حرفية ليس ^(١) من الكوفيين والصحيح أن ليس وعسى ^(٢) فعلاّن لقبولهما التاين المذكورتين. تقول لست وليست وعست وعسيت. وبالعلامة الثانية فقط وهي تاء التانيث الساكنة رد على من زعم من الكوفيين اسمية نعم ويش ^(٣) لسخول حرف الجر عليهما في بعض المواضع كقول بعضهم وقد بشر بيئت «والله ما هي بنعم الولد» .

العلامة الثالثة للفعل: ياء ضمير المؤنثة المخاطبة ^(٤) نحو قولي يا هند ويشترك في لاحاقها الأمر والمضارع نحو أنت تقومين يا هند. وهذه الياء أشار إليها الناطم بقوله (ويا افعلي). وبهذه العلامة رد عل من قال إن هات بكسر التاء، وتعال بفتح اللام من أسماء الأفعال للأمر، فهات بمعنى ناول، وتعال بمعنى أقبل. والصحيح أنهما فعلا أمر للمذكر لدالتهما على الطلب، وقبولهما ياء المخاطبة تقول هاتي بكسر التاء وتعالى فتع اللام وهما حينئذ مبنيان على حذف حرف ^(٥) اللة إن خوطب بهما مذكر، وعلى حذف النون إن خوطب بهما مؤنث .

(١) قياساً على (ما) التافية .

(٢) قياساً عل (عل) بجامع الترجي فيهما.

(٣) تقول: نعمت المرأة هند وهذا دليل على فعلية (نعم) أي قبوله تاء التانيث .

(٤) أما ياء المتكلم فإنها تلحق الاسم والفعل والحرف نحو : مَرَّبِي أَخِي فلكرمني.

(٥) المحذوف من هات الياء كما في أرم، والمحذوف من تعال الألف كما في أخش .

العلامة الواجبة ، نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة :

نحو (أَلَيْبَدَنَّ في الحطمة) ، و نحو (لنُسْفَعاً بالناصية)، وقد اجتمعنا في قوله تعالى : (ليسجنن وإيكونا من الصاغرين) .

وأشار ابن مالك إلى هذه العلامة بقوله : ونون أقبلن .

علامات الحرف : ويعرف بأنه لا يحسن فيه شيء من العلامات التسع المذكورة للاسم والفعل، وإليه أشار الناظم بقوله :

سواهما الحرف كهل وفي ولم^(١) .

والحرف على ثلاثة أنواع : مشترك نحو (هل). فإنك تقول: هل زيد أخوك وهل قام زيد، فدخلت (هل) على الاسم والفعل. وجاء ذلك في قوله تعالى : (فهل أنتم شاكرون) وقوله تعالى : (هل يستطيع ربك) .

ولكن الأصل في (هل) الاختصاص بالفعل، لأنها في الأصل بمعنى (قد). كما في قوله تعالى (هل أتى على الإنسان حين من الدهر) وقد مختصة بالفعل، لكنها لما تطفلت على همزة الاستفهام انحطت رتبته عن الاختصاص، وصارت مشتركة بين الدخول على الاسم والفعل، واختصاص (هل) بالفعل وجب نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال نحو هل زيداً ضربته، والتقدير: هل ضربت زيدا ضربته. ولذا وجب كون زيد فاعلاً لا مبتدأ في (هل زيد قام) فزيد فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير: هل قام زيد قام. هذا عند جمهور البصريين^(٢). أما الأخفش والكوفيون فعندهم : زيد فاعل بالفعل المذكور.

(١) هل من حروف الاستفهام، وفي من حروف الجر، ولم من حروف الجزم .

(٢) التصريح ٤٣/١ .

ومن الحروف ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال، ويعمل كما ولا ولا وإن المشبهات بليس. ومنها ما يختص بالأسماء فيعمل فيها الجر كفى، أو يعمل النصب والرفع كإن وأخواتها، ومنها ما يختص بالأسماء ولا يعمل فيها كلام التعريف، ومنها ما يختص بالأفعال فيعمل فيها الجزم كلم نحو: لم يلد ولم يولد. أو يعمل فيها النصب ككن^(١) نحو: «لن ينال الله لحومها» ومنها ما يختص بالأفعال ولا يعمل فيها كقد والسين وسوف^(٢).

أنواع الفعل

الفعل جنس تحته ثلاثة أنواع :

أحدها الفعل المضارع أي المشابه لاسم الفاعل لفظاً لموافقته له في الحركات والسكنات وعدد الحروف، ومعنى دلالة كل منهما على الحال والاستقبال، فيضرب مشابه لضارب في عدد حروفه وحركاته وسكناته بقطع النظر عن نوع الحركة، ولهذا الشبه أعرب المضارع، واستحق التقدم في الذكر على الماضي والأمر .

وعلمة الفعل المضارع أن يصلح لأن يلي (لم) بأن يقع بعدها المضارع من غير فصل. نحو لم يقم . وإذا أشار إليها ابن مالك بقوله :

فعل مضارع يلي لم كيشم^(٣)

-
- (١) عملت (إن) النصب دون الجزم حملا على (لا) النافية للجنس لأنها بمعناها .
 (٢) قد والسين وسوف لا تعمل مع اختصاصهم بالأفعال لتنزيلهم منزلة الجزء مما دخلت عليه وجزء الشيء لا يعمل منه .
 (٣) يفتح الشين مضارع شمم بكسر الميم من باب فرح يفرح.

ومتى دلت كلمة من الكلمات على معنى الفعل المضارع وهو الحدث
المقترن بأحد الزمانين الحال أو الاستقبال، ولم تقبل تلك الكلمة (لم) فهي اسم
نحو اسم الفاعل كضارب الآن أوغداً، أو اسم فعل مثل أف بمعنى أتضجر .

الثاني : الفعل الماضي :

ويتميز عن أخويه المضارع والأمر بقبول تاء الفاعل نحو قمت، أو تاء
التانيث الساكنة كنعم ويُس وقام. تقول: نعمت ويُسْتُت وقامت. وأشار إلى ذلك
ابن مالك بقوله :

وماضي الأفعال بالتاء^(١) مِنْ^(٢) .

الثالث : فعل الأمر :

وعلامته أن يقبل نون التوكيد مع دلالاته على الأمر. وهو المفهوم من قول
ابن مالك : بِالنون فعل الأمر إن أمر فهم .

أي نون التوكيد مع شرط الدلالة على الأمر وهو الطلب نحو اكتبْ. فإن
قبلت الكلمة نون التوكيد ولم تدل على الأمر فهي مضارع نحو : هل تفعلُنْ، وإن
دلت: الكلمة على الأمر الذي هو الطلب ولم تقبل النون المذكورة فهي إما اسم
مصدر نحو صبراً عباد الله، أي اصبروا، فالمصدر لم يدل على الأمر بل ناب
مناوب الدال عليه وهو فعل الأمر. وإما اسم فعل أمر نحو صه بمعنى اسكت،
وإزال بمعنى ائزل. وهذا ما أشار إليه ابن مالك بقوله :

والأمر إن لم يك للنون محلّ فيه هو اسم نحو صه وحيله^(٣) .

(١) أي تاء الفاعل وتاء التانيث في قوله السابق : بتا فعلت وأنت .

(٢) مِنْ : فعل أمر من ماَرَه يميّزه .

(٣) حيله : اسم فعل أمر بمعنى أَقْبِلْ وَجْهٌ وَلَا مَوْضِعَ لِلنَّوْنِ فيه. واسمية صه وحيله معلومة
مما تقدم في علامات الاسم فهما يقبلان التثنية تقول : صه وحيله .

المعرب والمبني من الاسم والفعل

الإعراب في اللغة مصدر أعرب أي أبان . وأظهر، أو أزال عَرَبَ الشيء وهو فساده يقال عَرَبَ يَعْرِبُ عرباً من باب فرح أي فسد، أو أعرب يعني تكلم بالعربية، أو لم يلحن في الكلام، أو تحبب إلى غيره، ومنه العروب المتحبة إلى نذجها.

وأما في الاصطلاح فهو تغيير أو آخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً. ويسمى الاسم المعرب متمكناً، لتمكنه في باب الاسمية، ثم إن كان منصرفاً سمي أمكن، ولم لا سمي غير أمكن. وكان الأصل في الأسماء الإعراب؛ لاختصاصه بتعاقب معانٍ عليه كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة تفتقر في التمييز بينها إلى الإعراب. فنحو جاء محمدٌ ورأيت محمداً وهذا كتاب محمد وهي معانٍ مختلفة لا يوضحها سوى الإعراب .

والبناء في اللغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت. وفي الاصطلاح لزوم^(١) الكلمة حركة^(٢) أو سكوتاً لغير عامل.

الاسم المبني :

يبني الاسم إذا أشبه الحرف شبهاً قوياً يقربه منه. قال ابن مالك :
والاسم منه معرب ومبني . ∴ . أشبه من الحروف مدني

(١) المبني قد يكون حرفاً واحداً ككلمة الفاعل .

(٢) (حيث) مبنيّة وفي آخرها ثلاث لغات : الضم والفتح والكسر .

فعلة بناء الاسم منحصرة في مشابهته الحرف شبيهاً قوياً. وأنواع هذا الشبه ثلاثة .

أحدها : الشبه الوضعي وهو أن يكون الاسم موضوعاً على صورة وضع الحروف بأن يكون قد وضع على حرف أو حرفين. فالأول كماء قمت. فإنها في حال الكسر تشبه باء الجر، وفي حال الفتح تشبه واو العطف.

والثاني : الموضوع على حرفين كماء من (قمنا) فإن (نا) تشبه قد ويل وما ولا. ولذا قال ابن مالك في هذا الموضع . كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا. وهي (الطاء)، و (نا) فالأول على حرف، والثاني على حرفين فشابه الأول الحرف الأحادي كباء الجر، وشابه الثاني الحرف الثنائي نحو عن وفي. والأصل في وضع الحروف أن تكون على حرف أو حرفين. وما وضع على أكثر من ذلك فعلى خلاف الأصل. وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثة فصاعداً فما وضع على أقل^(١) منها فقد شابه الحرف في وضعه، واستحق البناء. وأعرب نحو يد ودم وأب وأخ مع أنها أقل من ثلاثة في الظاهر ولكنها في الأصل ثلاثة حذفت اللام منها. فالأصل (أبو وأخو) بدليل التثنية: أبوان وأخوان، وأصل يد : يدي، والمثنى يدان، فالأصل فيها مهجور لم يستعمل . وأصل دم: دمو، بخلاف أخ فإنه نطق بالأصل في نحو جاء أخوك :

(١) بعض الأسماء الثلاثية معني نحو نحن، وبني بطريق الحمل لأن أصل الضمائر أن تكون على حرف أو حرفين. حاشية الشيخ يس، ٤٨/١ .

الضامى : الشبه المعنوي كما قال ابن مالك .

والمعنوي في متى وفي هنا .

وضابطه أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف، أي من المعاني التي تؤدي بالحروف سواء أوضع لذلك المعنى حرف أم لا .

مثال أول : وهو الذي تضمن معنى وضع له حرف كمتى فإنها تستعمل شرطاً فيجزم فعلين نحو: متى تقم أقم، وهي حين تستعمل شرطاً شبيهة في تأدية المعنى بأن الشرطية نحو إن تقم أقم، فبنيت (متى) وهي اسم شرط؛ لأنها تشبه إن الشرطية في المعنى وهي حرف. وتستعمل (متى) في الاستفهام فلا تعمل شيئاً نحو «متى نصر الله» وهي حينئذ تشبه في المعنى همزة الاستفهام وهي حرف. وهنا سؤال وهو أن يقال: أي الشرطية^(١) وأي الاستفهامية^(٢) أشبهها الحرف ومع ذلك فهما معربان، والسبب في ذلك ضعف الشبه فيهما بما عارضه من ملازمة الإضافة التي هي من خصائص الأسماء. وانظر الهامش في إعراب الأيتين .

والضامى : وهو الاسم الذي تضمن معنى لم يوضع له حرف نحو (هنا) من أسماء الإشارة للمكان فإنها تضمنت معنى الإشارة. وهذا المعنى لم

-
- (١) في نحو قوله تعالى : « أَيْمًا الْأَجْلِينَ قَضَيْتَ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ » فأي اسم شرط جازم منصوب على المفعول لقضيت، وقدمت لأن لها الصدر وما زائدة والأجلين مضاف إليهما والجواب : فلا عدوان .
- (٢) في نحو قوله تعالى : « فَايُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ » فأي استفهامية مبتدأ، والفريقين مضاف إليه وأحق، خبر المبتدأ .

تضع له العرب حرفاً يدل عليه، ولكنه من المعاني التي من حقها أن تؤدي بالحروف كالخطاب الموضوع له كاف الخطاب. فهذا لتضمنها معنى الإشارة مستحق للبناء.

وإنما أعرب هذان وهاتان من أسماء الإشارة مع تضمنهما لمعنى الإشارة؛ لضعف الشبه بمجيئهما على صورة المثنى، والتثنية من خصائص الأسماء.

النوع الثالث : الشبه الاستعمالي وضابطه أن يلزم الاسم طريقة من طرق الحروف الدالة على المعاني كأن ينوب الاسم عن الفعل في معناه وعمله ولا يدخل عليه عامل من العوامل فيؤثر فيه لفظاً أو محلاً. وذلك الشبه موجود في أسماء الأفعال فإنها تعمل نيابة عن الأفعال، ولا يعمل غيرها فيها مثل: هيهات، وصه. فإن هيهات نائبة عن فعل ماض وهو (بَعُدَ) بضم العين، وصه نائبة عن اسكت.

ولا يصح أن يدخل عليهما شيء من ^(١) العوامل فأشبه ذلك من الحروف ليت ولعل مثلاً فهما نائبان عن الفعل. فليت نائبة عن أتمنى ولعل نائبة عن أترجى، ولا يدخل عليهما عامل . فسبب البناء في هيهات وصه شبه الحرف مثل ليت ولعل في النيابة عن الفعل كما قال ابن مالك .
وكنيابة عن الفعل بلا تأثر وكافتقار أصلا.

(١) الاحتراز بما ينوب عن الفعل ولكنه يتأثر بالعوامل كالصدر النائب عن فعله نحو ضرباً زيداً فإنه نائب عن اضرب وهو مع كونه نائباً عن الفعل ممرب لأنه منصوب بالفعل المحذوف جوباً، والتقدير اضرب ضرباً، فهو ممرب لعدم كمال مشابهته للحرف .

النوع الرابع ، الشبه الافتقاري، وهو أن يفتقر الاسم إلى الجملة افتقاراً لازماً كالحرف. كما في إذ وإذا^(١) وحيث^(٢) والموصولات الاسمية نحو الذي والتي، فإذا قلت «جئتك إذ» فلا يتم المعنى حتى تقول مثلاً: جئتك إذ جاد زيد. فإذا مضافة إلى الجملة بعدها وهي مفتقرة إلى الجملة، ولا يتم المعنى ببنائها، فأنشبت الحروف بأسرها في افتقارها في إفادة معناها إلى ذكر متعلقها، وكذا الباقي من الظروف والموصولات فهي تشبه الحرف في الافتقار. واحترز بذلك الافتقار إلى جملة من نحو (سبحان) من أسماء المصادر و (عند) من الظروف فإنهما مفتقران إلى مفرد لا إلى جملة. تقول سبحان^(٣) الله، وجلست عند زيد .
فلذلك أعربا نصبا على المصدرية والظرفية .

تنبيه : أعربت (أي)^(٤) الموصولة في نحو : (اضرب أيهم أساء) بنصب أي؛ لضعف الشبه بما عارضه في أي من لزوم الإضافة، وكذلك أعرب اللذان واللتان لوجود صورة التثنية وهي من خواص الأسماء. وإنما بنيت (أي) الموصولة وهي مضافة لفظاً إذا كان صدر صلتها ضميراً محذوفاً في نحو قوله

(١) من ظرف الزمان .

(٢) من ظرف المكان .

(٣) المشهور أن سبحان ملازم للإضافة للمفرد، ورأي آخر أن سبحان مصدر لا فعل له، يستعمل مضافاً وغير مضاف وإذا لم يضاف ترك تنوينه فيقال: سبحان من زيد أي براعة منه، وإنما منع من الصرف لأنه معرفة وفي آخره ألف ونون. وقيل الأصل: سبحان ~~بغير تنوين~~ الباء سبحانا حذف الفعل وجوباً وأقيم المصدر مقامه وأضيف إلى المفعول .

(٤) مع أنها مفتقرة بالامالة إلي جملة ، وكذلك : اللذان واللتان .

تعالى، (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد) قرئ بضم أيهم على^(١) البناء، وقرئ
بنصبها^(٢) على الإعراب .

-
- (١) البناء على الضم هو رأي سيبويه إذا أضيف لفظاً، وحذف مصدر صلتها، أي الذي هو
أشد. وقيل هي معرفة مطلقاً سواء أضيفت أم لم تضاف، ذكر مصدر صلتها أو حذف، وهو
قول الخليل ويونس والأخفش والزجاج والكوفيون.
- (٢) وهي قراءة هارون ومعاذ ويعقوب، انظر التصريح ١٣٦/١ .

ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف كإرضٍ وسُماً^(١)

الاسم المعرب هو ما سلم من مشابهة الحرف وهو نوعان . نوع يظهر إعرابه كإرض تقول : هذه أرض بالرفع، ورأيت أرضاً بالنصب، ومررت بأرض بالجر، ونوع لا يظهر إعرابه كالفتى من المقصور. تقول جاء الفتى بضممة مقدرة على الألف، ورأيت الفتى بفتحة مقدرة عليها ، ومررت بالفتى بكسرة مقدرة تنسبها .

البناء والإعراب في الفعل ،

الفعل أيضاً ضربان: ضرب مبني ، وهو الأصل في الأفعال، وضرب معرب وهو الفرع فالمبني من الأفعال نوعان :

أحدهما : الفعل الماضي مبني باتفاق، وينأؤه على الفتح للخفة ثلاثياً كضرب أو رباعياً كحرج أو خماسياً كأنطلق أو سداسياً كاستخرج^(٢). وأما ضربت ونحوه مما اتصل به ضمير رفع متحرك بارز فالسكون فيه عارض أوجب كراهة العرب توالي أربعة متحركات وهي أحرف الفعل الثلاثة وتاء الفاعل فيما هو الكلمة الواحدة؛ لأن تاء الفاعل كالجزة من الفعل. وكذلك ضمة البناء من ضربوا عارضة لمناسبة الواو .

(١) سما بضم السين والقصر لفة في الاسم، بدليل قول بعضهم وقد سئل عن اسم الشخص ما سماك أي ما أسمك؟

(٢) ولا يزيد الفعل عن ذلك، وينى الفعل على الفتحة ، لنقل الضم والكسر وثقل الفعل، فعدلوا إلي الفتحة لخته.

الثاني : فعل الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه من سكون أو حذف، فنحو اضرب مبني على السكون؛ لأن مضارعه يجزم بالسكون نحو لم يضرب، ونحو: اضربا^(١) واضربوا واضربي مبني على حذف النون، لأن مضارعهما يجزم بحذف النون نحو: لم تضربا ولم تضربوا ولم تضربي، ونحو: اغز واخش وارم مبني على حذف آخر الفعل؛ لأن مضارعهما يجزم بحذف آخره نحو لم تغز ولم تخش ولم ترم. وذهب الأخفش والكوفيون إلى أن فعل الأمر معرب مجزوم بلام الأمر وأنها حذفت حذفاً مستمراً في نحو قم، والأصل لتقم فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة. وضعف مذهبه أن حذف الجازم وإبقاء عمله ضعيف.

المعرب من الأفعال

هو المضارع نحو يقوم زيد بشرط سلامته من نون الإناث، ومن نون التوكيد المباشرة. وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

.....
 .: وأعربوا مضارعاً إن عريا

من نون توكيد مباشر ومن .: نون إناث كبير عن من فتان

فالمضارع مع نون الإناث مبني على السكون كالماضي نحو : «والمطلقات يتربصن» والمضارع مع نون التوكيد المباشرة مبني على الفتح نحو : «لَيُنْبَذَنَّ» في الحطمة» وأما نون التوكيد غير المباشرة، فإن المضارع معرب معها، نحو (لَتُبْلَوُنَّ) مضارع بلا يبلو، مبني للمجهول مسند لجماعة الذكور من البلاء وهو

(١) أما الأمر المتصل بنون التوكيد فهو مبني على الفتح نحو : اضربين .

الاختبار. أصله قبل التوكيد لتَبْلُوْنَ كَتْنَصُرُونَ يواوِين، الأولى لام الفعل والثانية واو الجماعة. تحركت الواو الأولى وفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ثم حذفت لانتقاء الساكنين فصار لتَبْلُوْنَ ثم أكد بالنون الثقيلة فصار لتَبْلُوْنَ بثلاث نونات. حذفت نون الرفع^(١) فالتقى ساكنان واو الجمع ونون التوكيد الثقيلة فحركت الواو بحركة تجانسها وهي الضمة ولم تحرك النون محافظة على الأصل، وحيث حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال فهي مقدرة الثبوت لأنها علامة الرفع. فالفعل مرفوع بثبوت النون التي حذفت^(٢) لتوالي الأمثال .

وذلك كما نقول : هل تضريانُ يا زيدان، والأصل : تضريانُ حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال. ولم تحذف نون التوكيد .

أما إذا حذفت النون للجازم فإن المضارع معرب مع نون التوكيد لفظاً نحو قوله تعالى : (فإِذَا تَرِيتُ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا) أصله قبل التوكيد: تَرِيتُين مثل تمنعين ، نقلت حركة الهمزة إلى الراء قبلها ثم حذفت الهمزة، فصار تَرِيتين بفتح الراء وكسر الياء الأولى وسكون الثانية ، ولما تحركت الياء الأولى وفتح ما قبلها قلبت أيضاً فالتقى ساكنان حذف أولهما فصار: تَرِيتُ بفتح الراء وسكون

(١) لتوالي ثلاث نونات .

(٢) أما قوله تعالى : «ولا تتبعان» فأصله قبل التوكيد والتهي: تتبعان بتخفيف النون الرفع، فنخل عليه (٧) النامية فحذفت نون الرفع للجزم، فصار : لا تتبعان، ثم أكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان الألف ونون التوكيد المغضة ولم يجز حذف الألف لئلا يلتبس بالواحد. ولم يجز حذف النون لأنها التوكيد فحركت النون بالكسرة تشبيهاً بنون المثني الواقعة بعد الألف.

الياء ثم دخل الجازم وهو (إن) الشرطية المتصلة بما الزائدة فحذفت نون الرفع
فصار: فأما ترى يسكون الياء ثم أكد بالنون فالتقى ساكنان ياء المخاطبة ونون
التوكيد فحركت الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة. فصارت : فأما ترى .

الحروف

كل الحروف مبنية. قال ابن مالك :

وكل حرف مستحق للبناء .

لأنها لا تتصرف ولا يتعاقب عليها من المعاني ما تحتاج معه إلى إعراب.

أنواع البناء أربعة ، أحدها : السكون وهو الأصل وإليه أشار بقوله :

والأصل في المبني أن يسكتا .

وإنما كان الأصل في البناء السكون لخفته، والأصل عدم الحركة. والحركة ثقيلة والمبني ثقيل فبنى على السكون للخفة. ولخفة السكون دخل في الكلم الثلاث الحرف والفعل والاسم، ففي الحرف نحو (هل) وفي الفعل نحو (قم) وفي الاسم نحو (كم)، وبنى (كم) للشبه الوضعي، أو المعنوي لتضمن معني همزة الاستفهام، والنوع الثاني من البناء: الفتح وهو أقرب الحركات إلى السكون، لهذا القرب دخل الفتح أيضاً في الكلم الثلاث في الحرف نحو : سوف وإن. وليت الفعل نحو قام، والاسم نحو أين ^(١).

والنوعان الآخران وهما الكسر والضم ثقلان، ولثقلهما وثقل الفعل لدلالته على الحدث والزمان لم يدخل فيهما. ودخلا في الحرف والاسم لخفتهما، فالكسر في الحرف نحو لام الجر، والكسر في الاسم نحو (أمس) ^(٢). وهؤلاء .

(١) بني (أين) لشبهه بالحرف في المعنى وهو الهمزة إن كان استفهاماً و (إن) إن كان شرطاً وهو الشبه المعنوي كما ذكرنا .

(٢) بني أمس عند الحجازيين بشروط خمسة: أن يراد به معين، ولا يضاف ، ولا يصغر ولا يجمع جمع تكسير، ولا يعرف بال. وبنى لتضمنه معنى حرف التعريف لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة.

والضم في الحرف نحو منذُ في لغة من جر بها^(١)، والضم في الاسم نحو حيثُ، ولا بناء على الضم في الفعل، وأقوى الحركات الضم ويليه الكسر ثم الفتح.

أنواع الإعراب^(٢)

أربعة : رفع ونصب يشتركان في الاسم والفعل، فالرفع نحو زيد يقوم فزيد مرفوع بالبتداء، ويقوم مرفوع بالتجرّد، والنصب نحو إن زيدا لن يقوم فزيدا منصوب بأن، ويقوم منصوب بأن، والجر مختص بالاسم نحو مرتت بزيد والجزم مختص بالفعل نحو لم يقم، وإلى هذه العلامات الأربع أشار ابن مالك بقوله :

والرفع والنصب اجعلنْ إعرابا .: لاسم وفعل نحو لن أهابا

والاسم قد خصص بالجر كما قد خصص الفعل بأن ينجزما .

ولهذه الأنواع الأربعة علامات، فالضمة علامة الرفع، والفتحة علامة النصب، والكسرة علامة الجر، والسكون علامة الجزم، نحو جاء زيد، ورأيت زيدا، ومررت بزيد، ونحو لم يقم وهذه العلامات تسمى علامات الإعراب الأصلية، وهناك علامات فروع نائبة عن هذه العلامات الأصول، وهذه العلامات الفرعية واقعة في سبعة أبواب .

(١) ومن رفع بها الاسم أيضاً، فالجارة للاسم حرف، والرافعة له اسم .

(٢) هو تفتير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلية عليها .

الباب الأول

من العلامات الفرعية

وهو باب الأسماء الستة المعتلة المضافة فإنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة، وتنصب بالالف نيابة عن الفتحة وتجر بالياء نيابة عن الكسرة، وهي : نو بمعنى صاحب لا بمعنى الذي، وفو^(١) بمعنى الفم، والاب والاخ والحم والهن^(٢) ويشترط لإعراب هذه الأسماء بالحروف أن تكون مضافة فإن لم تضاف أعربت بالحركات الثلاث ظاهرة. فالرفع نحو «وله أخ» فأخ مرفوع على الابتداء والجار والمجرور خبره قبله. والنصب نحو : «إن له أبا» فأبا اسم إن منصوب، والجر نحو «وينات الأخ»، فالأخ مجرور بالإضافة .

ويشترط في الإضافة أن تكون لغير ياء المتكلم. فإن أضيفت الأسماء الستة لياء المتكلم أعربت بالحركات المقدرة، نحو «وأخي هارون» فأخي مرفوع على الابتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الخاء منع من ظهورها كسرة ما قبل ياء المتكلم، وهارون بدل . وجملة : هو أقصح مني لساناً . خبره . ويشترط أيضاً أن تكون مفردة لا مجموعة .

(١) أصل نم : فوه على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين .

(٢) كلمة يكتني بها عن أسماء الأجناس، وقيل - عما يستفتح نكره، وقال الجوهري:

الهن كناية ومعناه شيء تقول : هذا هنك أي شينك .

(ذو)

نو ملازمة للإضافة لغير الياء فلا حاجة إلى اشتراط الإضافة فيها؛ لأنها
حاصلة. ونو بمعنى صاحب وزنها (فعل) بالتحريك عند سيبويه ولامها ياء^(١).

وإذا كانت نو موصولة بمعنى الذي لزمته الواو في الأحوال الثلاثة
والبناء على السكون، تقول : جاء نو نجح، ورأيت نو نجح. وإذا لم تفارق الميم
القم أعرب بالحركات الثلاثة سواء أفرد أو أضيف. قال عليه السلام : «لخوف
فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك» .

الهن

الأفصح في الهن إذا استعمل مضافاً النقص أي حذف اللام^(٢) منه وهي
الواو وإعرابه بالحركات الظاهرة على العين وهي النون. وأشار ابن مالك إلى
ذلك فقال :

والنقص في هذا الأخير أحسن .

(١) وأصلها (نوي) حذفت الياء اعتباطاً، ونقلت حركة الأعراب إلى الواو وحركت الذال بحركة
الواو إتباعاً لها. وفي حال الرفع حذفت ضمة الواو للثقل وفي النصب قلبت الواو ألفاً، وفي
حالة الجر قلبت ياء. تقول في الرفع : هذا نو مال أصله نُومال يواو مضمومة للرفع وذال
مضمومة للإتباع فاستقلت الضمة على الواو فسكنت وفي النصب رأيت نو مال فقلبت الواو
ألفاً وهكذا .

(٢) وهي الواو والأصل (منو) .

تقول : هذا هنك ورأيت هنك ونظرت إلى هنك. ومن النقص: الحديث. من تعزى^(١) بعزاء الجاهلية فأمضوه^(٢) بهن أبيه ولا تكنوا. الأب والأخ والحم^(٣)

الأكثر فيها أن تعرب بالحروف: جاء أبوك وهذا أخوك ورأيت أباك وأخاك ويجوز فيها النقص بضعف وهو حذف اللام والإعراب بالحركات تقول : هذا أبك ورأيت أبك ومردت بأك. ومن النقص قول رؤية يمدح عدي بن حاتم الطائي:

بأبه اقتدى عدي في الكرم . . . ومن يشابه أبه فما ظلم^(٤)

فاستعمل الأب بحذف اللام معرباً بالحركات، وهذه لغة بعض العرب. فأبه الأول مجرور بالكسرة، وأبه الثاني منصوب بالفتحة.

وقصر الأب والأخ والحم أشهر من نقصهن، أي قصرها بالآلف مطلقاً فيعر بن يحركات مقدرة عليها كقول الشاعر :

إن أباه^(٥) وأبا أباه . . . قد بلغا في المجد غايتها

(١) تعزى : انتسب وانتمى وهو الذي يقول : يالفلان لتخرج الناس معه إلى القتال في الباطل. أي من دعا إلى عصبية مفرقة أزالها الإسلام. الحديث في مسند الإمام أحمد/١٣٦ بروايات عدة .

(٢) أي قولوا له ذلك استهزاء. ولا تجيبوه إلى القتال .

(٣) الأب والأخ والحم والهن بوزن فعل بالتحريك ولاماتها واو بفعل تثنيتهما بالواو، أبوان وأخوان وحموان .

(٤) ومن هذا البيت اقتبس المثل : من أشبه أباه فما ظلم . وقائل البيت رؤية بن العجاج يمدح عدي بن حاتم الطائي .

(٥) يحتمل في (أب) الأول والثاني النصب بالآلف نيابة عن الفتحة. أما (أباه) الثالث فهو نص في القصر لأنه مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الآلف وإلا لجر الياء. الشاعر: أبو التجم العجلي. التصريح ٦٥/١.

بأنهم لا يشترطون في الوصف اعتماده على نفي أو شبهه .

وهناك شاهد آخر وهو قوله (غايتها) مفعول (بلغا) والقياس أن يقال: غايتها بشئ منصوب بالياء. وهي لغة بعض العرب مثل خثعم وكنانة وبعض ربيعة. حـ. في المثل^(١): «مكره أخاك لا بطل» وأول من قاله عمرو بن العاص حين حمته معاوية على مبارزة عليّ فلما التقيا قال له عمرو ذلك فأعرض عنه عليّ. والشاهد في (أخاك) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة المقدرة على الألف ومكره اسم مفعول خبر مقدم: ويطل معطوف بلا على مكره، ويجوز إعراب آخر عند الكوفيين والأخفش وهو أن يكون (مكره) مبتدأ وأخاك نائب فاعل سد مسد خبر: لأنهم لا يشترطون في الوصف اعتماده على نفي أو شبهه .

وحاصل ما جاء في الأب والأخ والحم ثلاث لغات: أشهرها الأعراب . الحروف الثلاثة، والثاني: أن تكون بالألف مطلقاً وهو القصر. والثالث النقص ي تحذف منها الأحرف الثلاثة وهذا نادر. والحاصل في (هن) لغتان: النقص وهو الأشهر والإتمام وهو القليل. أما ذو بمعنى صاحب، وهو فلها لغة واحدة .

(١) انظر مجمع الأمثال للميداني ٢٧٤/٢.

الباب الثاني

المثنى

والمثنى هو اسم^(١) ناب عن اثنين اتفاقاً في الوزن والحروف وأغنى عن المتعاطفين، كالزيدان المسلمان، والهندان المسلمتان، ويرفع بالالف، وينصب ويجر بالياء المفتوح ما قبلها، المكسور ما بعدها، ويشترط في كل ما يثنى عند الأكثرين ثمانية شروط .

أحدهما ، الإفراد فلا يثنى المثنى ولا المجموع .

الثاني ، الإعراب فلا يثنى المبني وأما نحو ذان وتان والذان واللتان فصينغ موضوعة للمثنى وليست مثنى حقيقة على الأصح .

الثالث ، عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيب^(٢) إسناد اتفاقاً، ولا تركيب مزج على الأصح، وأما المركب الإضافي فيثنى المضاف بدلاً من المضاف إليه .

الرابع ، اتفاق اللفظ وأما نحو الأبوان للأب والأم فمن باب التقلب .

الخامس ، اتفاق المعنى فلا يثنى اللفظ مراداً به حقيقته ومجازه، ولا يثنى المشترك.

السادس ، ألا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته، فلا يثنى سواء؛ لأنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سبي فقالوا : سببان ولم يقولوا سوا آن .

السابع ، أن يكون له ثان في الوجود، فلا يثنى الشمس ولا القمر، وأما قولهم القمران للشمس والقمر فمن باب المجاز .

(١) أي معرب لأن الحديث عن المعرب فلا يرد نحو : أنتما .

(٢) يتوصل إلى تثنية المركب بتثنية نو مضافة إلى المركب فيقال: نوا جاد الحق، ونوا يعطيك ونوا سيبويه .

الثامن ، ألا يكون اسماً يراد به الاستغراق كأحد .

وزاد بعض العلماء شروطاً مثل : ألا يكون اسم عدد وهناك ما يغني عن تثنيته نحو ثلاثة وأربعة إذ يستغني عن تثنيتهما بستة وثمانية. ولا لفظ كل وبعض. ولا تثني الكنايات عن الأعلام نحو فلان وفلانة؛ لأنها لا تقبل التثنية. فما استوفى هذه الشروط فهو مثني حقيقة يعرب بألف رفعاء وبالياء جرأً ونصباً على اللغة المشهورة. ومن العرب من يلزمه الألف^(١) في الأحوال الثلاثة، ويعربه بحركات مقدرة على الألف .

(١) لغة بني الحرث بن كعب وقبائل آخر .

ما ألحق بالثنى

والثنى الحقيقي حملوا عليه في الإعراب بالحروف أربعة ألفاظ : اثنان واثنان في لغة الحجازيين وثنان في لغة تميم. وكلا وكلتا بشرط أن يكونا مضافين لمضمر. تقول: جاء الرجلان كلاهما، والمرأتان كلتاها، ورأيت الرجلين كليهما. فإن أضيفا إلى ظاهر لزمتهما الألف في الأحوال الثلاثة وكانا معربين بحركات مقدرة على الألف إعراب المقصور. تقول: جاء كلا الرجلين وكلتا المرأتين. فعلى هذا ألف كلا^(١) كآلف عصا. وألف كلتا كآلف ليلى .

تنبيه : كلا وكلتا اسمان ملازمان للإضافة ولفظهما مفرد ومعناهما مثنى، ولذلك أجيّز في ضميرهما اعتبار المعنى فيثنى، واعتبار اللفظ فيفرد إلا أن اعتبار اللفظ أكثر وبه جاء القرآن. قال تعالى : «كلتا الجنتين أتت أكلها» ولم يقل : أتتا، وتقول : كلا الطالبين حاضر، وحاضران، ويلتحق بالثنى أيضاً ما سمي به منه كزيدان علما فيرفع بالآلف وينصب ويجر بالياء .

(١) وزن (كلا) فعل، وألفها قيل أصلها الواو بقلبها تاء في كلتا. ووزن (كلتا) فعلى كذا كرى وألفها التثنية، والتاء بدل عن لام الكلمة وهي إما واو أو ياء .

الباب الثالث

جمع المذكر السالم

كالزيدون من الأسماء، والمسلمون من الصفات. ويرفع بالواو، ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها. قال ابن مالك:

وارفع بواو وييا اجرر وانصب .: سالم جمع عامر ومذنب
أي عامرون ومذنبون. تقول : هم مذنبون ورأيت المذنبين.

شروط جمع المذكر السالم

يشترط في كل ما يجمع هذا الجمع من اسم أو صفة شروط. فالاسم ما كان علماً للمذكر^(١) عاقل^(٢) خالياً من تاء^(٣) التانيث. فلا يجمع هذا الجمع من الأسماء نحو طلحة بل جمعه بالالف والتاء فقالوا : طلحات، فأعطوه حكم المؤنث باعتبار لفظه. ويشترط كذلك أن يكون خالياً من التركيب الإسنادي أو المزجي. فلا يجمع جمع مذكر ما كان من الأسماء غير علم كرجل، أو علماً للمؤنث كزئيب، أو لغير عاقل كلاحق علماً لفرس، أو المركب المزجي نحو معد يكرب نقول في جمعه: نؤو معديكرب. أما المركب الإضافي نحو علم الدين

(١) أي مذكر باعتبار المعنى لا اللفظ فدخل نحو زئيب علماً للمذكر وخرج نحو زيد علماً للمؤنث.

(٢) لا يرد عليه نحو قوله تعالى : «وإننا لموسعون» فنعم الماهدون - ونحن الوارثون» لأن أسماء الله توقيفية، ومعنى الجمع في أسماء الله ممتنع وما ورد منها بلفظ الجمع فهو للتعظيم ولا يقاس عليه فلا يقال: الله رحيمون .

(٣) يستثنى من ذلك ما جعل علماً من الثلاثي المعوض من فائه تاء التانيث نحو عدة فإنه يجوز جمعه هذا الجمع لأن التاء عوض عن أصل فهي كالأصلية .

فنقول في جمعه علمو الدين، وأبو بكر: أباء بكر، بجمع المضاف فقط أو الإسنادي نحو : جاد الحق. نقول في جمعه : ذوو جاد الحق. ويشترط في جمع الصفة أن تكون صفة للمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث نحو قائم ليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث. فلا يجمع جمع مذكر ما كان صفة لمؤنث كحائض، أو للمذكر غير عاقل كسابق صفة لفرس، أو باب أفعل^(١) فعلاء كأحمر، أو من باب فعلان كسكران مؤنثة سكرى، أو مما يستوي فيه المذكر والمؤنث كصبور^(٢) وجريح فلا يقال: صبورون وجريحون وسكرانون وأحمرّون كما لا يقال: جريحات وصبورات وسكرانات .
تنبيه : يقوم مقام الصفة التصغير، فنحو رُجُلٍ يقال فيه رُجُلُونَ .

ما ألحق بالمذكر السالم :

حملوا على هذا الجمع أربعة أنواع أعربت بالصرف وإيست جمع تصحيح. أحدها: أسماء جمع وهي أولو بمعنى أصحاب: اسم جمع (ذو) بمعنى صاحب على غير لفظه ، (وعالمون) اسم جمع عالم بفتح اللام وليس جمعاً له، لأن العالم عام في العقلاء وغيرهم والعالمون مختص بالعقلاء، والخاص لا يكون جمعاً لما هو أعم منه. والحق بجمع المذكر أيضاً عشرون وبابه وهو سائر العقود إلى التسعين. وكلها في التنزيل . قال تعالى : «إن يكن منكم عشرون صابرون».

(١) أما الصفة التي تدل على التفضيل ولا تقبل التاء نحو أفضل فإنها تجمع جمع مذكر نحو أفضلون .

(٢) محل استواء المذكر والمؤنث في فعول إذا كان بمعنى فاعل فصبور بمعنى صابر وبني فعيل بمعنى مفعول فجريح بمعنى مجروح فإن جعل صبور علماً جمع هذا الجمع .

«وواعدنا موسى ثلاثين ليلة»، «قلبت فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً»، «فإطعام ستين مسكيناً» .

النوع الثاني :

جموع تكسير تغير فيها بناء الواحد وأعربت بالحروف وهي (بنون) جمع ابن، وقياس جمعه جمع السلامة (ابنون) كما يقال في تثنيته ابنان، ولكن خالف^(١) تصحيحه تثنيته لعله تصريفية أدت إلى حذف الهمزة، وأَرْضُون بفتح الراء جمع أَرْض بسكونها، وسِنُون بكسر السين جمع سنة بفتحها، ولامها واو أو هاء لقولهم سنوات وسنات، وبابه الجاري على ضابطه وهو كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التانيث نحو عِضَه وعُضِين. وأصل عِضَه بالهاء وهو الكذب والبهتان، وفي الحديث : لا يعضه بعضكم بعضاً .

وقيل أصله : عضو من قولهم عضيته إذا فرقته . وعِزَه وعِزُون، فالعزة بكسر العين وفتح الزاي من العزى وهو الفرقة من الناس. والعزون الفرق المختلفة، ونَبَّةٌ^(٢) بضم الناء وفتح الباء: الجماعة، وأصلها (ثبو)، وجاء في التنزيل: كم لبثتم في الأرض عدد سنين، فسنين مجرور وعلامة جره الياء وهو مضاف إليه، وقوله : (الذين جعلوا القرآن عضين) فعضين مفعول ثان لجعلوا وعلامة نصبه الياء. وقوله : (من اليمين وعن الشمال عزين) فعزين صفة

(١) لأن (ابن) أصله (بنو) حذفت لامه للتخفيف وعوض عنها همزة الوصل، والجمع يرد الأشياء إلى أصولها، فلما جمع رجعت الواو فذهبت الهمزة ثم حذفت الواو فلم تات الهمزة، وأما في التثنية فلم رجعت الواو لم يكن هناك ما يقتضي حذفها. وقال بعضهم إن اللة أن الجمع ثقيل فخفف بحذف الهمزة بخلاف التثنية فإنها خفيفة فابقيت فيها الهمزة .

(٢) يجمع على (ثبين) بضم التاء وكسرها، وهو الأكثر.

لمهطعين في الآية قبلها (فما للذين كفروا قبلك مهطعين) ولم تأت (ثبة) في القرآن إلا في الجمع بالآلف والتاء «فانفروا ثبات» .

ولا يجوز ذلك الجمع في نحو يد^(١) ودم؛ لعدم التعويض من لاميها المحذوفة. وشذ أبون وأخون جمع أب وأخ لعدم التعويض أيضاً، وأصلها «أبو، وأخو» فحذفت لاميها ولم يعوض منها شيء. ولا يجوز هذا الجمع أيضاً في اسم^(٢) وأخت وينت؛ لأن العوض فيهن عن لامهن المحذوفة غير الهاء، والشرط أن يكون التعويض هاء التانيث .

النوع الثالث :

ما حمل على جمع المذكر السالم جموع تصحيح لم تستوف الشروط المتقدمة في الاسم والصفة كأهلون جمع أهل وهم العشيرة وليس بعلم ولا صفة، وشرط هذا الجمع أن يكون لعلم عاقل أو صفة لعاقل. قال تعالى : (شفلتنا أموالنا وأهلونا) . وقال : (من أوسط ما تطعمون أهليكم) .

النوع الرابع :

ما سمي به من هذا الجمع المستوفي للشروط نحو زيدون مسمى به شخص فيعرب بالحروف كما كان قبل التسمية، ونحو «عليون»^(٣) وهو في الأصل

(١) أصلها يدي ودمى بسكون الدال والميم وحذفت لاميها على غير قياس وجعل الإعراب على عينيها .

(٢) لأن اسم أصلها عند البصريين سمو فحذفت لامي وعوض عنها الهمزة في أوله، وأخت وينت أصلها أخو وينت حذفت لامها وعوضت عنها تاء التانيث .

(٣) ليس بجمع وإنما هو اسم لأعلى الجنة .

جمع عليّ بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء. قال تعالى : (إن كتاب
الابراز لفي عليين وما أدراك ما عليون) .

ويجوز في نحو : زيدون مسمى به شخص أن يلزم الواو ويعرب
بالحركات الثلاث على النون حال كونها منوثة . فيقال : هذا زيدونُ ورأيت
زيدوناً ومررت بزيدونٍ .

الباب الرابع

الجمع بالآف وتاء ^(١) مزيدتين ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع بالمعنى فقط كهندات، أو بالتاء والمعنى كفاطمات ومسلمات، أو بالتاء دون المعنى كطلحات وحمزات، أو بالآف المقصورة كحبيبات، أو الممدودة كصحراوات أو يكون مسماء مذكراً كإصطبلات . فإن جميع ذلك ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة نحو «خلق الله السموات» . فالسموات منصوب بالكسرة . فإن كانت التاء أصلية والآف زائدة كأبيات جمع بيت وأموات جمع ميت أو كانت الآف أصلية والتاء زائدة كقضاة ^(٢) جمع قاض، وغزاة جمع غاز فالنصب بالفتحة على الأصل.

والطرد من الجمع بالآف والتاء المزيدتين ما كان علماً لمؤنث مطلقاً، أو صفة لمؤنث مقرونة بالتاء، أو دالة على التفضيل نحو فضليات، أو علماً للمذكر مقروناً بالتاء، أو صفة للمذكر غير عاقل كجبال راسيات، وذلك نحو زينب وهند وقائمة وفاطمة وطلحة وسلمى وحسناء وسراذق وحمام.

(١) قلنا الجمع بالآف وتاء مزيدتين ليشمل ما كان مفرد مذكراً ومؤنثاً وما كان مؤنثاً باللفظ أو المعنى .

(٢) أصل قضاة وغزاة قُضِيَّةٌ وقُضِيَّةٌ تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلها فقلبتا الدين فالآف فيهما أصلية لكونها منقلبة عن أصل والتاء زائدة للتانيث .

ما حمل على هذا الجمع

حمل عليه شيئان أحدهما : أولات وهو اسم جمع بمعنى نوات لا واحد له من لفظه ، وواحده في المعنى ذات بمعنى صاحبة، نحو قوله تعالى : (وان كن أولات حمل) فأولات خبر كان وهو منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة .

الثاني : ما سمي به من ذلك نحو (عرفات) وهو علم لموضع الوقوف واستدل سيبويه على علميته بقولهم، هذه عرفات مباركاً فيها بنصب مباركاً على الحال ولو كان نكرة لجري عليه صفة، ونحو سكنت أذرعاً^(١) بكسر الراء .

يعرب بالكسرة مع التنوين إعراب جمع المؤنث السالم لأنه منصوب، وبعضهم يعرب^(٢) هذا النوع المسمى به نحو(عرفات) إعراب ما لا ينصرف، فيجر بالفتحة، لاجتماع العلمية والتانيث .

بقى أن نعرف أن : أصوات وأبيات وأموات وأقوات جموع تكسير وليست من جمع المؤنث السالم؛ لأن التاء أصلية في المفرد .

(١) قرية من قرى الشام وهي جمع أذرعة، وأذرعة جمع ذراع .

(٢) التصريح ٨٣ / ١ .

الباب الخامس

ما لا ينصرف

أي ما لا يدخله التنوين، وهو ما فيه علتان فرعيتان من علل تسع جمعت في قول الشاعر :

اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة .-. ركبَّ وزد عجمة فالوصف قد كملا

فمضى اجتمع في اسم علتان منها كاحسن فإن فيه الصفة ووزن الفعل. أو واحدة تقوم مقامهما كمساجد وصحراء. فإن صيغة منتهى الجموع بمنزلة، جمعين، والتانيث بالآلف بمنزلة. تاء التانيث^(١)، فإن ذلك يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة نحو (فحيوا بأحسن منها) ونحو اعتكفت في مساجد كثيرة. إلا إن أضيف لفظاً نحو «في أحسن تقويم» أو اقترن بال نحو : «وأنتم عاكفون في المساجد» فإنه يجر بالكسرة على الأصل. قال ابن مالك :

وَجَرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ .-. مَا لَمْ يَضِفْ أَوَّلُكَ بَعْدَ أَلٍ رَدَفٍ

(١) فكل من صيغة منتهى الجموع وآلف التانيث قائم مقام علتين .

الباب السادس

الأمثلة الخمسة

مما يعرب بالحروف الأمثلة الخمسة، وسميت بذلك؛ لأنها ليست أفعالاً بأعيانها وإنما هي أمثلة يكتفي بها عن كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين نحو تفعلاَن يا زيدان، والزيدان يفعلاَن، والهندان تفعلاَن، أو واو الجمع نحو أنتم تفعلون وهم يفعلون أو ياء المخاطبة نحو أنت تفعلين. فهذه الأمثلة ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذف النون نحو قوله تعالى : (فإن لم تفعلاوا وإن تفعلاوا).

تنبيه : قوله تعالى : (إلا أن يعفون)^(١) مظنة سؤال وهو لم بقيت النون في المضارع والفعل منصوب. والجواب: أن الواو في (يعفون) ليست للجماعة، وإنما هي لام الكلمة، وهي واو عفا يعفو، والنون ضمير النسوة عائد على المطلقات، لأنون الرفع، والفعل مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة مثل : يتريصن لا معرب. ووزنه يَفْعَلُن. بخلاف قواك: الرجال يعفون فالواو للجماعة وواو الفعل محذوفة. والنون علامة الرفع من الأمثلة الخمسة ووزنه يفعون. وتحذف النون فيه للجازم والناصب. قال تعالى : (وأن تعفوا أقرب للتقوى) .

(١) من الآية (٢٣٧) سورة البقرة وهي : « فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح وأن تعفوا أقرب للتقوى » .

الباب السابع

من أبواب النياية : الفعل المضارع المعتل الآخر وهو ما أخره ألف نحو يخشى أو يا نحو يرمي أو واو نحو يدعو فإن جزمهن بحذف الآخر نياية عن السكون نحو لم يخش ولم يرم ولم يدع فالمحذوف من يخشى الألف، ومن يرم الياء ومن يدع الواو، وتقدر الحركات الثلاث تعذرا في الاسم المعرب الذي أخره ألف لازمة نحو الفتى^(١) والمصطفى^(٢). وهذا الاسم معتل لكون أخره حرف علة ويسمى (مقصورا) لكونه قصر عن ظهور الحركات فيه، أو لكونه منع المد. والمقصور يقابله الممنوع تقول : جاء الفتى والمصطفى، ورأيت الفتى والمصطفى ومررت بالفتى والمصطفى بلفظ واحد في الأحوال الثلاثة. وتقدر الضمة في الرفع والفتحة في النصب والكسرة في الجر. أما الاسم المعرب الذي أخره ياء لازمة مكسور ما قبلها نحو القاضي تقدر فيه الضمة والكسرة فقط في حالتي الرفع والجر، ويسمى المنقوص، لأنه نقص منه بعض الحركات وظهر بعضها. تقول جاء القاضي ومررت بالقاضي فالضمة مقدرة في الرفع والكسرة مقدرة في الجر .

وكذلك تقدر الضمة والفتحة في الفعل المضارع المعتل بالالف نحو هو يخشى وإن يخشى، وتقدر الضمة فقط في الفعل المضارع المعتل بالواو أو الياء نحو يدعو ويرمي . فيدعو ويرمي مرفوعان بضمة مقدرة على الواو والياء.

(١) ألفه منقلبه عن ياء وتثنية (فتيان).

(٢) الله : منقلبه عن واو .

وتظهر الفتحة لخفتها في الواو والياء في الفعل نحو إن القاضي لن يرمي وإن يغزو .

باب النكرة والمعرفة^(١)

الاسم نوعان نكرة وهي الأصل لأنها لا تحتاج في دلالتها إلى قرينة بخلاف المعرفة، وما يحتاج فرع مما لا يحتاج. وهي عبارة عما شاع في جنس موجود أو مقدر كرجل فإنه موضوع لما كان حيواناً ناطقاً ذكراً بالفاً فكل ما وجد من هذا الجنس فيصدق عليه أنه نكرة، والمقدر نحو شمس فإنها موضوعة لما كان كوكباً نهائياً فحقها أن تصدق على متعدد، ولكن تعذر لعدم وجود أفراد لها.

والنكرة نوعان : ما يقبل آل المؤثرة للتعريف كرجل وفرس ودار وكتاب، فنقول الرجل والفرس والدار والكتاب . والنوع الثاني ما لا يقبل آل المؤثرة للتعريف، ولكنه يقع موقع ما يقبل آل المؤثرة للتعريف نحو (ذي) بمعنى صاحب نحو مررت برجل ذي مال فذي نعت لنكرة وهي واقعة موقع صاحب، وصاحب يقبل آل المؤثرة للتعريف فنقول الصاحب .

وكذلك نحو (صه) حال كونه منوناً فإنه نكرة لا يقبل آل ولكنه واقع موقع قواك سكوتا يقبل آل ، لأنه مصدر تقول: السكوت .

(١) هما في الأصل اسم مصدر لنكرته وعرفته فتقلا وسمي بهما الاسم المنكر والاسم المعرفة وقدم النكرة لأنها الأصل إذ لا يوجد معرفة إلا وله اسم نكرة فالشيء أول وجوده تلزمه الأسماء العامة ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة.

والضرب الثاني : معرفة وهي الفرع؛ لأنها تحتاج في دلالتها إلى قرينة وهي نوعان : أحدهما ما لا يقبل (آل) المؤثرة نحو زيد وعمرو. والثاني ما يقبل آل ولكنها غير مؤثرة للتعريف نحو حارث وعباس فإن آل الداخلة عليها غير مؤثرة للتعريف؛ لأنها معارف بالعلمية .

أقسام المعرفة .

المعارف سبعة ،

أحدها : المضمر للحاضر نحو أنا والغائب نحو هم والمخاطب أنت .

الثاني : العلم لمذكر أو مؤنث كزيد وهند .

الثالث : الإشارة نحو (ذا) للمذكر .

الرابع : الموصول كالذي للمذكر والتي للمؤنث .

الخامس : المعرفة بآل كالرجل .

السادس : المضاف لواحد من ذلك نحو ابني وغلامي .

السابع : المنادى نحو يا رجل نكرة مقصودة .

المضمر

للمتكلم كأننا والمخاطب كأنك والغائب نحو هو : وينقسم الضمير إلى بارز

وهو ما له صورة في اللفظ كناء قمت، وكاف أكرمك وهاء غلامه، وإلى مستتر

وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوي كالضمير المقدر في (أقوم) و (قم)

فالمقدر في أقوم (أنا) والمقدر في (قم) أنت .

أقسام الضمير البارز

ينقسم البارز إلى متصل بعامله كياء ابني^(١) وكاف أكرمك^(٢) وإلى منفصل عن عامله وهو ما يبدأ به ويقع بعد إلا . نحو : أنا مؤمن . وما قام إلا أنا .

أقسام المتصل

ينقسم الضمير المتصل بحسب مواقع الإعراب من رفع ونصب وجر إلى ثلاثة أقسام :

الأول : ما يختص بمحل الرفع فقط وهو خمسة أحدهما (التاء) مضمومة كانت أو مفتوحة أو مكسورة نحو قمت بالحركات الثلاث .

وثانيهما : الألف الدالة على اثنين أو اثنتين كقاما وقامتا .

وثالثها : الواو الدالة على جمع المذكر كقاموا .

ورابعها : النون الدالة على جمع الإناث كقمن . وخامسها : ياء المخاطبة كقومي وتقومين .

النوع الثاني : الضمير المشترك بين محل النصب والجر فقط وهو ثلاثة:

أحدها : ياء المتكلم نحو أكرمني ربي . فالياء من أكرمني في محل نصب على المفعولية . والياء في ربي في محل جر بإضافة رب إليها . وثانيهما : كاف

(١) الياء للمتكلم ومحلها الجر .

(٢) الكاف للمخاطب ومحلها النصب .

المخاطب نحو «ما ودعك ربك». فالكاف من ودعك في محل نصب على المفعولية. والكاف من ربك في محل جر بإضافة رب إليها. وثالثها : هاء الغائب نحو : (قال له صاحبه وهو يحاوره) فالحاء من له وصاحبه في محل جر. والياء من يحاوره في محل نصب على المفعولية .

النوع الثالث^(١):

مشتراك بين الرفع والنصب والجر وهو (نا) خاصة نحو : (ربنا إنا سمعنا) (نا) في ربنا في محل جر بالإضافة. وفي (إنا) في محل نصب وفي (سمعنا) في محل رفع على الفاعلية .

الضمائر مبنية

ألفاظ الضمائر كلها مبنية وذلك مفهوم من قول ابن مالك :

وكل مضمَر له البنا يجب.

واختلف في سبب بنائها فقليل شبه الحرف في المعنى؛ لأن كل مضمَر مضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة وهي من معاني الحروف. وقيل شبه الحرف في الوضع؛ لأن أكثر المضمرات على حرف واحد أو حرفين وحمل الأقل على الأكثر. وقيل شبه الحرف في الافتقار؛ لأن المضمَر لا تتم دلالاته على مسماه إلا بانضمام مشاهدة أو غيرها.

(١) هناك ضمير يختص بمحل التنصب فقط وهو (إيا) متصل بما يدل على التكلم نحو إياي أو الخطاب (إياك) أو الغائب (إياه) .

الضمير المستتر

يختص الاستتار بضمير الرفع فقط. وينقسم إلى قسمين. مستتر وجوباً وهو ما لا يخلفه في مكانه اسم ظاهر ولا ضمير منفصل. نحو «قم» وهو المرفوع بأمر الواحد. بخلاف المرفوع بأمر الواحدة والمثنى والجمع فإنه يبرز نحو : قومي وقوما وقوموا وقمن، أو المرفوع بمضارع مبنيو بقاء خطاب الواحد نحو تقوم بخلاف المبنيو بقاء الغائبة نحو هذ تقوم فإن استتاره جائز لا واجب. أو المرفوع بمضارع مبنيو بالهمزة كاتقوم، أو النون كاتقوم، أو المرفوع بفعل استثناء كخلا وعدا وليس ولا يكون نحو: قام الطلاب ما خلا زيداً وما عدا عمراً وليس محمداً ولا يكون خالداً. ففي خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير مستتر وجوباً مرفوع. أو المرفوع بأفعل في التعجب، أو بأفعل في التفضيل .

الأول نحو : ما أحسن الزيدين .

والثاني نحو : أنا أكثر مالاً .

ففي أحسن وأكثر ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر وجوباً. أو المرفوع باسم فعل غير ماضٍ نحو صه وأف. أو المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو : فضرب الرقاب .

الضمير المستتر جوازاً

وهو ما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل، وهو الضمير المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة نحو زيد قام. وهند قامت أو تقوم. أو المرفوع باسم الفاعل نحو زيد قائم، أو اسم المفعول نحو زيد مضروب، أو صفة مشبهة نحو : زيد حسن، أو المرفوع باسم الفعل الماضي نحو : زيد هبها أي بعد فالضمير في هذه الأمثلة مستتر جوازاً، وإذا برز انفصل تقول: زيد قام هو . والدليل على ذلك جواز أن يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل تقول : زيد قام أخوه، فيخلفه الظاهر وهو أخوه. وتقول : ما قام إلا هو فيخلفه الضمير المنفصل الواقع بعد إلا.

اتصال الضمير وانفصاله

القاعدة هي أنه متى أمكن اتصال الضمير لم يعدل إلى انفصاله . فنحو
قمت بضم التاء لا يقال فيه قام أنا. قال ابن مالك :

وفي اختيار لا يجيء المنفصل .: إذا تَأْتَى أن يجيء المتصل

وإذا لم يمكن الاتصال وجب الانفصال نحو: «إياك نعبد» فتقدم الضمير على عامله. أو يتأخر الضمير عن عامله ويلي (إلا) نحو : «أمر ألا تعبدوا إلا إياه» أو يكون الضمير منادي نحو : يا أنت .

استثناء من القاعدة

يستثنى من هذه القاعدة المذكورة مسألتان يجوز فيهما الانفصال مع إمكان الاتصال.

أحدهما: أن يكون عامل الضمير الجائز فيه الاتصال والانفصال عاملاً في ضمير آخر أعرف^(١) منه مقدم عليه وائس المقدم^(٢) مرفوعاً بأن كان منصوباً أو مجزئاً فيجوز حينئذ في الضمير الثاني الوجهان الاتصال والانفصال. نحو سلني إياه وسلني، والدرهم أعطيتك وأعطيتك إياه، والاتصال أرجح. قال تعالى: (إذ يريكم الله في منامك قليلاً . واورأراكم كثيراً). ومن الفصل قوله عليه السلام: «إن الله ملككم إياهم» .

ثانيهما: أن يكون الضمير منصوباً بكان أو إحدى أخواتها نحو حديث الرسول عليه السلام لعمر رضي الله عنه لما طلب أن يقتل أبن صياد حين أخبر بأنه النجال (إن يكنه فلن تسلط عليه وإلا يكنه فلا خير لك في قتله) ومن ورود الفصل قول الشاعر^(٣).

لئن كان إياه لقد حال بعدنا . . . عن العهد والإنسان قد يتغير^(٤)

(١) كل من ضميري المخاطب والمتكلم أعرف من الغائب فنحو أعطاه إياك واجب الانفصال .

(٢) فإن كان الضمير المقدم مرفوعاً وجب الوصل نحو ضريته ولا يجوز ضريت إياه .

(٣) الشاعر عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي توفي سنة ثلاث وتسعين للهجرة،

(٤) البيت من الطويل، واللام في (لئن) موطئة للقسم. (إياه) خبر كان، والشاهد حيث جاء الضمير منفصلاً .

نون الوقاية

قد مضى أن ياء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محلي النصب والخفض فإن نصبها فعل أو اسم فعل أو ليت وجب قبلها نون الوقاية لتقي الفعل من الكسر نحو دعاني ويكرمني وأعطني، ونحو قوله تعالى: (يا ليتني قدمت لحياتي) ونحو دراكني وتراكني بمعنى أدركني وأتركني. وإن نصبها (لعل) فالحذف لنون الوقاية نحو: (لعلي أبلغ الأسباب) وإن نصبها بقية أخوات ليت ولعل فالوجهان جائزان نحو إني وإنتي وكأنتي وكأنتني. وإن خفضها حرف فإن كان الحرف من أو عن وجبت النون قبل ياء المتكلم نحو مني وعني، وإن كان الخافض لياء المتكلم غير من و عن امتنعت نون الوقاية نحو لي وبلي . وإن خفضها مضاف فإن كان المضاف لدن أو قط فالغالب الإثبات لنون الوقاية؛ لأن لدن بمعنى عند، وقط بمعنى حَسَبَ نحو: «قد بلغت من لدني عذراً» وقريء مشدداً على الإثبات، ومخففاً على الحذف. والتشديد هو الأكثر وقريء به في السبعة. ونحو قطني وقطي والنون أشهر.

بسابب العلم

وهو نوعان ، علم الشخص وعلم الجنس .

فالعلم الشخصي هو اسم يعين مسماه تعيناً مطلقاً من غير قيد زائد عليه بل بمجرد الوضع أو الغلبة. فخرج بذكر التعيين النكرات كرجل فإنها لا تعين مسماهما، وخرج بذكر الإطلاق بقية المعارف نحو المعرفة بالإنه يعين مسماه مادامت فيه آل، ونحو (الذي) فإنه يعني مسماه بالصلة، ونحو أنا وأنت، فإنه يعين مسماه بالتكلم والخطاب.

والعلم الشخصي مسماه نوعان ،

أحدهما : أولو العلم من المذكرين كجعفر لرجل وخزنفق^(١) لامرأة .

ثانيهما : ما يؤلف كالبلاد والخيول والإبل، ونحوه: عدن لبلد، ولاحق لفرس، وهو

علم على فرس لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، وشذقم لجمال

للنعمان بن المنذر. وواشق لكلب .

أقسام العلم بحسب الوضع

ينقسم إلى قسمين ،

أحدهما مرتجل وهو ما استعمل من أول الأمر علما كأدَد علما لرجل وهو

أبو قبيلة من اليمن، وسعاد علماً لامرأة .

والثاني : منقول وهو الغالب في الأعلام وهو ما استعمل قبل العلمية

لغيرها ثم نقل للعلمية . نحو زيد فإنه في الأصل مصدر زاد يزيد زيدا وزيادة،

وفضل ونصر مصدران، ونحو حارث فإنه في الأصل اسم فاعل من حرث

يحرث. أو منقول من اسم مفعول نحو (منصور) ونحو (محمد) فإنه في الأصل

اسم مفعول من (حَمَد) بتشديد الميم. وقد ينقل العلم من فعل مضارع نحو

(يَشْكُرُ) وهو علم على نوح عليه السلام، وقد يكون من جملة نحو : شاب

قرناها، وإلى ذلك أشار ابن مالك فقال :

ومنه منقول كفضل وأسد^(٢) وذو ارتجال كسعاد وأدَد .

(١) علم منقول عن واد الأرنب لامرأة شامره وهي أخت طرفة بن العبد .

(٢) فإنه في الأصل اسم جنس للحيوان المفترس .

أقسام العلم باعتبار ذاته

إلى مفرد ومركب : فالمفرد كزيد وهند وسعاد. والمركب ثلاثة أنواع :

الأول : مركب إسنادي وهو كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى نحو شاب قرناها، وهذا النوع مبني وحكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية وينطق كما هو دون تغيير، فتقول : مرفوع بضمة مقدرة على آخره للحكاية، أو منصوب بفتحة مقدرة على آخره. وهكذا .

الثاني : المركب المزجي وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التانيث مما قبلها في أن ما قبله مفتوح الآخر ما لم يكن ياء^(١) . ولكل جزء منه حكم يخصه فحكم الجزء الأول أن يفتح آخره كما يفتح ما قبل تاء التانيث وينتقل الإعراب إلى الجزء الثاني كعطيك وحضرموت. وحكم الجزء الثاني فيهما أن يعرب بالضمة رفعاً والفتحة نصباً وجراً إعراب ما لا ينصرف؛ للتركيب والعلمية إلا إن كان الجزء الثاني كلمة (ويه) فيبني على الكسر في الأشهر، تقول هذه بعطيك ورأيت بعطيك ومررت بحضرموت .

الثالث : المركب الإضافي وهو كل اسمين نزل ثانيتهما منزل التنوين مما قبله في أن الجزء الأول يجري عليه وجوه الإعراب، والجزء الثاني مضاف إليه دائماً كعبد الله وأبي قحافة. تقول : هذا عبدالله برقع الأول، ورأيت عبدالله بنصب الأول، ومررت بعبد الله بجر الأول، والثاني مجرور بالإضافة دائماً .

(١) نحو معد يكرّب .

أقسام العلم إلى اسم وكنية ولقب

فالكنية كل مركب إضافي في صدره أب أو أم كإبي بكر وأم كلثوم،
واللقب كل ما أشعر برفعة المسمى أو وضعته، فالرفعة كزين العابدين لقب علي
ابن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، والصفة نحو أنف الناقة
لقب جعفر بن قريع، والاسم ما عداهما وهو الغالب كزيد وعمرو .

اجتماع الاسم واللقب :

إذا اجتمع الاسم واللقب . يؤخر اللقب عن الاسم غالباً؛ لأن اللقب يشبه
الذمت في إشعاره بالمدح أو الذم لا يقدم على المنعوت كزيد زين العابدين، وربما
يقدم اللقب على الاسم قليلاً . ولا ترتيب بين الكنية وغيرها من اسم أو لقب
فيجوز تقديم الكنية على الاسم وتأخيرها عنهما . قال أعرابي إخباراً عن
عمر بن الخطاب رضي الله عنه : أقسم بالله أبو حفص عمر، فقدم الكنية وهي
أبو حفص على الاسم وهو عمر . وقال حسان بن ثابت يرثي سعد بن معاذ
رضي الله عنه .

وما اهتز عرش الله من أجل هالك .: سمعنا به إلا لسعد أبي عمرو^(١)

فقدم الاسم وهو سعد على الكنية وهو أبو عمرو .

(١) أصل هذا البيت أن سعد بن معاذ أصيب يوم الخندق بسهم فمات عليه السلام اهتز
العرش لموت سعد بن معاذ .

العلم الجنس

هو اسم موضوع للصورة التي يتخيلها العقل في داخله لفرد من أفراد الحقيقة الذهنية نحو : أسامة للأسد، وثعالة للثعلب. فتقول : أسامة أجراً من ثعالة فيكون في تعيين الجنس بمنزلة قولك : الأسد أجراً من الثعلب . وآل في الأسد والثعلب للجنس لا للعهد؛ إذ كل منهما اسم جنس وتقول : هذا أسامة مقبلاً بمنزلة قولك : هذا الأسد مقبلاً، وآل في الأسد لتعريف الحضور .

وهذا العلم الجنسي يشبه علم الشخص من جهة الأحكام اللفظية فإنه يمتنع من دخول (آل) عليه فلا يقال : الأسامة كما لا يقال الزيد. ويمتنع من الإضافة فلا يقال أسامتكم كما لا يقال زيدكم . ويمتنع من الصرف وهو التنوين كأسامة وثعالة العلمية والتأنيث .

أنواع علم الجنس

مسمى علم الجنس ثلاثة أنواع أحدها : وهو الغالب أحيان لا تؤلف كالسباع وهو ما له ناب، والحشرات. فالسباع كأسامة للأسد، وثعالة للثعلب، وذؤالة للذئب. والحشرات نحو : أم عريضة للعقرب .

والنوع الثاني : أحيان تؤلف نحو أبي المضاء للفرس، وأبي الدغفاء للأحمق. والنوع الثالث : أمور معنوية كسبحان علم على التسبيح بمعنى التنزيه ثم استعملوه مكان يسبح، وصار بدلاً من اللفظ بالفعل. والمعنى براءة الله من السوء، وكيسان علم للفرد، ويسار علم للميسرة بمعنى اليسر، وفجار علم للفجور .

أسماء الأسماء

المشار إليه إما واحد أو اثنان أو جماعة وكل واحد منها إما مذكر أو مؤنث. فـالمفرد المذكر القريب: ذا بالف ساكنة، والمفرد المؤنث ذي وتي . والمثنى القريب ذان للمذكر وتان للمؤنث رفعا وذين وتين جرا ونصباً. أما نحو قوله تعالى : «إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ» بتشديد نون إِنَّ ورفع هذان وهي اسم إِنَّ فمؤول. وتأويله على حذف ضمير الشأن وهو اسم إِنَّ. والتقدير إِنَّ هَذَانِ لهما ساحران «أو على» إِنَّ «بمعنى نَعَمْ حرف تصديق لا تعمل شيئاً فلا اسم لها ولا خبر. أو على أنه جاء على لغة خثعم فإنهم لا يقبلون ألف المثنى ياء في حالتها النصب والجر، أو على أن الألف الموجودة ألف المفرد وجيء به على أول أحواله وهو الرفع، أو على أنه مبني لدلالته على معنى الإشارة. واستعمل للإشارة في الجمع (أولاء) في التذكير والتأنيث نحو هؤلاء القوم، وهؤلاء بناتي... ويقل مجيئه لغير العقلاء كقول الشاعر :

ثُمَّ الْمَنَازِلُ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللَّوِيِّ .: وَالْعَيْشُ بَعْدَ أَوْلَئِكَ الْإِيَّامِ^(١)

وإذا كان المشار إليه بعيداً لحقته كاف حرفية. وهذه الكاف تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالباً فتقول : ذاك وذاك وذاكما وذاكم وذاكن. ويجوز مع إلحاق الكاف أن تزيد قبلها لاماً مبالغة في البعد. تقول : ذاك، والمشار إليه إما قريب المسافة أو متوسطها أو بعيدها، فـالمفرد المذكر ذا للقريب وذاك

(١) ذم فعل أمر من ذم يذم ويجوز في ميمه الكسر على أصل التقاء الساكنين والفتح التخفيف والمنازل مفعول به، والعيش معطوف على المنازل، والأيام بدل من أولئك .

للمتوسط وذلك للبعيد، والمثنى القريب ذان. وذانك للمتوسط، وذانك بتشديد
النون للبعيد. والجمع أو لاء القريب وأولئك للبعيد. وللمفرد المؤنث ذي وتي
للقريب، وتلك للبعيد، والمثنى المؤنث القريب تان وتانك بالتخفيف للمتوسط وتانك
بتشديد النون للبعيد .

ويشار على المكان القريب بلفظين (هنا) مجردة عن ها التنبيه أو (ههنا)
مقرونة بها التنبيه نحو: «إنا ههنا قاعدون» ويشار للبعيد بنحو هناك أو ههناك
أو هنالك أو (هنا) بفتح الهاء وتشديد النون أو (ثم) بفتح الثاء وتشديد الميم،
وينت على الفتح نحو: «وأزلفنا ثم الآخرين» وهي ملازمة للظرفية. ونحو قوله
تعالى: «وإذا رأيت ثم رأيت» فثم ظرف مكان لرأيت. وإذا قلنا بمذهب الجمهور
إن المراتب ثلاث فيشار إلى المكان القريب بهنا وإلى المتوسط بهناك وإلى البعيد
بهناك .

باب الموصول

وهو ضربان : موصول حرفي وموصول اسمي. فالموصول الحرفي كل حرف أول مع صلته بالمصدر، ولم يحتج إلى عائذ وهو خمسة: أن المفتوحة الهمزة المشددة النون وتوصل بجملة اسمية، وتؤول مع معموليها بمصدر^(١). نحو قوله تعالى: «أو لم يكفهم أنا أنزلنا» أي أنزلنا. و (أن) بفتح الهمزة وسكون النون وهي الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف نحو: «وأن تصوموا خير لكم» أي صومكم. و (ما) المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير أمر نحو قوله تعالى: «بما نسوا يوم الحساب» أي بنسيانهم إياه، و(كي) المصدرية وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظاً أو تقديرأ نحو أطلع ربك لكي تدخل الجنة، أي لسخوك، و(لو) المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير أمر نحو قوله تعالى: «يود أحدهم لو يعمر» أي التعمير .

والموصول الاسمي كل اسم افتقر إلى الوصل بجملة خبرية أو ظرف، أو جار ومجرور، أو وصف صريح، ويحتاج إلى عائذ وهو نوعان :

نص في معناه لا يتجاوز إلى غيره، ومشارك بين معان مختلفة بلفظ واحد.

فالنص ثمانية : الذي للمفرد المذكر العالم وغيره. فالعالم نحو : «الحمد لله الذي صدقنا وعده» وغير العالم نحو «هذا يومكم الذي كنتم توعدون» .

(١) إن كان خبرها مشتقاً فالمصدر المؤول من لفظه وإن كان جامداً أول بالكون وإن كان ظرفاً أو مجروراً أول بالاستقرار.

والتي المفردة المؤنثة العاقلة وغيرها: نحو «قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها» ونحو: «ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها» .

والمثني: اللذان^(١) واللتان بالالف رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً، والجمع المذكر (الذين) في الأحوال الثلاثة وهي مبنية. وقد يقال: جاء (الذون) بالواو رفعاً فتكون معربة^(٢) وهي لغة هذيل.

والجمع المؤنث اللاتي واللاتي. وقد تحذف الياء فيهما فيقال: اللات واللاء.

والموصول المشترك ستة :

مَنْ يَفْتَحُ الْمَيْمَ ، وَمَا ، وَأَيُّ يَفْتَحُ الْهَمْزَةَ وَتَشْدِيدُ الْيَاءَ ، وَالْ ، وَذُو ، وَذَا ، فَأَمَّا (من) فهي للعالم نحو: «وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ» وتكون لغير العالم نحو: «ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض»، فإنه يشمل الملائكة والشمس والقمر والأديميين والشجر والجبال والنواب وغيرها.

وأما (ما) الموصولة فإنها في الأصل لما لا يعقل وحده نحو: «ما عندكم ينفد وما عند الله باق» أي الذي عندكم ينفد. وقد تكون للعاقل مع غير العاقل نحو: «سبح لله ما في السموات وما في الأرض» .

(١) كان القياس أن يقال (الذيان) بفتحة الياء كما يقال القاضيان في تشية القاضي ولكنهم فرقوا بين تشية المبني والمعرب . فحذفوا الحرف الأخير وهو الياء من الذي والتي .
(٢) رأيت الذين وعمرت بالذين بالياء جرّاً ونصباً .

والأربعة الباقية من الستة تكون للعاقل وغيره . فاما (أي) الموصولة فإنها
تبنى^(١) على الضم عند سيبويه إذا أضيفت لفظاً وكان صدر صلتها ضميراً
محذوفاً وهو معنى قول ابن مالك :

وأعريت ما لم تُضَفْ . : . وصدرُ وصلِّها ضميرٌ انحذف

نحو قوله تعالى : « لننزعن من كل شيعة أئهم أشد » أي هو أشد . وقول
الشاعر :

إذا ما لقيت بني مالك . : . فسلم على أئهم أفضل^(٢)

فأئهم مبنية على الضم، وهي معربة عند الخليل ويونس والأخفش
والزجاج والكوفيين سواء أضيفت أم لم تضف، ذكر صدر صلتها أو حذف.

وأما (ال) الموصولة فنحو قوله تعالى : « إن المصدِّقين والمصدِّقات » مما
صلته اسم فاعل، ونحو : « والسقف المرفوع والبحر المسجور » مما صلته اسم
مفعول، وأما (ئو) فخاصة بلغة طيء . كما قال ابن مالك : وهكذا ئو عند طيء،
شهر.

والمشهور عنهم بناؤها على سكون الواو وإفرادها وإن وقعت على مثني
أو مجموع، وتذكيرها وإن وقعت على مؤنث كقول سنان بن الفحل الطائي :

(١) وقد تعرب حينئذ وقد رويت الآية بنصب (أئهم) وهي قراءة هارون ومعاذ ريعقوب.

(٢) وقد روي البيت (على أئهم) بالجر .

فإما الماء ماء أبي وجدي .: وبثري ذو حفرت وذو طويت

فاتى بنو مفردة مذكورة مع أنها واقعة على البئر وهي مؤنثة. وأما (ذا)
فشرط موصوليتها ثلاثة أمور . أحدها : ألا تكون للإشارة . لأنها إذا كانت
لِلإشارة تدخل على المفرد نحو : من ذا الذاهب . والثاني ألا تكون (ذا) ملغاة
والغائما بتقديرها مركبة. مع (ما) في نحو: (ماذا صنعت)^(١) فيصير اسما
واحداً من أسماء الاستفهام في محل نصب على المفعولية المقدمة بصنعت.

والتقدير : أي شيء صنعت. الثالث: أن يتقدمها استفهام بما باتفاق أو
بمن كقول الشاعر .

ألا تسألن المرء ماذا يحاول .: أُنْحَبُ فيُقْضَى أم ضلالٌ وباطل^(٢)
فما مبتدأ وإذا اسم موصول خبر، وجملة يحاول صلته والعائد محذوف.

صلة الموصول

تفتقر كل الموصولات الاسمية المختصة أو المشتركة إلى صلة تتصل بها
لأنها نواقص لا يتم معناها إلا بصلة متأخرة عنها؛ لأن الصلة من كمال
الموصول. وتتميز الموصولات الاسمية عن الموصولات الحرفية بأن الاسمية لا بد
لها من صلة مشتملة على ضمير مطابق لها في الإفراد والتذكير وفروعها

(١) ويجوز في هذا المثال أن تكون موصولة. وما مبتدأ وإذا موصول خبر، وجملة صنعت صلته
والعائد محذوف .

(٢) نحب بفتح النون وسكون الحاء أصله المدة والوقت يقال قضى فلان نحبه إذا مات والمراد به
هنا النذر.

بخلاف الحرفية فإن صلتها لا ضمير فيها. وهذا الضمير يسمى العائد لعوده إلى الموصول. والصلة إما جملة اسمية أو فعلية، وشرطها أن تكون خبرية وهي المحتملة للصدق والكذب في نفسها من غير نظر إلى قائلها، نحو جاء الرجل الذي قام أبوه. ولا يجوز في جملة الصلة أن تكون إنشائية نحو الطليبة في قوك جاء الذي اضربه فهذا لا يجوز. ويجوز في الصلة أن تكون ظرفية أو جارا ومجرورا نحو جاء الذي عندك، وجاء الذي في المسجد. ويجوز في الصلة أن تكون صفة بالالف واللام كاسم الفاعل نحو: «إن المُصدِّقين والمُصدِّقات». ونحو جاء الضارب أي الذي ضرب.

حذف العائد في الصلة

الضمير العائد على الموصول إما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، فالضمير العائد المرفوع يجوز حذفه بشرطين: إذا كان مبتدأ، وكان مخبراً عنه بمفرد. نحو قوله تعالى: «وهو الذي في السماء إله» فإنه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو إله، وذلك المبتدأ هو العائد، وخبره مفرد وهو إله، ونحو قوله تعالى: «أيهم أشد» فأى موصول، وأشد خبر مبتدأ محذوف تقديره (هو أشد) وذلك المبتدأ هو العائد وخبره مفرد، وهو أشد.

ولذلك لا يحذف العائد المرفوع في نحو: جاء اللذان قاما؛ لأن العائد ألف الاثنين فاعل وليس مبتدأ. ولا يحذف العائد في نحو: جاء الذي هو يقوم أو هو في الدار لأن الخبر غير مفرد.

حذف العائد المنصوب

يجوز حذف العائد المنصوب إن كان متصلاً وناصبه فعل نحو : «يعلم مايسرون وما يعلنون»^(١) أي يسرونه ويعلنونه بخلاف جاء الذي إياه أكرمت لأنه منفصل وحذفه يوقع في إلباسه بالمتصل.

حذف العائد المجرور

يجوز حذف العائد المجرور بالإضافة إن كان المضاف الجار للعائد وصفاً ناصباً للعائد نحو : «فاقض ما أنت قاض» أي فاقض الذي أنت قاضيه، فحذف العائد على (ما) وهو موصول اسمي بخلاف جاء الذي قام أبوه؛ لأن المضاف الجار للعائد ليس بوصف. ويجوز حذف العائد المجرور بالحرف إن كان الموصول مجروراً بمثل ذلك الحرف نحو قوله تعالى : «ويشرب مما تشربون» فالموصول وهو (ما) مجرور بمن. والعائد محذوف مجرور بمن. والتقدير : ويشرب من الذي تشربون منه .

(١) يجوز أن تكون (ما) في هذه الآية مصدرية أي يعلم سرهم وعلايتكم

المعروف بالأداة

وهو تسمان ، جنسية وأنواعها ثلاثة ،

الأول : بيان الحقيقة نحو «وجعلنا من الماء كل شيء حي» أي من حقيقة الماء المعروف.

والثاني : شمول أفراد الجنس نحو: «وخلق الإنسان ضعيفا» أي كل إنسان .
والثالث : شمول خصائص الجنس نحو «أنت الرجل علما» أي أنت كل رجل علما على جهة المجاز على معنى أنه اجتمع فيك كمالك في العلم. أي ما افترق في غيرك من الرجال .

النوع الثاني من آل ، عهديّة

وهي ثلاثة أنواع أيضاً:

الأول : العهد الذكري نحو قوله تعالى : «كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعونُ الرسولَ» بمعنى أن الرسول الثاني. هو الرسول الأول إذ لو جيء به مُنْكَراً لتوهم أنه غيره. أو عِلْمي وهو أن يتقدم لمصحوبها علم نحو «بالوَادِ المقدس» إذ هما في الغار» لأن ذلك معلوم عندهم. أو حضوري وهو أن يكون مصحوبها حاضراً نحو : «اليوم أكملت لكم دينكم» أي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة .

(أل) الزائدة

قد تأتي (أل) زائدة أي غير معرفة وغير موصولة وهي إما زائدة لازمة كالتي في علم قارنت وضعه كالسموأل علم رجل من اليهود شاعر، واليسع بفتح الياء والسين علم على نبي وهو أعجمي معرب لفظه لفظ المضارع وليس بمضارع. ونحو اللات والعزى علمين مؤنثين لصنمين، فاللات كانت لثقيف بالطائف والعزى كانت لغطفان وهي شجرة بعث إليها رسول الله ﷺ خالد بن الوليد لقطعها، ونحو التي في اسم إشارة نحو (الآن) فهو علم على الزمان الحاضر مبني لتضمنه معنى حرف الإشارة أو حرف التعريف وأل فيه زائدة وفقاً لقول ابن مالك .

وقد تزداد لازماً كاللات .∴ والآن والذين ثم اللات

أو كالتي في موصول وهو الذي والتي وفروعها من التثنية والجمع. فال في جميع هذه الأمثلة زائدة لا معرفة؛ لأنه لا يجتمع تعريفان وهما تعريف (أل) وغيرها من العلمية والإشارة والصلة على معرف واحد :

وقد تأتي (أل) زائدة عارضة وهي نوعان إما خاصة بالضرورة كقوله:

ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا .∴ ولقد نهيتك عن بنات الأوير^(١)

(١) جنيتك: جنيت لك فحذف الجار توسعاً واكمؤا بفتح الهمزة وسكون الكاف وبضم الميم في آخره جميع كمه كللس، وعساقلا جمع عسقول بضم العين وهو الكماء الكبيرة، وبنات أوير جمع ابن أوير ولا يقال بنو أوير لأنه لا يعقل، وبنات الأوير: كماء صغيرة ربيعة الطعم .

والشاهد في زيادة (أل) على بنات أوبر، وهي لا تدخل عليها؛ لأن بنات أوبر علم لنوع من الكماء، فال داخله زائدة للضرورة .

ويلحق بذلك ما زيد في النثر شذوذا نحو ادخلوا الأول فالأول، فالسابق منهما حال واللاحق معطوف و (أل) فيهما زائدة، لأن الحال واجبة التنكير والأصل: ادخلوا أولَ فلانٍ أي ادخلوا مترتبين الأسبق فالأسبق، وإما مجوزة للمح الأصل المنقول عنه ؛ لأن العلم المنقول من شيء يقبل أل قد يلمح أصله وهو التنكير فتدخل عليه (أل) للمح الأصل به. وأكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفة كحارث وقاسم من أسماء الفاعلين، وحسن من الصفات المشبهة، وعباس وضحاك من أمثلة المبالغة، وقد يقع في المنقول عن مصدر كفضل مصدر فضل الرجل يفضل فضلاً، فإذا قلت : الحارث والقاسم والحسن والعباس والضحاك، فإن (أل) غير لازمة، والباب كله سماعي يقتصر فيه على الوارد المسموع فلا يجوز في نحو محمد وصالح ومعروف أن يقال: المحمد والصالح والمعروف حال العلمية لأنه لم يسمع واللف لا تثبت بالقياس . ولم يسمع دخول (أل) في نحو: يزيد ويشكر علمين لأن أصله الفعل وهو لا يقبل أل .

تنبيه : من المعروف بالأداة ما غلب على بعض من يستحقه حتى التحق بالأعلام الشخصية في أحكامها وصار علماً اتفاقاً، وذلك كالنجم فإنه في الأصل يتناول كل نجم ثم صار علماً للثريا فقط، والعقبة هي في الأصل اسم لكل طريق صاعد في الجبل ثم اختص بعقبة مني التي تضاف إليها الجمرة فيقال جمرة العقبة، والبيت في الأصل يتناول كل بيت ثم اختص بالبيت الحرام.

والمدينة لمدينة الرسول عليه السلام، والأعشى فإنه في الأصل لكل من لا يبصر
ليلاً ثم غلب على الشاعر الأعشى .

باب المبتدأ والفبر

المبتدأ اسم صريح، أو بمنزلاته، مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلاته
مخبر عنه، أو ووصف رافع لمكتفي به عن الخبر.

فالاسم الصريح نحو: العلم نور، التقوى خير زاد، والذي بمنزلة الاسم
الصريح نحو قوله تعالى: «وأن تصوموا خير لكم» أي صومكم خير لكم .

فإن تصوموا في تأويل مصدر مبتدأ، أي أن الحرف المصدرى وصلته
يسبك منهما مصدر .

والذي بمنزلة المجرد عن العوامل اللفظية هو ما جر بحرف جر زائد^(١).
نحو: بحسبك صديق مخلص، أي حسبك. فحسب مبتدأ، ومن ذلك قوله
تعالى: (هل من خالق غير الله) فخالق مبتدأ مرفوع محلا مجرور لفظاً، وغير
الله صفة لخالق، والخبر محذوف تقديره لكم .
ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: (بأيكم المفتون) عند سييويه .

فالباء عنده زائدة في المبتدأ ، والمفتون خبر، والمعنى: أيكم المفتون أي
الجنون، والأخفش يرى أن المفتون^(٢) بمعنى الفتنة مبتدأ مؤخر. وبأيكم خبر

(١) حرف الجر الأصلي: ما يدل على معنى ويحتاج إلى متعلق نحو كتبت بالقلم وحرف الجر
الزائد لا يدل على معنى، ولا يحتاج إلى متعلق مثل الباء في بحسبك كتاب .

(٢) والمعنى عنده: الفتنة بأيكم أي الجنون في أيكم .

مقدم. والباء بمعنى في لا زائدة. ومن ذلك أيضاً : « رب مجتهد مدرك أمله » ،
فمجرد رب في محل رفع مبتدأ. ورب شبيه بالحرف الزائد لأنها لا تتعلق
بشيء .

وأما المبتدأ الذي هو ^(١) وصف رافع لمكتفي به عن الخبر فمثل : ما ضائع
المعروف، وما مخذول المعتمد على الله، أناجح محمد: فالوصف مبتدأ في المثال
الأول وهو اسم فاعل، والمعروف فاعل له سد مسد الخبر. وكذلك بقية الأمثلة.

وشرط الوصف الراجع لمكتفي به عن الخبر أن يكون معتمداً على نفي أو
استفهام، مثل أقرب سفرك، وما ضائع المعروف، ومن شواهد الاعتماد على
النفي في الشعر قوله :

خليلي ما واف بعهدي أنتما .: إذا لم تكونا لي على من أقاطع ^(٢)
واعتماد الوصف على نفي أو استفهام هو مذهب البصريين. أما
الكوفيون فلم يشترطوا هذا الاعتماد فأجازوا أن يقع الوصف مبتدأ من غير أن
يسبقه نفي أو استفهام، فيجوز عندهم ، فائز المؤمن، واستدلوا على ذلك بقول
الشاعر :

خيرُ بنو لَهَبٍ فلا تَكُ مَلْفِيَا .: مقالة لِهَبِي إذا الطيرُ مرتِ
فجعلوا (خير) مبتدأ، وبنو فاعل سد مسد الخبر، وأجاب البصريون بأن
(خير) خبر مقدم، وبنو مبتدأ مؤخر.

(١) الوصف يشمل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل .

(٢) واف : وصف اسم فاعل مبتدأ واعتمد على نفي، وأنتما فاعل له سد مسد الخبر .

أحوال الوصف مع مرفوعه

له أحوال ثلاثة ،

الأولى : أن يتطابقا إفراداً ، نحو : أناجح محمد، وفي هذه الحالة يجوز إعراب الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعل سد مسد الخبر، ويجوز إعرابه خبراً مقدماً، والمرفوع مبتدأ مؤخرًا .

الثانية : ألا يتطابقا نحو : ما خائب المجتهدون، وحينئذ يتعين ابتدائية الوصف، والمرفوع بعده فاعل سد مسد الخبر .

الثالثة : أن يتطابقا تنثية أو جمعا، نحو : ما خائبان المجتهدان وحينئذ يتعين إعراب الوصف خبراً مقدماً والمرفوع مبتدأ مؤخرًا.

الخبر

هو الجزء المتم الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور، نحو : العلم نور والجهل عمى. والخبر يكون مفرداً أو جملة. والمفرد ما قابل الجملة فيشمل المثنى والجمع. والخبر المفرد إما جامد وإما مشتق. والجامد لم يؤخذ من غيره سواء أكان اسم ذات نحو : كوكب ونهر أم اسم معنى نحو : علم وفضل ونهر، والخبر المشتق ما أخذ من المصدر وذلك نحو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل، نحو : زيد قائم والزيدان قائمان .

واقع المبتدأ والخبر

ارتفاع المبتدأ بالابتداء، وهو التجرد عن العوامل اللفظية، وارتفاع الخبر

بالمبتدأ عند سيبويه، وإليه ذهب ابن مالك فقال :

ورفعوا مبتدأ بالابتداء .-. كذلك رفع خبر بالمبتدأ

فإذا قلت (زيد أخوك) فزيد مرفوع بالابتداء، وأخوك مرفوع بزيد، وصح رفع الخبر بالمبتدأ، لأن المبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوماً به له طلباً لازماً، كما أن فعل الشرط لما كان طالباً للجواب عمل فيه. وهذا رأي البصريين ولهما رأيان آخران^(١). وعن الكوفيين أن المبتدأ والخبر يترافعان، أي يرفع كل منهما الآخر، وحجتهم أن كل واحد منهما يفتقر إلى الآخر فكان كل واحد منهما عاملاً في صاحبه.

الخبر المفرد

إذا كان الخبر المفرد جامداً لم يتحمل ضميراً، فإذا قلت: القمر كوكب فالخبر جامد خال من الضمير، وإن كان الخبر المفرد مشتقاً تحمل ضميراً يعود على المبتدأ. نحو: الطالب فاهم، والدرس مفهوم، فالخبر فاهم فيه ضمير يعود إلى المبتدأ .

(١) انظر التصريح ١٥٩/١ .

الخبر الجملة

يكون الخبر جملة اسمية أو فعلية. فالاسمية نحو: الربيع جوه معتدل، والفعلية نحو: الطالب يجتهد في دروسه، والجملة الواقعة خبراً إما أن تكون نفس المبتدأ في المعنى، وإما أن تكون غيره.

فإن كانت نفس المبتدأ في المعنى لم تحتج لرباط يربطها به. نحو: حديثي التقوى خير زاد^(١)، جملة اسمية من مبتدأ وخبر، وهي عين المبتدأ الذي هو حديثي. فلهذا لم تحتج لرباط.

ونظير ذلك قوله تعالى: (قل هو الله أحد) فجملة «الله أحد» مبتدأ وخبر في محل رفع خبر هو (الذي هو ضمير الشأن). ولم تحتج الجملة لرباط؛ لأنها عين المبتدأ في المعنى، لأنها مفسرة له، أي: الشأن الله أحد.

جملة الخبر إذا كانت غير المبتدأ

إذا كانت الجملة الواقعة خبراً غير المبتدأ احتاجت لرباط يربطها به. ومن هذه الروابط .

١ - الضمير وهو أصل الروابط، ويربط جملة الخبر بالمبتدأ نحو: الجو انقشعت غيومه، فالضمير هنا ملفوظ به، ونحو: الربيع جوه معتدل .

(١) نحو: نطقى الله حسبي، فنطقى مبتدأ، والله حسبي مبتدأ وخبر، والجملة خبر (نطقى). وهي نفس في المعنى، لأن المراد بالنطق المنطوق به، والمنطوق به هو الله حسبي فلا يحتاج إلى رابط .

٢ - اسم الإشارة نحو : الحرية تلك أمنية الشعوب، والإخلاص ذلك أساس النجاح، فاسم الإشارة يقع مبتدأً ثانياً، وهو رابط بين جملة الخبر والمبتدأ .

ومن ذلك قوله تعالى : (ولباس التقوى ذلك خير) على إعراب ذلك مبتدأً ثانياً، وخير خبره، والجملة خبر لباس. والرابط بينهما الإشارة إلى المبتدأ .

٣ - إعادة المبتدأ سواء بلفظه ومعناه نحو^(١) : الحاقة ما الحاقة، أو بالمعنى فقط نحو : الأسد ما الغضنفر. فما اسم استفهام مبتدأً ثان، وما بعده خبر له، والجملة خبر المبتدأ الأول .

٤ - أن يكون في جملة الخبر عموم يشمل المبتدأ، نحو : محمد نعم الرجال، وخالد نعم القائد .

فالجملة نعم الرجل التي هي الخبر فيها الرجل، وهو لفظ عام يشمل محمداً وغيره .

(١) الحاقة الأولى مبتدأ ، وما اسم استفهام مبتدأً ثان والحاقة الأخيرة خبر ما الاستفهامية، وما وخبرها، خبر الحاقة الأولى، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه .

الخبر شبه الجملة

ويراد بها الظرف والجار والمجرور الذي يحصل بالإخبار بهما فائدة فيقع الخبر ظرف زمان نحو: يوم وليلة. وتقول: الامتحان اليوم والاجتماع الليلة، والرحيل غداً. ويقع الخبر كذلك ظرف مكان نحو: المسجد أمام البيت، وجارا ومجرورا نحو: الحمد لله .

وظروف الزمان تقع خبراً عن اسم المعنى، أي الحدث نحو: السفر غداً، لحصول الفائدة، ولا يخبر بظرف الزمان عن الذات لعدم الفائدة، فلا يقال: زيد اليوم . والسيف غداً.

حقيقة الخبر الظرف والجار والمجرور

اختلف فيه فقيل :

- ١ - إنه نفس الظرف ونفس الجار والمجرور .
- ٢ - وقيل إنه متعلقهما المحنوف، وهو رأي الجمهور من النحاة فإذا قلت محمد عندك ، فالخبر هو المتعلق المحنوف.

ويجوز تقديره اسما مثل : كائن ومستقر، ويقدر فعلاً مثل : كان أو استقر، وفي ذلك يقول ابن مالك في ألفيته:

وأخبروا بظرف أو بحرف جر . : ناوين معنى كائن أو استقر

البتدأ يكون معرفة

هذا هو الأصل فيه، وهو أن يكون معلوماً، لأنه محكوم عليه، فلو كان مجهولاً لكان الحكم عليه غير مفيد. فإذا قلت: طائر في الجو، وزارع في الحقل، لم يكن في الإخبار عنه فائدة. ولم تقع النكرة مبتدأ إلا إذا حصلت فائدة، وتحصل الفائدة بمسوغ من المسوغات الآتية :

١ - أن يتقدم الخبر المختص على المبتدأ النكرة، نحو: عند البطل شجاعة، والحق رجال. فعند ظرف مختص تقدم على المبتدأ النكرة (شجاعة). والمراد بالاختصاص هنا أن (عند) مضافة إلى البطل صالح للابتداء به. ونظير ذلك قوله تعالى : (ولدينا مزيد)، وقوله : (وعلى أبصارهم غشاة).

٢ - أن تكون النكرة عامة ، نحو : كل ميسر لما خلق له ونحو : ما أجمل الصديق .

٣ - أن تكون النكرة مختصة بوصف نحو : نوم مبكر أفضل من السهر، ونحو قوله تعالى: (قول معروف ومغفرة خير من صدقة) .

٤ - أن تكون النكرة مختصة بعمل كما في الحديث: أمر بمعروف صدقة، ونهي عن منكر صدقة، فأمر ونهى مصدران يعملان عمل الفعل فهما عاملان في محل الجار والمجرور بعدهما، وصدقة :خير، ونحو: متقن عمله ناجح. فمتقن : اسم فاعل يعمل عمل الفعل، فأصبح مختصاً فوقع مبتدأ.

- ٥ - أن تدل على تقسيم، مثل : الأيام دول ، فيوم لك ويوم عليك .
 ٦ - أن يراد بها الدعاء، نحو : سلام على المرسلين، ويل للظالم .
 ٧ - أن يقع المبتدأ النكرة بعد لولا الامتناعية، نحو : لولا صبر لهلك الحزين .
 ٨ - أن يقع بعد إذا الفجائية، نحو : دخلت المنزل فإذا ضيف موجود .

أحوال الخبر من حيث التقديم والتأخير

للخبر ثلاثة أحوال :

- الأولى : وجوب تأخيره وهي الأصل .
 الثانية : وجوب تقديمه على المبتدأ .
 الثالثة : جواز الأمرين .

الحالة الأولى :

وجوب تأخيره عن المبتدأ في الحالات الآتية :

- ١ - أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين حيث يصلح كل منهما أن يخبر به عن الآخر، ولا قرينة تميز بينهما، نحو : محمد أخوك، فكل من الأسمين معرفة، وكل منهما صالح أن يكون خبراً عن الآخر. وفي هذه الحالة يجب أن يؤخر الخبر محافظة على الرتبة. فإن وجدت قرينة تميز المبتدأ من الخبر جاز تقديم الخبر اعتماداً على هذه القرينة. نحو : أبو حنيفة أبو يوسف في الفقه، فالمشبه به تقدم وهو خبر، والمشبه مبتدأ مؤخر .
 ٢ - أن يكون الخبر فعلاً رافعاً لضمير مستتر يعود على المبتدأ فيجب تأخير الخبر حينئذ؛ لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل لو قدم الخبر. نحو : الطالب

يقرأ. فالخبر جملة فعلية لو قلت : يقرأ الطالب لالتبس المبتدأ بالفاعل،
وحينئذ الجملة تتكون من فعل وفاعل لا من مبتدأ وخبر .

٣ - أن يكون المبتدأ محصوراً في الخبر بإنما أو بإلا، فيجب تأخيرته عن
المبتدأ ، نحو : إنما الباطل زاهق، ما الكتاب إلا جليس صالح .

٤ - أن يكون المبتدأ مما له الصدارة في الكلام، كأسماء الاستفهام والشرط
وما التعجبية وكم الخبرية، فيجب تأخير الخبر حينئذ، نحو^(١) : من في
الدار، مَنْ يحسن إلى الناس يستعبد قلوبهم^(٢)، ما أحسن الأدب^(٣)، كم
كتب نافعة عندي^(٤).

٥ - يجب تأخيرته أيضاً إذا كان المبتدأ مقروناً بلام الإبتداء التي توجب له
الصدارة، نحو : لقدرة الله كبيرة.

٦ - أن يكون خبراً عن ضمير الشأن أو القصة، نحو : هي الأيام تصفو
وتكدر، وفي القرآن : قل هو الله^(٥) أحد.

(١) من : اسم استفهام مبتدأ، وفي الدار خبره .

(٢) من اسم شرط مبتدأ ورحسن خبره على الأصح، وقيل : جواب الشرط هو الخبر، وقيل
الشرط والجواب هما الخبر.

(٣) ما : مبتدأ وأحسن الألب : خبر .

(٤) كم خبرية : مبتدأ وكتب : مضاف إليه، وعندي : خبر .

(٥) ضمير الشأن للمذكر وضمير القصة للمؤنث، ويفسران بجملة خبرية بعدهما مصرح
بجزأيا ويكون بلفظ الغيبة .

الحالة الثانية ،

تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً :

وذلك في المواضع الآتية :

١ - أن يكون المبتدأ نكرة ولا مسوع للابتداء بها إلا تقديم الخبر عليها ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو : عندي أمل ، ولدي مال «إذ لو تأخر الخبر ففيل: أمل عندي ومال لَدَيّ لتوهم أنه صفة . لأن حاجة النكرة إلى التخصيص بالوصف أشد من احتياجها إلى الخبر .

فإذا قلت : كتاب نافع عندي جاز تقدم الخبر وتأخيره فتقول : عندي كتاب نافع، ومن ذلك قوله تعالى : (وأجل مسمى عنده) لأن النكرة وهي (أجل) وصفت بقوله (مسمى) فكان الظاهر أن الظرف (عنده) هو الخبر .

٢ - أن يكون الخبر مما له صدر الكلام بنفسه كاسم الاستفهام نحو: أين المفر؟ متى الامتحان، فأين اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم. والمفر: مبتدأ مؤخر. وكذلك في المثال الثاني .

٣ - أن يكون الخبر محصوراً في المبتدأ بإلا أو وإنما فيجب تأخير المبتدأ وتقديم الخبر، نحو : ما الشجاع إلا على، إنما الكريم أنت .

٤ - أن يكون المبتدأ مشتملاً على ضمير يعود على بعض الخبر، فيجب تقديم الخبر عليه حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، نحو : في الجامعة طلابها، فلا يجوز طلابها في الجامعة لئلا يعود الضمير على

متأخر لفظاً ورتبة. وفي القرآن: «أم على قلوب أقفالها»، بتقديم الخبر وهو (على قلوب).

حذف المبتدأ والخبر

يجوز حذف كل من المبتدأ والخبر إذا وجدت قرينة تدل على المحذوف، فإذا سئلت: كيف والدك؟ فقلت: «بخير» كان المبتدأ محذوفاً جوازاً تقديره: «والذي بخير» فالسؤال فيه قرينة على المحذوف وهو المبتدأ.

وإذا سئلت من في المنزل؟ فقلت: والذي كان الخبر محذوفاً جوازاً أي والذي في المنزل لدلالة السؤال عليه. ونحو قوله تعالى: (أكلها دائم وظلها) أي وظلها دائم كذلك، فحذف الخبر جوازاً لدلالة ما قبله عليه.

حذف الخبر وجوباً

يحذف الخبر وجوباً في المواضع التالية:

١ - أن يقع المبتدأ بعد لولا الامتناعية مثل: لولا رجال الإنقاذ لفرقت، فرجال مبتدأ والخبر محذوف تقديره موجودون.

وقد يكون الخبر مذكوراً بعد لولا مثل «لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنييت الكعبة على قواعد إبراهيم»: فحديثو عهد خبر المبتدأ الذي هو قوم.

والفرق بين الخبرين في الجملة الأولى والثانية أنه في الأولى مطلق، وفي الثانية مقيد، فإذا كان مطلقاً وجب حذفه.

(١) الحديث خطاب لعائشة رضي الله عنها، انظر التصريح ١/١٧٨.

- ٢ - أن يكون المبتدأ نصاً في اليمين أي لا يستعمل إلا في القسم، مثل قوله تعالى : (لعمرك إنهم لفي سكرتهم يعمهون)^(١) أي لعمرك يميني، وحذف الخبر لسد جواب القسم مسدده .
- ٣ - إذا عطف على المبتدأ اسم بواو المعية مثل : كل إنسان وعمله فالخبر محذوف أي متلازمان .

حذف المبتدأ وجوباً

يهدف المبتدأ وجوباً فيما يلي :

- ١ - إذا أخبر عنه بنعت مقطوع للمدح أو الذم أو الترحم مثل رأيت المسلمين المجاهدين في سبيل الله، فالمجاهدون خبر مقطوع عما قبله مستأنف للمدح، والمبتدأ محذوف تقديره هم المجاهدون، ونحو : الحمد لله الحميد برفع الحميد على أنه خبر لمبتدأ محذوف أي : هو الحميد .
- ٢ - أن يكون الخبر صريحاً في القسم مثل : في ذمتي لأصدقن أي في ذمتي يمين أو قسم . فالمبتدأ محذوف وجوباً لسد جواب القسم مسدده .
- ٣ - أن يخبر عن المبتدأ بمخصوص نعم وينس مثل نعم الرجل محمد وينس الخائن الجاسوس أي هو محمد وهو الجاسوس .

(١) الآية «٧٢» من سورة الحجر . وعمر بكفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم إذا عاش زمناً طويلاً ثم استعمل في القسم مراداً به الحياة أي : وحياتك ، واللام في لعمرك لام الابتداء ، وعمر : مبتدأ مضاف إلى الكاف .

تعدد الخبر

الخبر حكم على المبتدأ، والشيء الواحد قد يحكم عليه بعدة أحكام فمثلاً إذا رأيت رجلاً فيه عدة صفات كالشجاع والخطابة والكرم وأشرت إليه فإليك تقول : هذا رجل شجاع خطيب كريم، وبما أن الخبر حكم على المبتدأ جاز أن يتعدد الحكم عليه وذلك بتعدد خبره .

والتعدد قد يكون لفظاً ومعنى مثل (وهو الغفور الوود ذو العرش المجيد فعال لما يريد)^(١) ، فالغفور ، والودود، وذو العرش، والمجيد، وفعال كلها أخبار في اللفظ والمعنى للمبتدأ في أول الآيات وتعني به «هو» .

وقد يكون التعدد في اللفظ دون المعنى مثل : الماء ساخن بارد ، أي دافئ .

والفرق بينهما أن الأول يجوز فيه العطف ، والثاني لا يجوز فيه العطف فتقول في غير القرآن الكريم هو الغفور والودود .. إلخ .

ولا يصح في الثاني أن تقول الماء ساخن وبارد.

تعدد الخبر مع العطف بالواو ،

قد يتعدد الخبر كما قلنا لأنه حكم على المبتدأ، وذكرنا أنه يتعدد بلا عطف إلا أنه قد يتعدد مع العطف بالواو إذا كان المبتدأ جمعاً أو مثنى مثل : إخوتك طبيب ومهندس، وطالب، فطبيب، ومهندس ، وطالب أخبار لأخوة .

(١) الآيات من «١٤-١٦» من سورة البرج .

ومن ذلك قوله تعالى : (اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة، وتفاخر بينكم وتكاثر في الأموال والأولاد)^(١) .

فالحياة مبتدأ، ولعب ولهو وزينة وتفاخر وتكاثر أخبار للمبتدأ، ومن ذلك قول الشاعر :

يذاك يدُ خَيْرُهَا يُرْتَجَى . : وأُخْرَى لأعدائها غائِظَةٌ

فيداك : مبتدأ، ويد وأخرى خبران عن المبتدأ .

اقتران الخبر بالفاء :

الأصل في الخبر ألا يفصل بينه وبين المبتدأ فاصل. وذلك لأن الخبر كالصفة بالنسبة للموصوف، فكما أن الصفة لا يفصل بينها وبين الموصول بالفاء فلا تقول : « جاء رجل فكريم » كذلك لا تقول: محمد فكريم .

إلا أن بعض المبتدآت أشبهت أنوات الشرط في عمومها ودلالاتها على الاستقبال، فاقترن خبرها بالفاء وذلك كاقتران جواب الشرط بالفاء .

والخبر قد يكون واجب الاقتران بالفاء، وقد يكون جائز الاقتران بها، فيجب اقتران الخبر بالفاء بعد أما مثل قول الله تعالى : (وأما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى)^(٢) .

ومثل قوله تعالى : (فأما ثمود فأهلكوا بالطاغية)^(٣) .

(١) الآية «٢٠» من سورة الحديد .

(٢) الآية «١٧» من سورة فصلت .

(٣) الآية «٥» من سورة الحاقة .

ومثل قول الشاعر :

عندي اضطِبار وأماً أنْتِي جَزَعٌ . : يَوْمَ النَّدى قَلَوَ جِدُّ كَادَ يَبْرِينِي

فكلمة : (وجد) : وقعت خبراً وبخلت الفاء على الخبر، لأن أما تقدمت عليه، والمبتدأ هو المصدر المؤول من أنْتِي جَزَع. ومعنى اضطِبار أي صبر، وجزع أي خائف، والندى بخار الماء والمقصود هنا الجود والسخاء، ويبريني معناه يضعفني .

ويجوز اقتران الخبر بالفاء في المواضع الآتية :

١ - إذا كان المبتدأ اسماً موصولاً وصلته فعل لا حرف شرط معه، أو جار ومجرور، أو ظرف مثل : الذي ينجح فله جائزة، الذي في المسجد فله الأجر، الذي عندك فله الإحسان .

٢ - إذا كان المبتدأ موصوفاً بجملة فعلية أو شبه جملة مثل : طالب يسألني فله الجواب، ورجل في بيتي فله الإكرام وطالب عندك فله الإحسان.

٣ - إذا كان المبتدأ مضافاً إلى موصول وصلته فعل، أو شبه جملة مثل كل الذي يفوز فله جائزة، وكل الذي في المسجد فله الأجر، وكل الذي عندك فله الإحسان.

٤ - إذا كان المبتدأ مضافاً إلى موصوف بجملة فعلية أو شبه جملة مثل: كل طالب يسألني فله الجواب، وكل رجل في بيتي فله الإكرام، وكل طالب عندك فله الإحسان.

هذا ، ويلاحظ أن التعميم واضح في الأمثلة السابقة؛ لذا أشبهت الشرط
فاقترن الخبر بالفاء.

وإذا انتفى التعميم فلا يجوز الإتيان بالفاء لعدم المشابهة بالشرط فلا
يصح الإتيان بالفاء في قولك الذي يأتي المحاضرة يستفيد، وقولك الكلام الذي
تتكلمه في الحق أجره عظيم. فالإتيان مقيد بالمحاضرة، والكلام مقيد بأنه في
الحق؛ ولذا لا يصح اقتران الخبر بالفاء .

الأفعال الداخلة على المبتدأ

كان^(١) وأخواتها ،

ترفع كان وأخواتها المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ويسمى اسمها، وتنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول ويسمى خبرها؛ لأنها أشبهت فعلاً متعدياً لواحد نحو ضرب زيد عمراً، هذا مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين ما عدا الفراء إلى أنها لا تعمل في المرفوع شيئاً، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله :

ترفع كان المبتدأ اسماً والخبر تنصبه ككان سيذا عمر .
والصحيح مذهب البصريين .

وهذه الأفعال التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ثلاثة عشر فعلاً، وهي ثلاثة أقسام :

أحدها : ما يعمل هذا العمل وهو رفع الاسم ونصب الخبر مطلقاً من غير شرط سواء أكانت مثبتة أم منفية، وهو ثمانية أفعال: كان وهي أم الباب، وأمسى، وأصبح ، وأضحى، وظل، ويات، وصار، وليس .

ثانيها : ما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدمه نفي بحرف أو اسم أو فعل موشع للنفي، أو نهي، أو نداء وهو أربعة: زال ماضى يزال، ويرح،

(١) إفراد كان بالذكر إشارة إلى أنها أم الباب، وإذا اختصت بزيادة أحكام وإنما كانت أم الباب: لأن الكون يعم جميع مفعولات أخواتها

رغتي، وانفك، وإنما اشترطوا فيها ذلك؛ لأنها بمعنى النفي، فإذا دخل عليها النفي صارت إثباتاً. فمعني : ما زال زيد قائماً؛ هو قائم .

ومثال هذه الأفعال بعد النفي بالحرف قوله تعالى : (ولا يزالون مختلفين) فيزال مضارع، والواو اسمه، ومختلفين خبره، وقوله تعالى : (لن نبرح عليه ماكفين) فنبرح مضارع برح، واسمه مستتر فيه وجوباً، وعاكفين خبره.

ومثلها بعد النفي بالفعل قول الشاعر :

ليس ينفكُ ذا غنىٍّ واعتزاز .: كلُّ ذي عِفَّةٍ مقلِّ قنوع^(١)

ومثله بعد النهي قول الشاعر :

صاحِ شمرٌ ولا تزل ذاكرُ الموت .: تَـفَنسِيَانَهُ ضلالٌ مبين^(٢)

وصاح مرخم صاحب على غير قياس .

(١) المعنى : لم يزل كل ذي عِفَّةٍ وقليل وقناعة غنياً عزيزاً. وكل ذي عِفَّةٍ اسم ينفك، وإذا غني خبره مقدماً.

(٢) المعنى : يا صاحبي لا تنس الموت واستعد له. ولا تزل نهى من زال ، واسمه مستتر، وخبره: ذاكر الموت .

ملاحظة :

قلنا إن «زال» يشترط أن تكون ماضي يزال، احترازاً من زال ماضي
يزول فإنه فعل تام قاصر من باب نصر ينصر، ومعناه الانتقال، ومنه قوله
تعالى: (إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا) أي تنتقلا، ومصدره الزوال
. بخلاف زال ماضي يزال فهو من باب علم ولا يوصف بتعد أو ازوم، وليس له
مصدر .

القسم الثالث :

ما يعمل هذا العمل بشرط تقدم (ما) المصدرية الظرفية وهو (دام) نحو
قوله تعالى : (وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً)^(١) وسميت (ما) مصدرية
لأنها تقدر بالمصدر وهو النوام، وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة.
أي : مدة نوامي حيا .

ملاحظة :

مثل صار في العمل ما يوافقها معنى من الأفعال نحو : رجع وعاد
واستحال وقعد وارتد وتحول وغدا وراح .

ففي الحديث الشريف : «لا ترجعوا بعدي كفاراً» ومنه قوله تعالى :
(فتتعد مذموماً مخذولاً)، وقوله تعالى : (ألقاه على وجهه فارتد بصيراً)، وفي
الحديث : «لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصاً وتروح بطاناً»

(١) (ما) المصدرية ظرفية، (دمت) دام واسمها حيا خيرها، والتقدير مدة نوامي حيا

وتأتي كان بمعنى صار في قوله تعالى : (وفتحت السماء فكانت أبوابا
وسيرت الجبال فكانت سرابا) .

أقسام هذه الأفعال

من جهة التصرف وعدمه

هذه الأفعال الثلاثة عشر في التصرف وعدمه ثلاثة أقسام :

الأول : ما لا يتصرف بحال من الأحوال وهو ليس باتفاق، لأنها وضعت موضع
الحرف في أنها لا يفهم معناها إلا بذكر متعلقها، ودام عند الأكثرين من
النحاة: لأنها صلة لما الظرفية وكل فعل وقع صلة لـ (ما) التزم مضيه .

الثاني : ما يتصرف تصرفاً ناقصاً وهو : زال وأخواتها الثلاثة فتية وبرح
وانفك، فإنها لا يستعمل منها أمر؛ لأن من شرط عملها النفي وهو لا
يدخل الأمر، ولا يأتي منها مصدر؛ لعدم دلالتها على الحدث .

الثالث : ما يتصرف تصرفاً تاماً وهو باقي الأفعال؛ لأن لها مصادر فمصدر
كان: الكون والكيونة، ومصدر صار الصيرورة، فمضارع كان نحو قوله
تعالى : (ولم أك بغياً)^(١) .

والأمر نحو : «قل كونوا حجارة أو حديدًا»، والمصدر نحو قول الشاعر :

يَبْذُلُ وَحْطُ سَادٍ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى . . . وَكَوْنُكَ رِيَاءٌ عَلَيْكَ يَسِيرُ^(٢)

(١) «أك» مضارع كان وأصله أكون، حذفت الضمة للجازم، والواو لالتقاء الساكنين والتون
للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً.

(٢) كونك : مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى اسمه وهو كاف المخاطب وإياه: خبره من جهة
نقصائه، ويسير خبره من جهة ابتدائه .

واسم الفاعل نحو قول الشاعر :

وما كلُّ من يُبْدي البشاشةَ كائنًا . : أخاك إذا لم تُلْهِ لكَ مُتَجِدًا^(١)

حكم هذه الأفعال من جهة

توسط الخبر بينها وبين الاسم

جاز إجماعاً توسط الخبر بين هذه الأفعال وأسمائها نحو قوله تعالى :
(ليس البر أن تولوا وجوهكم) بنصب البر على أنه خبر ليس مقدم، وأن تولوا
مصدر مؤول اسم ليس مؤخر، والتقدير ليس توليتكم البر .

ونحو قول الشاعر :

سَلَى إِنْ جَهِلَتْ النَّاسَ عُنَا وَعَنَّهُمْ . : فليس سواءَ عالمٌ وَجْهُولٌ^(٢)

ويشترط في تقدم الخبر على الاسم ألا يمنع منه مانع نحو خوف اللبس
مثل كان صاحبي عدوي، واقتران الخبر بإلا نحو قوله تعالى : (وما كان
صلاتهم عند البيت إلامكاء) أي صغيراً، ويجب تقديم الخبر على الاسم نحو
«كان في الدار ساكنها» فالاسم مضاف إلى ضمير يعود على الخبر. فنتج عن
ذلك ثلاثة أقسام :

- ١ - قسم يجوز فيه تقديم الخبر على الاسم .
- ٢ - قسم يجب فيه تقديم الخبر على الاسم .
- ٣ - قسم يمتنع فيه تقدم الخبر على الاسم .

(١) كائنًا : خبر (ما) الحجازية واسمه مستتر جوازاً ، وأخاك : خبره .

(٢) عالم اسم ليس مؤخر، وسواء خير مقدم .

حكم تقديم الخبر على الفعل

في هذا الباب جائز عند البصريين بدليل قوله تعالى : (أهلؤا إفاكم كانوا فعبفون)^(١) .

إلا فبر «دام» فلا ففوز ففقفمه على دام اتفاقاً؛ لأن معمول. صلة الفرف المصدرف لا ففقفم ففله، وإلا فبر (أفس) فلا ففوز ففقفمه ففلهاف وهو الصففف فف جمهور النفاة. وففقفم فف ذاك أنهم فاسوها على (فسى) وفبر فسى لا ففقفم ففلهاف اتفاقاً، والفام ففنفما الفموف .

وففوز فاتفاف أن فلف هفا الأففال معمول فبرها إن كان الممول ظرفاً أو فاراً ومفروفا للفسف نففو كان فففك ففد فالفاف، أو كان فف المسفد ففد مفعكفا، ففدم معمول فبر كان على اسمها وإلى ذاك أشار ابن مال فف ففوله:

ولا فلف الفامل معمول الفبر .: إلا إذا ظرفاف أفى أو فرف فرف

فإذا لم فكن الممول ظرفاً أو فاراً ومفروفاً فالففرفون فمفعون مطلقاً، والففرفون فففزون مطلقاً وفففوا ففول الفافر :

ففنافذ هفا فون فوف ففوفهم .: بما كان إفافم عطفة عوداً^(٢)

ففقفم فف الففب أن إفافم معمول فوف، وفوف فبر كان، ففد فلى كان معمول فبرها ففس ظرفاً ولا فاراف ومفروفاً.

(١) إفاكم معمول فبر كان، وففد ففم على كان، وففقم الممول ففلف فواف ففقم الفامل.

(٢) قاله الفرفف فففو فف أهل فرفرف، وفففهم بالففنافذ فف مشفهم بالفلف، وفطفة أبو فرفرف، وففلفون وهو مشفة للشفف. فمف هفا ف فففففف الفال.

الأفعال التامة في هذا الباب

قد تستعمل هذه الأفعال تامة، أي مستغنية بمرفوعها عن منصوبها، وإذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم أي حصل ووجد وثبت، نحو قوله تعالى: (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة) أي وإن وجد ذو عسرة، وقوله تعالى: (فاسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون) أي حين تدخلون في المساء وتدخلون في الصباح، ودام بمعنى بقي نحو «خالد بن خالد» فيها ما دامت السموات والأرض» أي ما بقيت .

وبات بمعنى نزل يقال : بات بالقوم أي نزل بهم ليلاً، وظل بمعنى دام واستمر نحو (ظل اليوم) بالرفع أي دام ظله، وأضحى بمعنى دخل في الضحى، وصار بمعنى انتقل نحو صار الأمر إليك أي انتقل، وبمعنى رجع نحو قوله تعالى : (ألا إلى الله تصير الأمور) أي ترجع، وبرح بمعنى ذهب نحو قوله تعالى : (وإذ قال موسى لفتهاه لا أبرح) أي لا أذهب، وجميع أفعال هذا الباب استعملت تامة وناقصة إلا ثلاثة أفعال فإنها لزم نقص، ولم تستعمل تامة أصلاً وهي (فتيء وزال وليس) .

أحكام خاصة بـ - كان -

تختص كان بأمر منها :

١ - جواز زيادتها^(١) بشرطين ،

أحدهما : كونها بلفظ الماضي لتعيين الزمان فيه دون المضارع .

ثانيهما : تزداد بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجروراً.

ولذلك كثرت زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب نحو «ما كان أحسن

زيدا» فكان زائدة بين المبتدأ وخبره، وقد تزداد بين الفعل ومرفوعه نحو لم يوجد

كان مثلك فكان زائدة بين الفعل ونائب الفاعل، وتزداد بين الصفة والموصوف

نحو: قدمت من سفر كان طويلاً، وتزداد بين المبتدأ والخبر نحو : المطر كان

منهمر.

ومن الأمور التي تختص بها كان أنها تحذف، ويقع ذلك الحذف في أربعة

أوجه .

الوجه الأول :

أن تحذف مع اسمها ويبقى الخبر دالاً عليها، ويكثر ذلك بعد إن^(٢) ولو

الشرطيتين؛ لأنهما من الأدوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخف بالحذف

ومثال ذلك : - بر والدك إن مسلماً وإن كافراً .

(١) يراد بزيادتها عدم اختلال المعنى عند سقوطها .

(٢) خص ذلك بإن ولو دون بقية أدوات الشرط لأن (إن) أم أدوات الشرط الجازمة، و (لو) أم

أدوات الشرط غير الجازمة وهم يتسعون في أم الباب دون غيره .

ونحو : سر مسرعاً إن راكباً وإن ماشياً. أي إن كنت راكباً، وإن كنت ماشياً، ونحو قولهم: الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر أي : إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير.

ومثال : «لو» قوله عليه السلام لبعض أصحابه «التمس ولو خاتماً من حديد» أي ولو كان الملتمس خاتماً من حديد. وقول الشاعر :

لا يَأْمَنُ الدَّهْرُ نَوْبِي وَلَوْ مَلَكاً .: جنوده ضاق عنها السهل والجبل
أي ولو كان صاحب البغي ملكاً ذا جنود كثيرة. وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله :

ويحذفونها ويبقون الخبر .: وبعد إن ولو كثيراً إذا اشتهر

الوجه الثاني :

أن تحذف كان مع خبرها ويبقى الاسم وهو قليل نحو: المرء محاسب على عمله إن خير فخير برفعه، أي إن كان في عمله خير فجزاؤهم خير.

الوجه الثالث :

أن تحذف وحدها ويبقى اسمها وخبرها، ويكثر ذلك بعد (أن) المصدرية الواقعة في موضع المفعول لأجله في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل في مثل قولهم: أما أنت منطلقاً، وانطلقت، والأصل: انطلقت لأن كنت منطلقاً، ثم قدمت اللام التعليلية وما بعدها المجرور بها على انطلقت للاختصاص والاهتمام

فصار لأن كنت متطلقاً انطلقت، حذفت اللام للاختصار ثم حذفت كان للاختصار أيضاً، ثم زيد (ما) للتعويض من كان فصار أن ما أنت، ثم أدغمت النون في الميم فصار أما أنت وعلى ذلك قول الشاعر :

أبا خُرَاشَةَ أُمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ .: فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَكْلَهُمُ الضَّبْعُ^(١)

- أي لأن كنت ذا نفر تتفاخر علي .

الوجه الرابع :

أن تحذف كان مع اسمها وخبرها وذلك بعد إن الشرطية في بعض الاستعمالات نحو أتسافر ليلاً وإن كان الطريق مخيفاً، فتقول نعم وإن : ومنه البيت :

قالت بناتُ العم يا سلمى وإن .: كان فقيراً معدماً قالت وإن
أي : أتزوجه وإن كان فقيراً معدماً .

حذف نون مضارع كان

من الأمور المختصة بها كان أن نون مضارعها يجوز حذفها في حالة الجزم بالسكون حال كونه غير متصل بضمير نصب ولا متصل بساكن، نحو قوله تعالى : (ولم أك بغياً)، وقوله تعالى : (وإن تك حسنة يضاعفها) والأصل أكون وتكون فلما دخل الجازم سكنت النون، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار لم أكن، وحذفت النون للتخفيف .

(١) آية خراشة بضم الخاء منادى حذف منه حرف النداء وهو كنية شاعر مشهور اسمه خفاف يسمى الخفاء ، والضبع أراد به السنين المجيبة وفيه توريه

شروط حذف النون

وإنما تحذف هذه النون بشرط كونه مجزوماً بالسكون، غير متصل بضمير نصب وغير متصل بساكن .

فإن لم يكن مجزوماً لم تحذف نونه نحو قوله تعالى : (وتكون لكما الكبرياء في الأرض) وإن كان مجزوماً بحذف النون لم تحذف نونه كذلك نحو: «لم تكونوا صالحين»، وإن اتصل به ساكن لم تحذف نونه نحو «لم يكن الذين كفروا» ونحو «لم يكن الله ليغفر لهم» .

وإن اتصل به ضمير نصب لم تحذف نونه، مثل : إن يكنه فلن تسلط، وإن لا يكنه فلا خير لك في قتله .

الحروف المشبهات بليس في العمل

تشبيهاً بها في النفي

هذه الحروف هي : ما ولا ، وإن ، ولات .

- الحرف الأول هو (ما) أعمله أهل الحجاز فزفَعُوا به الاسم ونصبوا به الخبر، وجاء التنزيل على لِقَتَهُمْ : قَالَ تَعَالَى : (ما هذا بشر) ، (ما هن أمهاتهم) وأعمله بنو تميم لأنه حرف مشترك وحق الحرف المشبوك ألا يعمل، فمالَ بعدها عندهم مبتدأ وخبر، وقال سييويه هذه اللفظة هي القياس : وقرأ ابن مسعود بلفظة بني تميم : (ما هذا بشر) بالرفع .

ولإعمال ما عند الحجازيين شروط

أحدهما : ألا يقع بعدها إن الزائدة، فإن وقع بعدها إن الزائدة بطل عملها
لضعف الشبه بليس حينئذ نحو «ما إن الحق ضائع» برفع الجزعين مبتدأ
وخبر، ومنه قول الشاعر :

بني غدانة ما إن أنتم ذهبٌ . . . ولا صريفٌ ولكن أنتم الخَرْفُ

برفع ذهب على إعمال (ما)، وإنما لم تعمل حينئذ، لأنها محمولة على
ليس في العمل، وليس لا يقتزن اسمها بإن .

ثانيها : ألا يقتزن خبرها بإلا، فإن اقتزن خبرها بإلا بطل عملها نحو قوله
تعالى : (وما أمرنا إلا واحدة) .

وقوله : (وما محمد إلا رسول) بالرفع .

وأما قول الشاعر :

وما الدهر إلا منجونا^(١) بأهله . . . وما صاحب الحاجات إلا معذبا

فمن باب المفعول المطلق بتقدير : إلا يدور دوران منجون فالدهر مبتدأ،
ويدور خبره، ودوران مفعول مطلق، فحذف وأقيم المضاف إليه مقامه .

ثالثها : ألا يتقدم خبرها على اسمها، فإن تقدم الخبر على الاسم بطل العمل،
نحو ما حجر المصن .

(١) المنجون : أداة الساقية التي تدور .

وأما قول أنفردق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم .: إذ هم قرئش وإن ما مثلهم بشرُ

بنصب مثلهم مع تقدمه على الاسم ففيه توجيهات .

الأول : إنه شاذ لا يعرف مثله .

الثاني : قيل إنه غلط من الفرزدق وهو تميمي فإنه تكلم بلغة الحجازيين.

الثالث : بشر خبر، ومثلهم مبتدأ ولكنه بني على الفتح لإبهامه مع إضافته

للمبني وهو الضمير، والمبهم المضاف لمبني يجوز بناؤه وإعرابه .

الرابع : قيل (مثلهم) حال من بشر تقدمت عليه، وبشر اسم ما والخبر محذوف

أي: ما بشر موجودا مماثلاً لهم، ومثل لا تتعرف بالإضافة، فلهذا جاز

وقوعها حالا .

الشروط الواجب لإعمال (ما) عمل ليس :

ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها، فإن تقدم بطل عملها نحو ما درسه

الطالب فاهم، فدرس معمول الخبر الذي هو فاهم وقد تقدم على الاسم فبطل

عملها. ورفع المبتدأ والخبر .

لا وإعمالها إعمال ليس :

الثاني من الحروف العاملة عمل ليس (لا) وإنما تعمل هذا العمل عند

الحجازيين، وإعمالها عندهم شروط :

١ - ألا يتقدم خبرها على اسمها.

٢ - ألا ينتقض نفي خبرها بإلا .

٣ - أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

فمثال عملها مستوفية للشروط، لا مال باقياً مع التبذير، ولا سلام واقعاً
مع إنتاج وسائل التدمير؛ ومنه قول الشاعر :

تَعَزُّ فلا شيء على الأرضِ باقيا .: ولا وزر^(١) مما قضى الله واقعاً

فإن تقدم خبرها على اسمها بطل عملها نحو : لا ضائع عن الله معروف،
والأصل لا معروف ضائعاً عند الله .

وإذا انتقض نفي خبرها بالإبطال عملها كذلك، نحو : لا سلام إلا واقع
بحسن التفاهم .

وأما أعمالها في معرفة في قول النابغة الجعدي :

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا .: سواها ولا عن حبها متراخيا

وفي قول المتنبي :

إذا الجود لم يُرزق خلاصاً من الأذى .: فلا الحمد مكسباً ولا المال باقيا

فمن القليل، وقد خرج بيت النابغة على أن «أنا» مرفوع فعل مضمر
ناصب باغياً على الحال، والأصل: لا أري باغيا، فلما حذف الفعل برز الضمر
وانفصل .

أو على أن «أنا» مبتدأ والفعل المقدّر بعده خبر ناصباً باغياً على الحال.

وخرج البيت الثاني على أن الخبر محذوف، أي يوجد؛ ومكسباً وباقيا
حالان .

(١) الوزر بفتح الزاي الملجأ، وتعزُّ : فعل أمر من التعزية وهي التسلية ومعناه : تصبر .

حذف خبر لا

يقاب حذف خبر «لا» نحو : الدنيا فانية فلا مال ولا ولد، بحذف الخبر،
أي فلا مال باقيا ولا ولد باقيا، ومنه قول القائل :

من صد عن نيرانها . : فلئن ابن قيس لا براح

أي : لا براح لي. فبراح اسم لا، وخبرها محذوف .

إن النافية

الثالث من الحروف العاملة عمل ليس إن النافية، وقد أعملها هذا العمل
أهل العالية^(١). وتعمل بالشروط المارة في «ما» إلا الشرط الأول، وهو عدم
الاقتران بأن الزائدة لأن «إن» الزائدة لا تقع بعد إن النافية، نحو : إن
الإسراف نافعا، أي ما الإسراف نافعا، ونحو : إن الإحسان ضارا، أي ما
الإحسان ضارا، على إعمال إن النافية إعمال ليس .

وقد سمع إعملها نثرا ونظما :

فمن إعمالها نثرا قولهم : إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية، أي ما أحد.

وقوله تعالى : (إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم) بنصب عبادا
وأمثالكم في قرادة سعيد بن جبير على أن إن نافية عاملة عمل ليس، والذين
اسمها، وعبادا خبرها، وأمثالكم بالنصب نعت له، ولا تناقض بين هذه القراءة،
وقراءة الجماعة بتشديد إن، ورفع عباد وأمثال .

(١) وهي ما فوق نجد إلى أرض تهامة، وإلى ما وراء مكة. وتهمل عند غيرهم فيقولون إن
الإسراف نافع ويفرق بينها وبين إن المخففة من الثقيلة بدخول اللام في الخبر بعد المخففة

ومن إعمالها نظما قوله :

إن هو مستوليا على أحد .∴ إلا على أضعف المجانين

وقوله :

إن المرء مَيِّتاً بانقضاء حياته .∴ ولكن بأن يُبغى عليه فيُخذل

لات وإعمالها عمل ليس

لات من الحروف العاملة عمل ليس، وهي لا النافية زيدت عليها تاء التأنيث، وتعمل لات بالشروط المارة في ما، إلا الشرط الأول، فإن الزائدة لا تدخل هنا، ويزاد هنا شرطان: أن يكون معمولها اسمي زمان، وأن يحذف أحدهما، والغالب كونه مرفوعها .

فمثلاً إعمالها مستوفية للشروط قولك : غفلت عن واجبك ولات حين غفلة، أي ولاتَ الحين حين غفلة، فلات نافية تعمل عمل ليس، واسمها محذوف تقديره الحين، أو الوقت، وحين خبرها .

وقولك : تسرعت في الصلح ولات وقت تسرع، وبادرت بالصفح عن اللئيم رلات حين مبادرة .

وفي التنزيل: «ولات حين مناص» أي وليس الوقت أو ليس الحين حين فرار ومهرب، وقرئت الآية برفع حين على أنه اسمها وخبرها محذوف، أي ولات حين مناص حيناً لهم .

وقال الشاعر :

**** ندم البغاة ولات ساعة مندم ****

أي ولات الساعة ساعة ندم .

وقال الآخر :

طلبوا صلحنا ولات أوانٍ .: فأجبنا أن ليس حين بقاء

أي وليس الأوان أوان صلح، فحذف ما أضيف إليه أوان، ونوى معناه
وبني على الكسر لشبهه بنزال ونون للضرورة، فأما قول الشاعر :

لهفى عليك للهفة من خائف .: يبقى جوارك حين لات مجيرُ

فلات غير عاملة لعدم دخولها على الزمان، وارتقاء مجير على الابتداء،
وخبره محذوف، أي لات له مجير، أو هو مرفوع على الفاعلية لفعل محذوف، أي
يحصل مجير .

زيادة الباء في خبر ليس وما حمل عليها

تزداد الباء كثيراً في خبر ليس، وخبر ما لدفع توهم الإثبات، أو لتأكيد النفي وتقويته. فمن أمثلة زيادتها في خبر ليس قولك :

ليس الفقير بعييب، وليس البخيل بمحبوب قعيب، ومحبوب : خبران منصوبان تقديراً، وفي التنزيل : « أليس الله بكاف عبده » .

ومن أمثلة زيادتها في خبر ما قولك: ما الجواد بمذموم، وما قائل الحق بملوم .

وقول الشاعر :

أقصر فؤادي فما الذكرى بناقعة . ∴ ولا بشفاعه في ردِّ ما كانا

وقوله تعالى : (وما الله بغافل عما تعملون) .

وتزاد بقلة في خبر لا ، نحو قول الشاعر :

فكن لي شفيعاً يوم لا نو شفاعه . ∴ يمغن فتيلاً من سوادِ بن قارب^(١)

فادخل الباء في (مغن) وهو خبر (لا) والمعنى : يوم لا صاحب شفاعه مغنياً عني شيئاً .

وقد زيدت الباء بقلة بعد الفعل الناسخ المنفي مثل زيادتها في قول

الشاعر:

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن . ∴ بأعجلهم إذ أجشعُ القوم أعجلُ

(١) سواد بن قارب كان في الجاهلية، ولما بعث الرسول صلوات الله وسلامه عليه لقبه سواد فاسلم، والشاعر يخاطب الرسول عليه السلام .

فزاد الباء في خبر كان وهو (أعجلهم) .

وفي قول الآخر :

دعاني أخي والخيـل بيني وبينه .: فلما دعاني لم يجـدني بـقُعْدَ^(١)

وأما زيانتها في غير ما تقدم فنادرة كزيانتها في خبر إن ولكن وليت في

الآبيات الآتية :

فإن تَنَّاَ عنها حِقْبَةً لا تلاقـها .: فإنك مما أـحْدَثْتَ بِالْمُجْرَبِ^(٢)

فزاد الباء في المجرب، وهو خبر إن .

ولكن أجرا لو فعلت بهين .: وهل ينكر المعروف في الناس والأجر

فزاد الباء في (هين) وهو خبر لكن المشددة .

..... .: ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم

فزاد الباء في دائم وهو خبر ليت .

ودخلها في خبر أن المفتوحة في قوله تعالى : (أو لم يروا أن الله الذي

خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر) مراعاة للمعنى إذ التقدير: أو

ليس الله بقادر، بدليل التصريح بذلك في قوله تعالى : (أو ليس الذي خلق

السموات والأرض بقادر) .

(١) القعد - يضم القاف ومكون العين وفتح الدال أو ضمها الجبان . فزاد الباء في قعد وهو

المفعول الثاني لـ (وجد) .

(٢) تنَّا من النأي وهو البعد، والضمير في عنها عائـة على أم جنـب في بيت قبله .

أفعال المقاربة^(١)

كـ: "كان": "كاد" و"عسى".

١- عملها:

تعمل أفعال المقاربة عمل كان. فترفع المبتدأ اسماً لها، وتتصب الخبر خبراً لها^(٢).

٢- معانيها:

هذه الأفعال من حيث المعنى على ثلاثة أقسام . وهي :

١- أفعال تدل على قرب وقوع الخبر . وهي كاد، كرب، أو شك .

٢- أفعال تدل على رجاء وقوع الخبر^(٣) . وهي عسى ، حرى ،
اخلولق .

٣- أفعال تدل على الشروع في الخبر وهي: أنشأ^(٤)، أخذ ، طفق،

^(١) وهي أفعال ناسخة؛ لأنها تغير ما بعدها في الحكم والإعراب.

^(٢) والأولى أن نقول: ويكون خبرها الجملة الفعلية في محل نصب خبراً لها.

^(٣) بعضهم فصل فيها وقال:

أ- إذا كان في أمر نحبه فهي تدل على الرجاء.

ب- أما إذا كانت في أمر نخافه ونكرهه فهي للإشفاق والخوف

^(٤) هذه الأفعال إذا كان المقصود منها: أن الاسم بدأ ينفذ الخبر فهي للشروع . أما

لو كانت لمعنى آخر فهي ليست من هذا الباب. ومنه: " وهو الذي أنشأ جنات

معروشات" فهي ليست من المقاربة لأن معنى أنشأ: خلق وجعل.

علق، جعل^(١)، هب ، قام^(٢)

كـ : " كان " و " عسي " لكن ندر غير مضارع لهذين خبر

٣- شروط خبرها :

لابد أن يستوفي خبر هذه الأفعال هذه الشروط :

١- أن يكون جملة. نحو : كاد محمد ينجح.

محترزات:

فلو كان مفرداً : ١- فعند ابن مالك : نادر . ٢- وعند الجمهور
شاذ^(٣). ومنه :

(١) جعل بحسب معناها:

١- إذا كان بمعنى شرع في تنفيذ الخبر فهي للشروع نحو: جعل الطلاب يفهمون.

٢- إذا كانت بمعنى خلق وأوجد فتصيب مفعولاً به. نحو: " وجعل الظلمات والنور".

٣- إذا كانت بمعنى أوجب أو فرض فتصيب مفعولاً به بنفسها وآخر بحرف الجر. نحو : جعلت جائزة للمتفوق.

٤- إذا كانت بمعنى اعتقد فإنها تصيب مفعولين بنفسها. نحو: وجعلوا الملائكة ... إناثاً.

(٢) سمي هذا الباب أفعال المقاربة :

١- من باب تسمية لكل باسم الجزء (وهذا رأي ابن هشام).

٢- وقيل : من باب التظليل.

٣- وقيل : من باب أوسط الأشياء. فالمقارنة وسط بين الرجاء والشروع.

(٣) قوله تعالى : فطقق مسحا بالسوق والأعناق " ظاهرة أنه أخبر بمفرد فيكون

شاذاً. ولكن الحقيقة أن " مسحاً " مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره " يمسح "

هذا الفعل هو الخبر فيكون الخبر جملة فعلية لا مفرداً.

- قولهم : عسي الغوير أبوسا^(١)

- فأبئت إلي فهم وما كدت آيبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر^(٢).

٢- وأن تكون الجملة فعلية. نحو : كاد محمد ينجح.

محترزات :

فلو كانت الجملة اسمية : فهو شاذ. ومنه :

وقد جعلت قلوب بني سهيل من الأكوار مرتعها قريب^(٣)

٤- وأن يكون فعلها :

أ- مضارعاً نحو : كاد محمد ينجح.

محترزات :

فلو كان ماضياً : فهو شاذ. ومنه : قول ابن عباس : فجعل الرجل إذا

لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً.

^(١) رفيه تخريجات منها :

١- أن " أبوسا " مفعولا مطلقا لفعل محذوف بيئس. هذا الفعل هو الخبر. فيكون الخبر جملة.

٢- أن أبوسا خبر الفعل الناقص " يكون " المحذوف. والتقدير : عسي الغوير يكون أبوسا. فالخبر جملة.

^(٢) الشاهد فيه - قوله : " كدت آيبا " فقد أعمل " كاد عمل " كان ". ولكنه أتى بخبرها اسما مفردا. وهذا شاذ. والقياس أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع.

^(٣) الشاهد فيه - قوله : جعلت قلوب... مرتعها قريب " فقد أتى بخبر " جعل " جملة اسمية وهذا شاذ. وكان القياس أن يأتي به جملة فعلية فيقول : وقد جعلت قلوب... يقرب مرتعها ولكنه لم يفعل.

ب- رافعاً لضمير عائذ على الاسم. نحو: كاد محمد ينجح هو

محترزات:

قلو رفع اسما ظاهراً: فهو شاذ. ومنه:

وقد جعلت إذا ما قمت يتقلنى ثوبى فانھض نهض الشارب التمل^(١)
وأسقيه حتى كاد مما أبثه تكلمنى أحجاره وملاعبه^(٢)

ملحوظة:

وقد استثنى من هذا خبر "عسى" فإنه يجوز أن يرفع السببى^(٣)
وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده إذا نحن جاوزنا حفير زياد^(٤)
ج- مستوفياً أحكام اقترانه بـ "أن" نحو: حرى زيد أن يفهم، أخذ
زيد يفهم.

(١) الشاهد فيه - قوله: "جعلت... يتقلنى ثوبى" فقد وقع ما ظاهره أن المضارع الواقع خبراً "لجعل" قد رفع اسما ظاهراً متصلاً بضمير يعود على اسم جعل وهذا شاذ ولكنهم قالوا: الذى سوغ ذلك أن ثوبى بدل اشتمال من ضمير المتكلم.

(٢) الشاهد فيه - قوله: "كاد... تكلمنى أحجاره" فقد وقع ما ظاهره أن المضارع الواقع خبراً "لكاد" قد رفع اسما ظاهراً متصلاً بضمير يعود على اسم كاد وهذا شاذ. ولكنهم قالوا: إن الذى سوغ ذلك أن "أحجاره" بدل من المكان. بدل اشتمال أو بدل بعض من كل.

(٣) السببى: هو الاسم للظاهر المتصل به ضمير يعود على الاسم المرفوع بمسمى (اسم عسى).

(٤) الشاهد فيه - قوله: "عسى... يبلغ جهده" - على رواية رفع "جهده" - فقد رفع المضارع الواقع خبراً لعسى اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عائذ على اسم عسى. وهذا جائز فى هذا الفعل وحده دون بقية الأفعال. أما على رواية نصب "جهده" فلا شاهد؛ لأن الفعل نصب "جهده" مفعولاً به، ورفع ضميراً مستتراً عائداً على اسم عسى فاعلاً له

محتررات:

قلو لم يستوف أحكام اقترانه "بأن" فهو شاذ. فلا نقول: حرى زيد يفهم، أخذ زيد أن يفهم.

وكونه بدون "أن" بعد "عسى" نزر.....

وك: "عسى": "حرى" ولكن جعلاً خبرها حتماً "بأن" متصلاً

وألزموا "اخلوق" أن مثل "حرى" وبعد "أوشك" انتفاً "أن" نذرا

٥- أحكام اقتران خبر أفعال المقاربة؛ بأن:

يأخذ الأحكام التالية:

١- يجب الاقتران: مع حرى واخلوق . نحو: حرى زيد أن يفهم، اخلوقت السماء أن تمطر.

٢- يكثر الاقتران: مع عسى وأوشك. نحو: "عسى ربكم أن يرحمكم" ومنه:

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا^(١)
ويقل عدم اقتران الخبر "بأن" (التجرد) ومنه:

(١) الشاهد فيه - قوله: "لأوشكوا... أن يملوا" فقد جاء خبر "لأوشك" جملة فعلية مقرونة "بأن" وهذا كثير.

- عسى الكرب الذى أمست فيه يكون وراءه فرج قريب^(١)
- يوشك من فر من منيته فى بعض غراته يوافقها^(٢)
- وكونه بدون أن..... نزر و "كاد" الأمر فيه عكسا
- ومثل "كاد" فى الأصح "كربا" وترك "أن" مع ذى الشروع وجبا
- ك: "أنشأ السائق يحدو" وطفق "كذا" جعلت" و"أخذت" و"علق"
- ٣- يقل الاقتران فيكثر التجرد: مع كاد وكرب^(٣) نحو: "قذبحوها وما كادوا يفعلون" ومنه:
- كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاه: هند غضوب^(٤)
- ومن القليل (وهو الاقتران):
- كادت النفس أن تفيض عليه إذ غدا حشو ربطة وبرود^(٥)
- سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما وقد كربت أعناقها أن تقطعا^(٦)

(١) الشاهد فيه - قوله: "عسى الكرب... يكون" فقد جاء خبر "عسى" جملة فعلية مجردة من "أن" وهذا قليل.

(٢) الشاهد فيه - قوله: "يوشك من فر... يوافقها" فقد جاء خبر "أوشك" جملة فعلية مقرونة بـ"أن" وهذا قليل.

(٣) لم يذكر سيبويه فى خبر كرب إلا التجرد فقط

(٤) الشاهد فيه - قوله: "كرب القلب... يذوب" فقد جاء خبر "كرب" مجردا من "أن" وهذا كثير.

(٥) الشاهد فيه - قوله: "كادت النفس أن تفيض" فقد جاء خبر "كاد" مقترنا بـ"أن" وهذا قليل.

(٦) الشاهد فيه - قوله: "كربت أعناقها أن تقطعا" فقد جاء خبر "كرب" مقترنا بـ"أن" وهذا قليل.

٤- يمتنع الاقتران فيجب التجرد: مع أفعال الشروع. نحو: "وظفقا
يخصفان".

واستعملوا مضارعاً لـ "أوشكا" و"كاد" لا غير. وزادوا "موشكاً"

٥- ما يتصرف من هذه الأفعال:

هذه الأفعال أتت في الزمان الماضي، لكن ثبت لبعضها نوع من
التصرف التالي:

١- المضارع: فقد أتى مضارع للأفعال التالية:

١- كاد. نحو: "يكاد زيتها يضيء".

٢- أوشك. ومنه:

٣- يوشك من فر من منيته في بعض غرائه يوافقها^(١)

٤- طفق (عند الأخفش) حكى: طفق يطفق كضرب يضرب،

طفق يطفق كعلم^(٢) يعلم.

٥- جعل (عند الكسائي) حكى: "إن البعير ليهرم حتى يجعل

إذا شرب الماء مجه".

(١) الشاهد فيه - قوله: "يوشك" فقد استعمل الفعل المضارع من "أوشك" استعمال ماضيه.

واستعمل هذا المضارع أكثر من استعمال ماضيه.

(٢) يقصد الأخفش أن هذا الفعل ورد على صورتين. فمن فتح عين ماضيه كسرهما في

المضارع، ومن كسرهما في الماضي فتحها في المضارع.

١- اسم الفاعل: فقد أتى اسم فاعل للأفعال التالية:

١- كاد. ومنه:

أموت أسي يوم الرجام وإننى يقيناً لرهن بالذى أنا كائد^(١)

٢- كرب. منه:

أبنى ابن أبك كارب يومه فإذا دعيت إلى المكارم فاعجل^(٢)

٣- أوشك. ومنه:

فإنك موشك ألا تراها وتعدو دون غاضرة العوادي^(٣)

٤- المصدر: فقد ثبت مصدر للأفعال التالية:-

١- كاد: كاد كوداً ومكاداً ومكادة

٢- طفق (عند الأخفش): طفق طفوقاً، طفق طفقاً.

- والأفعال التى تلزم الماضى دائماً هى: عسى، حرى، اخولسق، أنشأ، أخذ، علق.

(١) الشاهد فيه - قوله: "أنا كائد" فقد استعمل الشاعر اسم الفاعل من "كاد" وقد رفض ابن هشام ذلك وقال: إن فى الرواية تحريف فأصل البيت: أنا كابد. من المكابدة والعمل فهو اسم فاعل من "كابد" ولكنه جار على فعله (على غير القياس) ولو كان على القياس يقال: مكابد مثل: قاتل مقاتل. وقد جزم بذلك ابن السكيت فى شرحه على ديوان كثير. فكاد لا اسم فاعل منها. ولكن ابن هشام فى كتاب "شرح الشواهد تراجع عن هذا وقال: "كنت قد أقمت مدة على مخالفة الناظم فى القول بأن كائد اسم فاعل من كاد لكن تبين لى أن الصواب معه وأن الحق ما قاله".

(٢) الشاهد فيه - قوله: "كارب يومه" فقد استعمل الشاعر اسم الفاعل من "كرب" الناقصة ولكن ابن هشام عارض وقال: كارب فى هذا البيت ليست من "كرب" الناقصة، بل اسم فاعل من كرب التامة نحو: كرب الشتاء أى صار قريباً. وأيده فى ذلك الجوهري فى كتابه "الصحاح".

(٣) الشاهد فيه - قوله: "موشك" فقد استعمل الشاعر اسم الفاعل من "أوشك".

وجردن عسى أو ارفع مضمرًا بها إذا اسم قبلها قد نكرا

٦- ما اختصت به عسى وأوشك واخلولق.

تختص عسى وأوشك واخلولق بجواز استعمالها ناقصة أو تامة^(١) ومنه:

"وعسى أن تكرهوا شيئاً فتحتمل هذه الأفعال النقصان والتعلم في أحد تركيبين وهما:

١- أن يتقدم عليها اسم هو المسند إليه في المعنى، ويتأخر "أن" والفعل نحو: زيد عسى أن يقوم. فيجوز في "عسى" تقديران وهما:

١- أن تكون خالية من ضمير ذلك الاسم، فتكون مسندة إلى أن والفعل مستغنى بهما عن الخبر.

ف "عسى" على هذا التقدير تامة، ترفع فاعلاً هو المصدر المؤول من "أن" والفعل.

نحو: زيد عسى أن يقوم : أي قيامه. وهذه لغة الحجازيين، وهي الأنصح.

٢- أن تكون متحملة لضمير الاسم المتقدم عليها، فتكون مسندة إلى الضمير، و "أن" والفعل في محل نصب على أنه خبر.

(١) المراد باستعمالها تامة: إسنادها إلى أن والفعل مستغنى به عن الخبر، أي يعرب فاعلاً لها.

فـ 'عسى' على هذا التقدير ناقصة، ترفع اسماً هو الضمير
المستتر وتتصب خبراً هو جملة أن والفعل (وقيل: المصدر
المؤول منها هو الخبر).

نحو زيد عسى أن يقوم وهذه لغة التميميين.

• ويظهر أثر هذين التقديرين في حالات التانيث والتثنية
والجمع:

١- فنقول: على لغة الحجازيين (الخلو من الضمير، وإسناد عسى
إلى أن والفعل فهي تامة): زيد عسى أن يقوم، هند عسى أن
تقوم، الزيدان عسى أن يقوما، الهندان عسى أن تقوموا، الزيدون
عسى أن يقوموا، الهندات عسى أن يقمن.

فلا تلحق بعسى ضميراً؛ لأنها مسندة إلى أن والفعل بعدها (فإعلا
لها) فلا تحتاج لاسم ولا لخبر. وهذه اللغة أفصح؛ لأن القرآن نزل
بها قال تعالى: "لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم
ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن".

٢- ونقول على لغة التميميين (إسنادها إلى الضمير وإعراب "أن
والفعل خبراً لها، فهي ناقصة): زيد عسى أن يقوم، هند عسى
أن تقوم، الزيدان عسى أن يقوموا، الهندان عسى أن تقوموا،
الزيدون عسى أن يقوموا، الهندات عسى أن يقمن.

فنلحق بعسى ضميراً هو اسمها ونعرب أن والفعل بعدها خيراً لها.

بعد "عسى، اخلولق، أوشك" قد يرد غنى "بأن يفعل" عن ثان فقد.

٢- أن يليها "أن" والفعل، ويتأخر عنها اسم هو المسند إليه فى
المعنى

نحو: عسى أن يقوم زيد.

فيجوز فى الفعل المقرون "بأن" تقديران وهما:

أن يقدر خالياً من الضمير فيكون الفعل المقرون بأن مسندا إلى :

١- ذلك الاسم (فاعلاً له) وتكون عسى مسندة إلى "أن" والفعل (فاعلاً
لها) مستغنى بهما عن الخبر. فتكون 'عسى' تامة.

نحو: عسى أن يقوم قيامه زيد.

٢- أن يقدر متحماً لضمير ذلك الاسم (فاعلاً له)، وتكون عسى

ناقصة: اسمها: الاسم المتأخر وخبرها جملة "أن" والفعل
المتقدمة^(١).

نحو: عسى أن يقوم زيد.

• ويظهر أثر هذين التقديرين فى حالات التانيث والتثنية
والجمع:

١- فتقول على تقدير خلوه من الضمير:

عسى أن يقوم زيد، عسى أن تقوم هند، عسى أن يقوم الزيدان،
عسى أن تقوم الهندان، عسى أن يقوم الزيدون، عسى أن تقوم

^(١) منع هذا الوجه الشلو بير؛ لأر هذه الأفعال صعيقة فلا يوسط احبارها ولكن
أجاره للمبرد والميراثى والفارسي

الهندات. فلا نلحق بالفعل المقرون "بأن" ضميراً (فاعلاً له)؛ لأن الاسم الظاهر بعده فاعل له.

٢- ونقول على تقدير تحمله للضمير:

عسى أن يقوم زيد، عست أن تقوم هند، عسى أن يقوموا الزيدان، عسى أن تقوموا الهندان، عسى أن يقوموا الزيدون، عسى أن يقمن الهندات. فنضمّر في الفعل ضميراً (فاعلاً له)؛ لأن الاسم الظاهر بعده اسم لعسى وليس فاعلاً "لأن" والفعل.

والفتح والكسر أجز في السين من نحو: "عسيت" وانبثا الفتح زكن

٧- حكم كسر سين "عسى" ^(١)

الأصل في سين "عسى" أن تكون مفتوحة، وأما كسرها ففيه خلاف على النحو التالي:

١- قال أبو عبيدة: لا يجوز كسر السين مطلقاً

٢- قال أبو علي الفارسي: يجوز كسر سين "عسى" مطلقاً

٣- قال الجمهور: يجوز كسر السين ولكن بشرط:

إسناد الفعل إلى ضمير يسكن معه آخر الفعل (ضمير رفع متحرك)

هذا الضمير هو: تاء الفاعل، "نا" الفاعلين، نون النسوة.

^(١) وهذه من خصائص عسى. إذ أن خصائصها هي:

١- جواز رفع خبرها (الفعل المضارع) للضمير أو المعبى ٢- جواز استعمالها تامة

٣- جواز كسر سينها.

نحو: أنا عسييت أن أفهم، أنت عسييت أن تفهم، أنتما عسييتما أن تفهما، أنتم عسييتم أن تفهموا.
نحن عسينا أن نتفوق، النسوة عسين أن يتفوقن ومنه: قراءة نافع
"فهل عسييتم إن توليتم..."، "هل عسييتم إن كتب..."^(١)

^(١) اراجع فتح السين؛ لأنه القياس؛ كي تتفق صورة الفعل (عسى) عند الإسناد إلى الضمير بصورته عند الإسناد إلى الظاهر. فعند الإسناد إلى الظاهر يجب فتح السين لعدم توفر شرط جواز كسرها. ولذلك فما دام أنه تفتح السين مع الظاهر فالقياس أن تفتح مع الضمير.
نحو: عسى محمد أن يفهم، عسييت أن أفهم. والتفتح موافق للقراءات المشهورة

باب "إن" وأخواتها

لـ"إن". أن. ليت لكن، لعل كأن "عكس ما لـ"كان" من عمل
كـ: "إن زيدا عالمٌ بأنِّي كفاءٌ"، ولكن ابنه ذو ضغن

١- عددها:

اختلف النحويون في عدد هذه الأحرف على النحو التالي:

١- قال سيبويه: عددها خمسة وهي: "إن، ليت، لكن، لعل،
كأن". وقد عبر عنها بقوله: "الحروف الخمسة"^(١)

٢- وقال غيره ومنهم ابن هشام: عددها ثمانية وهي: "إن،
ليت، لكن، لعل، كأن، وأن، و"عسى"، لا النافية
للجنس"^(٢)... وقد عبر عنها ابن هشام بقوله: "الأحرف
الثمانية".

(١) يلاحظ أن سيبويه أخرج الأحرف الثلاثة الأخيرة وذلك بناءً على أن ١- "أن" المفتوحة فرع عن "إن" المكسورة. ٢- "عسى" المشهور فيها أنها مسن أفعال المقاربة. ٣- "لا" النافية للجنس لها شروط خاصة.

(٢) التعبير بالأحرف أنق وهو المناسب؛ لأنه جمع قلة وهذه الأحرف دون العشرة. وأما تعبير سيبويه "الحروف" فقد انتقد فيه؛ لأنه جمع كثرة، وجمع للكثرة لا يكون إلا لما فوق العشرة. وأجيب عنه بأن جمع للكثرة لا يبدأ من (١١) بل من (٣) وعليه فتعبير سيبويه صحيح.

٢- عملها:

هذه الأحرف تدخل على المبتدأ والخبر: فتتصب المبتدأ ويسمى اسمها (باتفاق)، وترفع الخبر ويسمى خبرها (وفيه خلاف). نحو: إن زيدا قائم، كان زيدا أسد، ليت محمداً حاضراً.

وقد اختلف النحويون في عملها في الخبر على النحو التالي:

١- مذهب البصريين: هذه الأحرف تعمل الرفع في الخبر كما عملت النصب في المبتدأ، فهذا الرفع متجدد بعد دخول الحرف الناسخ^(١).

٢- مذهب الكوفيين: هذه الأحرف لا عمل لها في الخبر؛ إذ هو باق على رفعه عندما كان خبراً للمبتدأ قبل دخول هذه الأحرف على المبتدأ^(٢).

.....

(١) وسبب ذلك : أن هذه الأحرف تشبه "كان" التي تدخل على المبتدأ والخبر فتستغنى بهما فهذه الأحرف مثلها إذ تستغنى بالمبتدأ والخبر. ولأجل هذه المشابهة عملت هذه الأحرف عمل "كان"، ولكن قدم المنصوب وآخر المرفوع للدلالة على الفرعية في العمل (أي: أن هذه الأحرف فرع عن "كان" في العمل) ذهب إلى ذلك بعض العلماء.

(٢) يتضح من ذلك أن الكوفيين لا يعملون هذه الأحرف إلا في جزأين واحد فقط (المبتدأ) بينما يعملها البصريون في الجزأين معاً. (المبتدأ والخبر). ولعل السبب الذي دعا الكوفيين إلى أنهم لا يعملونها في الخبر: هو أنه لا يصح أن يليها الخبر. فلا نقول : إن قائم زيدا فدل على عدم عملها في الخبر.

٣- معانيها:

- ٢٠١ -.. إن، أن: لتوكيد النسبة^(١) وحكم دخولها: جائز، أو لنفي^(٢) الشك عنها وحكم دخولها مستحسن، أو لنفي الإنكار لها وحكم دخولها واجب - بحسب حال المخاطب -
- ٣- لكن: للاستدراك^(٣) نحو: زيد شجاع لكنه بخيل، ما محمد شجاع لكنه كريم، أو للتوكيد نحو: لو جاعني زيد أكرمته لكنه^(٤) لم يجئ^(٥).

(١) أي: لتوكيد نسبة الخبر لمبتدأ. ففي: إن محمداً قائم. تأكيداً لنسبة القيام إلى محمد. ويكون ذلك: إذا كان المخاطب عالماً بهذه النسبة.

(٢) تكون لنفي الشك عن النسبة: إذا كان شاكاً في هذه النسبة (القيام). وتكون لنفي الإنكار لها: إذا كان المخاطب منكر للنسبة.

(٣) الاستدراك: هو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو بإثبات ما يتوهم نفيه من الكلام السابق. "إذا" لا بد أن يتقهما كلام.

(٤) لكنه لم يجئ "توكيد لما دخلت عليه" لو "؛ لأن معناه" لم يجئ. إذ أن "لو" إذا دخلت على المثبت نفته وإذا دخلت على المنفي أثبتته.

(٥) تنبيه: يرى الجمهور أن لكن حرف واحد فقط فهي بسيطة ليست مركبة وهذا هو الصحيح بينما ذهب جماعة من الكوفيين إلى أنها مركبة من (لا وإن) والكاف زائدة بينهما (لا ك إن)، ثم حذفت همزة "إن" للتخفيف، وذلك بعد أن نقلت حركتها إلى تكاف. فأصبحت: لكن.

٤- كأن : تفيد عند :

١- جمهور النحويين: تفيد التشبيه المؤكد^(١) فقط. نحو : كأن زيدا أسدا.

٢- وذهب جماعة من النحويين إلى أنها: تفيد التشبيه المؤكد إذا خبرها اسمها أعظم "من استعها" أو: أحط منه، نحو : كأن محمدا أميرا، كأن زيدا لصا. أما إذا كان خبرها غير ذلك فتفيد الظن أو التقريب "أو التحقيق". نحو كأن محمدا قام، كأن محمدا في المنزل.

٥- ليت: للتمنى (وهو طلب ما لا طمع فيه "المستحيل" أو ما فيه عسر^(٢)) "صعب المنال على المتمنى مع أنه ممكن" . نحو: ليت الشباب عائد، وكقول الفقير: ليت لي مالا فأحج به.

.....

.....

٦- لعل : للتوقع (وعبر عنه بعضهم بقوله: للترجي في المحبوب وللإشفاق في المكروه). نحو: لعل الحبيب قادم، لعل أحج العام القادم، لعل العدو قادم.

(١) لأن الأصل في كأن زيدا أسد : إن زيدا كاسد . فلما أريد أن يفيد الكلام التشبيه من أول وهلة قمت للكاف وفتحت همزة "إن" فأصبحت: كأن زيدا أسدا. لا تتعلق الكاف بشيء ؛ لأنها لم تعد حرف جر مستقل.

(٢) أي: ممكن فيه عسر. أما لو كان ممكنا بدون عسر، فلا يعبر "بليت" بل "بـ" لعل" التي تفيد الترجي، ولأجل هذا التعريف لا يتمنى "بليت" الواجب الحصول فلا نقول: ليت غدا يأتي، ليت المسبب يأتي.

وقد رأى النحويون في معنى "لعل" ما يأتي:

١- الجمهور: لا تأتي لعل إلا للتوقع فقط^(١). نحو : لعل محمداً ينجح.

٢- الأخفش قال: وتأتي - أيضاً- للتعليل. نحو: افرغ عملك لعلنا نتغدى. أى لنتغدى . واعمل عملك لعلك تأخذ أجرك. أى : لتأخذ أجرك. ومنه: " فقولاً له قولاً لنا لعله يتذكر " .

٣- وقال الكوفيون : وتأتي - أيضاً - للاستفهام^(٢). ومنه: "لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً" أي : أ يحدث ؟ " وما يدريك لعله يزكي "أي : أيزكي ؟^(٣).

٧- عسي: في لغة قليلة - وهي بمعنى "لعل" والمشهور أنها من أفعال المقاربة ، ولكنها قد تأتي حرفاً فتعمل عمل "أن" وحينئذ يجب أن يكون اسمها ضميراً. ومنه :

(١) لا يكون التوقع إلا في الممكن؛ أما المستحيل فيعبر بليت لا بلعل. وأما قول فرعون: "علي أبلغ الأسباب أسباب السماوات" فقد قالوا: هذا إما جهل من فرعون أو إفك منه. وقد خرجوا ما جاء لغير التوقع على الترجي (المقصود: ما عده الأخفش تعليلاً وما عده للكوفيون استفهاماً)

(٢) قال في المغني: "ولهذا علق به الفعل (ظن وأخواتها) عن العمل كما يتعلق بالاستفهام". فلعل "من معانيها الاستفهام.

(٣) تنبيه: قال المصنف: وعُيِّل تجيز جر اسمها وكسر لامها الأخيرة. والصحيح أنها إذا جرت الاسم بعدها فإنها تصبح حرف شبيه بالزائد.

فقلت : عساها نار كأس وعليها تشكى فأتي نحوها فأعودها^(١)

- ولي نفس تنازعني إذا ما أقول لها : لعلي أو عساني

- تقول بنتي : فقد أني أنا كا يا أبنا علك أو عساكا

وقد اختلفت النحويون في " عسي " علي النحو التالي :

١- ذهب الجمهور : هي فعل مطلقا.

٢- ذهب ابن السراج : هي حرف مطلقا.

٣- ذهب السيرافي نقلاً عن سيبويه : تأتي مرة فعلا من أفعال

المقاربة وتأتي مرة حرفاً ينصب المبتدأ ويرفع الخبر.

٨- " لا " النافية للجنس (التبرئة) : وستأتي في فصل مستقل.

وراع ذا الترتيب إلا في الذي ك: "ليت فيها - أو هنا - غير البذى"

٤- حكم تقديم الخبر أو معموله وتوسطهما:

لا يجوز أن يتقدم الخبر أو معموله علي الحرف الناسخ مطلقا. فلا تقول:

أكل إن عليا طعامك، في الفصل إن زيدا جالس، جالس إن زيدا في الفصل.

(١) الشاهد فيها - أقولهم : عساها " عساني " ، فقد نصب الضمير محلا ورفع ما

بعده علي الخبرية ، فدل علي أنها عملت عمل "إن" بمعنى "عل".

كما أنه لا يجوز أن يتوسط الخبر أو معموله بين الحرف الناسخ والاسم^(١) إلا بشرطين، وهما :

- ١- أن يكون الحرف الناسخ غير " عسي " وغير " لا " .
 - ٢- أن يكون الخبر أو معموله ظرفاً أو جاراً ومجروراً^(٢) .
- مثال ما توافرت فيه الشروط : إن في الفصل زيدا ، إن في الفصل زيدا جالس ، ومنه : "إن لدينا أنكالا".

محترزات:

فإن كان الخبر أو معموله غير ذلك : لم يجز التوسط. فلا نقول إن أكل زيدا طعامك^(٣)، إن طعامك زيدا أكل^(٤).

(١) لم يجزوا توسط الخبر ؛ لأن هذه الحروف تشبه كان في العمل ، وأريد التفريق بين عمل كان وعمل هذه الأحرف فقدموا المنصوب وأخروا المرفوع للدلالة على الفرعية في العمل ، فلو قدم الخبر المرفوع لأصبحت الصورة مثل صورة عمل كان (المرفوع متقدم والمنصوب متأخر) ولهذا فهم لم يجزوا التوسط إلا للظرف والجار والمجرور .

(٢) لأنه يتوسع فيهما ، ولأنهما معلومان أنهما هما الخبر حتى وإن تقدمتا .

(٣) لأن الخبر ليس ظرفا ولا جاراً ومجروراً

(٤) لأن معمول الخبر وقع معمولاً له وليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً .

ملحوظة:

وقد يجب توسط الخبر الظرف أو الجار والمجرور، وذلك في موضعين ، وهما:

١- أن يعود ضمير من الاسم علي بعض الخبر. نحو : إن في الدار صاحبها^(١) .

٢- أن يكون الاسم مقترنا بلام الابتداء ، نحو "إن في ذلك لعبرة لمن يخشي"^(٢) ، وإن لك لأجراً غير ممنون"^(٣) .

وهمزة "إن" افتتح لسد مصدر مسدها " وفي سوي ذاك اكسر

٥- أحكام همزة " إن " من حيث الكسر والفتح :

نهمزة " إن " ثلاثة أحوال ، وهي :

١- وجوب الكسر. (وهو الأصل).

يجب كسر همزة " إن " إذا امتنع أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها^(٤) . نحو : جاء الذي إنه فاضل^(٥) .

(١) لئلا يعود الضمير علي متأخر في اللفظ وفي الـ

(٢) لأنه لو كان الاسم متقدماً لتوالي مؤكداً (إن ، اللام) ، وجمع في العربية بين مؤكدين مباشرة.

(٣) ولو اقترن الخبر بلام الابتداء فإنه يجب تأخره حتى وإن كان جاراً ومجروراً. ومنه : "وإنك لعلي خلق عظيم".

(٤) بلفظ آخر : إذا وقعت " إن " موقع الجملة

(٥) لا يصح أن يسد مسدها ؛ لأن المصدر مفرد ، وصلة الموصول لابد أن تكون جملة.

٢- وجوب الفتح :

يجب فتح همزة " إن " إذا صح أن يمد المصدر مسدها ومسده معموليها^(١). نحو : يسرني أنك ناجح^(٢) (نجاحك)^(٣).

٣- جواز الأمرين :

يجوز فتح همزة " إن " وكسرها إذا صح الاعتباران^(٤). نحو : حلفت إن زيدا كريم^(٥).

فاكسر في الابتدا وفي بدء صلة

(١) بلفظ آخر : إذا وقعت " أن " موقع المفرد.

(٢) يجب للفتح : لأن المفتوحة تؤول بمفرد ، والفاعل لا يكون إلا مفرداً.

(٣) طريقة التأويل بالمصدر : ١- إذا كان خبر " أن " مشتقاً : يؤخذ مصدره

ويضاف إلي اسم " أن " نحو يسرني أن محمداً مجتهد (يسرني اجتهد محمداً).

٢- إذا كان خبر " أن " - جامداً : يؤخذ مصدر كل ، ويضاف إلي اسم " أن "

ويكون خبر " أن " خبراً للكون . نحو يسرني أن زيدا أسد (يسرني كون زيد أسداً).

(٤) أي : إذا صح أن تقع " إن " موقع للجملة ، وصح - أيضاً - أن تقع موقع

المفرد.

(٥) الكسر علي " أن " في موقع جملة جواب القسم. والفتح علي تقدير مصدر

مجرور يعطي أي : علي كرمه.

٦- مواضع وجوب كسر همزة "إن" :

يجب كسر همزة "إن" في عشرة مواضع لا تكون إلا مواضع جمل، وهي:

- ١- أن تقع في ابتداء الكلام^(١) . نحو : إن زيدا قائم^(٢).
- ٢- أن تقع تالية لـ : "حيث"^(٣). نحو : جلست حيث إن زيدا جالس.
- ٣- أن تقع تالية لـ "إذ" الظرفية^(٤). نحو : جئتكَ إذ إن زيدا أمير.
- ٤- أن تقع تالية لموصول (في بدء الصلة)^(٥).

(١) سواء أكان الابتداء حقيقياً أي : أنه لم يسبق " أن " أي شيء ، نحو : إن زيدا قائم. ومنه : " إنا أعطيناك الكوثر ، أو حكماً (أي : أنه يسبق "إن" ما لا يغير الابتداء. كحرف الاستفتاح أو حرف زجر أو حرف عطف أو حتى " الابتدائية أو كلا ونحوها. نحو : ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون" ، ومرض زيد حتى إنهم لا يرجونه" ، كلا إنها لظي".

(٢) لا يصح الفتح ؛ لأن المفتوحة تؤول بمفرد. ولو أولت بمفرد لأصبح مبتدأ بسلا خبر (قيام زيد ...) وهذا باطل.

(٣) يجب الكسر ؛ لأن "حيث" لا تضاف إلا إلي الجملة ، ولو فتحت الهمزة لأصبحت " حيث " مضافة إلي مفرد (المصدر المؤول) وهذا باطل. ولهذا علب ابن هشام علي كثير من الفقهاء فتح الهمزة بعد "حيث".

(٤) يجب الكسر ؛ لأن "إذ" لا تضاف إلا إلي الجملة ، ولو فتحت الهمزة لأصبحت مضافة إلي مفرد ، وهذا باطل.

(٥) يجب الكسر ؛ لأن الصلة لابد أن تكون جملة ، ولا يجوز الفتح ؛ لئلا تكون الصلة مفرداً ، وهو باطل.

نحو : " وأتيناها من الكنوز ما إن مفاتحه لتتوء بالعصبة ^(١) .

ملحوظة :

إذا وقعت "إن" في حشو الصلة : فإنه يجب الفتح. نحو : جاء الذي عندي أنه فاضل ^(٢) .

..... وحيث "إن" ليمين مكمله

أو حكيت بالقول أو حلت محل حال كـ : " زرتة وإني ذو أمل".

٥- أن تقع جوابا لقسم ^(٣) . وللقسم حالتان ، وهما :

١- أن تذكر فعل القسم : وحينئذ لا يخلو الأمر من :

أ - أن تذكر اللام في خبر "إن" وحينئذ يجب كسر همزة "إن" نحو :

والله إن محمدا لكريم.

^(١) تنبيه : قول العرب : لا أفعله ما أن حراء مكانه. وقولهم : لا أفعل هذا ما أن

في السماء نجما. لا يعني أن العرب خالفوا هذا الموضع حين فتحوا الهمزة بعد

"ما" الموصولة ؛ إذ إن الحقيقة أن "أن" ليست في بدء صلة "ما" وإنما فاعل

لفعل محذوف تقديره : ثبت. وبالتالي فإن "أن" وقعت في حشو الصلة ، ويجب

فتحها ؛ لأنها في موقع فاعل ، والفاعل لا بد أن يكون مفردا. وعلي هذا فتقدير

قول العرب يكون : لا أفعله ما ثبت كون حراء مكانه لا أفعل هذا ما ثبت كون

نجم في السماء. أي: لا أفعله أبدا.

^(٢) وجب الفتح ؛ لأن "أن" وقعت موقع المبتدأ ، والمبتدأ لا يكون إلا مفردا. فـ

"أنه فاضل" في تأويل مصدر مبتدأ تقديره "فضله"، وخبره للظرف المنقبط.

^(٣) لأن جواب القسم لا بد أن يكون جملة ولا يجوز أن يكون مفردا.

ب- أو أن لا تذكر اللام في خبر "إن" وحينئذ يجب كسر همزة "إن"،
نحو : والله إن محمدا كريم. ومنه :- حم ، والكتاب المبين إنا
أنزلناه في ليلة مباركة.

٢- أن يذكر فعل القسم ؛ وحينئذ لا يخلو الأمر من :

أ - أن تذكر اللام في خبر "إن" وحينئذ يجب كسر همزة "إن" نحو :
أقسم بالله إن محمدا لكريم^(١).

ب- أو أن لا تذكر اللام في خبر "إن" وحينئذ يجوز الأمران
(الكسر ، الفتح) نحو : أقسم بالله إن محمدا كريم^(٢) .

٦- أن تقع محكية بالقول^(٣). نحو : قال محمد إن عليا مجتهد. ومنه :
"قال إني عبد الله"، "قل إن ربي يقذف بالحق عالم الغيوب".

٧- أن تقع حالا^(٤). نحو : جاء زيد إنه راكب. ومنه : "كما أخرجك
ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون"، "وما

(١) الكسر علي أنها جملة حوال القسم ، والفتح علي أنه مفرد مجرور بحرف جر
مقدر ، والتقدير : علي كرم محمد.

(٢) إذا يجب الكسر في صور ثلاث، وهي :

١- إذا حذف فعل القسم، وتكررت اللام في خبر "إن".

٢- إذا حذف فعل القسم، ولم تذكر اللام في خبر "إن".

٣- إذا ذكر فعل القسم، وتكررت اللام في خبر "إن".

(٣) لأن المحكية بالقول لا يكون إلا جملة أو ما يؤدي معناها.

(٤) لا يجوز الفتح؛ لأن المفتوحة تقول بمصدر يضاف إلى اسمها، فيصبح بذلك
معرفة، والأصل في الحال أن يكون نكرة، فمنعنا لاثنيان الحال معرفة وجب
كسر همزة "إن" خاصة وأنه يجوز أن يأتي الحال جملة.

أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكلوا الطعام" وقول
الشاعر:

ما أعطاني ولا سألتها إلا وإني لحاجزى كرمى^(١)

وكسروا من بعد فعل علقا باللام ك: "اعلم إنه لنو تقى"

٨- أن تقع بعد عامل علق^(٢) باللام. نحو: "والله يعلم إنك
لرسوله^(٣) والله يشهد إن المنافقين لكاذبون".

٩- أن تقع صفة لاسم عين. نحو: مررت برجل إنه فاضل^(٤).

١٠- أن تقع خبرا^(٥) عن اسم ذات. نحو: زيد إنه فاضل^(٦).

(١) الشاهد فيه- قولهم: "إلا وإني لحاجزى". فقد كسرت همزة "إن" لوقوعها في صدر جملة الحال.

(٢) للتعليق: إبطال العمل لفظا لا محلا. نحو: ظننت لمحمد كريم. والإلقاء: إبطال العمل لفظا

ومحلا. نحو محمد ظننت كريم. وهما خاصان بالأفعال القلبية المتصرفة.

(٣) يجب الكسر؛ لأن اللام لها الصدارة فوضعها قبل "إن" فالأصل: يعلم إنك رسولك. ولكن

زحلت اللام إلى الخبر؛ كي لا يتوالى مؤكدان. والحرف الذي له الصدارة يمنع ما قبله من

العمل في لفظ ما بعده، فكان "إن" في ابتداء الكلام، فيجب عندئذ كسر الهمزة، ولو لا وجود

اللام لفتحت الهمزة، لأنها أصبحت مفعولة غير محكية. ويمتنع هنا الفتح؛ لأن فتحها يستلزم

أن العامل المعلق عمل فيها فيكون للتقدير: يعلم كونك رسوله. وهذا مخالف للقاعدة؛ إذ أن

العامل المعلق لا يعمل في ما دخلت عليه لام الابتداء.

(٤) لا يجوز الفتح؛ لأنك لو فتحت لأولت بمصدر، وسبق المصدر صفة لاسم عين، والمصادر لا

تكون صفات لأسماء العين إلا بتأويلها بمشتق. إذ لا تقول: جاء رجل فضل. أى فاضل، فمنما

لذلك يجب كسرها.

(٥) سواء كان المبتدأ منسوخا (دخل عليه حرف ناسخ كالأية) أو غير منسوخ

(٦) لا يجوز الفتح؛ لأنها ستؤول بمصدر، ولا يقع المصدر خبرا عن الذات إلا بتأويل فيه تكسوف.

فالحقيقة أنه لا يخبر بأسماء المعاني (المصادر) عن أسماء الذات؛ لأن الخبر هو في الأصل

وصف للمبتدأ في نحو: زيد قائم. فإن القائم هو نفسه زيد. بينما المصدر يختلف عن المبتدأ

ففي نحو: زيد فضل. فإن فضل ليس هو نفسه زيد.

٧- مواضع وجوب فتح همزة "إن":

يجب فتح همزة "إن" في تسعة مواضع لا تكون إلا مواضع مفردات، وهي:

١- أن تقع فاعلة^(١). نحو: يسرنى أنك مجتهد (اجتهادك)، يشرفنى أنك عالم (علمك). ومنه: "أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم" (أى: إنزالنا).

٢- أن تقع نائبة عن الفاعل^(٢). نحو: سمع أنك مجتهد (اجتهادك). ومنه: "قل أوحى إلى أنه استمع نفر من الجن" (أى: سماعهم)، "وأوحى إلى نوح أنه لن يؤمن من قومك إلا من قد آمن" (أى: عدم إيمان أحد من قومك).

٣- أن تقع مفعولة غير محكية^(٣). نحو: علمت أنك مجتهد، ظننت محمداً أنه كريم. ومنه: "ولا يخافون أنكم أشركتم بالله" (أى: إشراككم).

٤- أن تقع مبتدأ: في الحال^(٤). نحو: "ومن آياته أنك توى الأرض خاشعة" (أى: رؤيتك الأرض خاشعة) أو في الأصل. نحو: كان

(١) يجب الفتح؛ لأن الفاعل دائماً يكون مفرداً، ولهذا يجوز الكسر؛ لأنه سيؤدى إلى أن يصبح الفاعل جملة. وهذا باطل.

(٢) يجب الفتح؛ لأن نائب الفاعل كالفاعل لا يكون جملة.

(٣) المحكية بالقول يجب كسر همزتها - كما تقدم - أما هنا فيجب الفتح؛ لأن المفعول به لا يكون جملة.

(٤) أى: أن حالته الآن أنه مبتدأ. وقد وجب الفتح؛ لأن المبتدأ لا يكون إلا مفرداً.

عندى أنك مجتهد^(١) (اجتهادك. ومن المبتدأ فى الحال: "قلولاً أنه كان من المسبحين^(٢) للبت فى بطنه إلى يوم يبعثون"، ولو أنهم صبروا^(٣))^(٤).

(١) يقصد بالمبتدأ فى الأصل: أى أنه مبتدأ قبل دخول الناسخ. فأصل هذا المثال: عندى أنك مجتهد.

(٢) للنحاة فى المصدر المؤول من "أن" ومعمولها رأيان، وهما:

١- المشهور: أنه مبتدأ تقديره: قلولا كونه من المسبحين. وأما خبره: أ-

قيل: لا يحتاج إلى خبر لدلالة جواب الشرط عليه. ب- وقيل: خبر محذوف وجوبا تقديره: موجود.

٢- وقيل: إنه فاعل لفعل محذوف تقديره: ثبت ويكون فتح الهمزة واجب -

أيضا لأنها وقعت موقع الفاعل.

(٣) وللنحاة فى المصدر المؤول من "أن" ومعمولها (صبرهم) رأيان، إما أنه مبتدأ

خبره محذوف تقديره: ثابت. وإما أنه فاعل لفعل محذوف تقديره: ثبت. وقد

رجح كونه فاعلا عدد من النحاة بناء على أن "لو" لا تدخل إلا على الجمل

الفعلية.

(٤) تنبيه: هناك فرق بين: أن تقع فى ابتداء الكلام (فى موضع الكسر) وبين أن تقع

مبتدأ (فى موضع الفتح) وذلك أنه إذا وقعت فى ابتداء الكلام فإن ما بعدها

جملة مستقلة لا تحتاج إلى غيرها. نحو: إن محمدا كريم. أما إذا وقعت مبتدأ

فإنها تحتاج إلى خبر. كما أنه لا يلزم أن تكون فى أول الكلام بل قد يتقدمها

شئ. نحو: "ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة".

٥- أن تقع خبراً عن اسم معنى غير قول^(١) ولا صادق عليه خبرها^(٢).

نحو: اعتقادي أنه فاضل^(٣).

٦- أن تقع مجرورة بالحرف^(٤) نحو: علمت بأنك ناجح. ومنه: "ذلك بأن الله هو الحق" (أي: بكونه هو الحق).

(١) للقول اسم معنى، وأسماء المعاني يخبر عنها بالمصادر، ولكن استثنى القول؛ لأنه لا بد أن يكون ما بعده جملة محكية، ولهذا لو وقعت "إن" خبراً عن القول وجب كسرها. نحو: قولي إنه فاضل. ولا يجوز الفتح لفساد المعنى. إذ لا يقدّر: قولي فضله. لأن الخبر وصف للمبتدأ في المعنى، وأما فضله فليس وصفاً لقولي.

(٢) أي: أن خبر "أن" ليس وصفاً للمبتدأ. ففاضل في نحو: اعتقادي أنه فاضل. ليس وصفاً لاعتقادي. ولكن لو كان خبرها يصح أن يكون وصفاً للمبتدأ: وجب للكسر. نحو: اعتقاد زيد إنه حق. لأن حق "وصف لاعتقاد زيد" ولا يجوز الفتح لفساد المعنى. لأن التقدير: اعتقاد زيد كونه حقاً. يعطى معنى غير واضح.

(٣) لا يجوز الكسر؛ لأنه لو كسرت الهمزة لأصبح الخبر جملة، ولا بد للخبر من رابط يربطهما بالمبتدأ، وليس في الجملة ضمير يعود على الاعتقاد. وأما الضمير في "أنه" فهو عائد على الشخص المتحدث عنه فلعلم وجود الرابط وعدم وجود المناسبة المعنوية بينهما يمتنع الكسر.

(٤) لا يجوز الكسر؛ لأن المجرور بالحرف لا بد أن يكون مفرداً.

٧- أن تقع مجرورة بالإضافة^(١) والمضاف ليس ظرفا يضاف إلى الجمل نحو: إن المذاكرة حسنة مثل أنك مجتهد. ومنه: "إنه لحق مثل ما أنكم تتطقون"^(٢).

٨- أن تقع معطوفة على شيء من ذلك^(٣). نحو: يا بنى إسرائيل اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وأنى فضلتكم على العالمين^(٤).

٩- أن تقع مبدلة من شيء من ذلك. نحو: وعدك الكتاب أنه لك. ومنه: "وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم"^(٥) كونها لكم.

بعد إذا فجاءة..... بوجهين نـمى

مع تلوفا الجزاء.....

٨- مواضع جواز فتح همزة "إن" وكسرها:

يجوز فتح همزة إن وكسرها فى تسعة مواضع باعتبارين مختلفين، وهى:

(١) لأن المضاف إليه مفرد دائما إلا إذا كان المضاف ظرفا يختص بالجمل فإنه حينئذ يكون المضاف إليه جملة.

(٢) "ما" تعد زائدة لأنها لو كانت موصولة لوجب كسر همزة "إن" لوقوعها تالية لموصول.

(٣) لأن المعطوف يأخذ حكم المعطوف عليه ومن الأمثلة على هذا: يسرنى اجتهدك وأنت كفى، عجبت من أنك فاضل وأنت متفوق.

(٤) "أنى فضلتكم" معطوفة على المفعول به "نعمتى" والتقدير: اذكروا نعمتى وتفضيلى إياكم على العالمين.

(٥) "أنها لكم" بدل من المفعول به "إحدى" وهو بدل اشتمال.

- ١- أن تقع بعد فاء الجزاء. نحو: من اجتهد فإنه ناجح. ومنه: "من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم"^(١).
- ٢- أن تقع بعد إذا الفجائية. ومنه:
- وكننت أرى زيدا - كما قيل - سيدا إذا إنه عبد القفا واللهازم^(٢)
- ٣- أن تقع في موضع التعليل. نحو: "إنا كنا من قبل ندعوه إنه هو البر الرحيم"^(٣) ومثله حديث التلبية: "لبيك اللهم لبيك إني الحمد

(١) الكسر: على أنها جملة جواب للشرط، والتقدير: "هو غفور رحيم"

الفتح: على أنها مؤولة بمصدر يعرب-

١- مبتدأ خيره محذوف، والتقدير: فالغفران والرحمة حاصلان.

٢- لو خيرا لمبتدأ محذوف، والتقدير: فالحاصل الغفران والرحمة. وتقدير حذف المبتدأ هو الأولى؛ لأن المبتدأ معهود في الجملة للشرطية ومن حذف المبتدأ بعد فاء الجزاء: "وإن مسه الشر فيئوس فئوس" أي: فهو يئوس.

(٢) الشاهد فيه - قوله: "إذا إنه عبد القفا" فإنه يجوز في همزة "إن" التوجهان: الفتح والكسر لوقوعهما بعد "إذا" الفجائية.

الكسر: على أنها جملة تامة والتقدير: إذ هو عبد القفا.

الفتح: على أنها مؤولة بمصدر يعرب مبتدأ تقديره: فإذا العودية وأما الخبر: -

أ- قيل: محذوف وتقديره: حاصله.

ب- وقيل: الخبر مقدم وهو إذا الفجائية؛ لأنها تدل على الحصول والمضبور.

(٣) للفتح: على أنها تعليل إفرادي، فإن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بلام العلة، ولام العلة حرف جر. "وإن" تفتح بعد حرف الجر، والتقدير: لأنه هو البر الرحيم (لكونه هو البر الرحيم) ويكون الكلام عبارة عن جملة واحدة.

للكسر: على أنها تعليل بالجملة، لجملة "إنه هو البر الرحيم" جملة مستأنفة لتعليل ما قبلها، فكانها جواب ناتج عن سؤال مقدر من الكلام السابق، فكانه لما قيل: إنا كنا من قبل ندعوه، حصل في الذهن سؤال: لماذا تدعونه؟ فالجواب: "إنه هو البر الرحيم" ويكون الكلام عبارة عن

والنعمة لك...." ومن القراءة بالكسر فقط: "وصل عليهم إن صلاتك يمكن لهم".

..... أو قسم لا لام بعده بوجهين نمي
..... وإذا يطرده في نحو: "خير القول إني أحمد".
٤- أن تقع بعد فعل القسم، ولا لام بعده.
نحو: أقسم بالله إن محمدا كريم^(١).

ومنه:

أو تحلفي بربك العلى إني أبو ذئلك الصبى^(٢)

جملتين، وقد قرأ بالفتح نافع والكماني وقرأ الباقون بالكسر، ولم الكسر أرجح بدليل قوله تعالى: "وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم".

(١) الفتح: على تقدير حرف جر، "فإن" وما بعدها في تأويل مصدر مجرور بحرف جر مقدر، والتقدير: على أن محمدا كريم. أى: على كرمه. فإيما فتحت "أن" لوقوعها مجرورة بالحرف.

الكسر: على أن الجملة جواب القسم، ويرى البصريون: وجوب للكسر؛ لأنه لا بد أن ينكر جواب القسم.

(٢) الشاهد فيه - قوله: أو تحلفي... إني أبو ذئلك يجوز في همزة "إن" الفتح والكسر؛ لكونها واقعة بعد فعل قسم ولا لام بعده، أما الفتح فعلى تأويل مصدر مجرور بحرف جر مقدر، والتقدير: على كوني أبا لهذا الصبي. وأما الكسر فعلى اعتبار أنها جملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب.

٥- أن تقع خبراً عن قول^(١)، ومخبر عنها بقول^(٢)، والقائل واحد^(٣).
نحو: قولي إني أحمد الله^(٤).

(١) لو انتفى للقول الأول (أى وقعت خبراً عن غير القول): وجب فتح الهمزة. نحو:
عملى أنى أحمد الله. فوجب للفتح لانتفاء القول الأول، فأصبحت أن وما بعدها
خبراً عن اسم معنى غير القول، والتقدير: عملى حمد الله. ولا حرج فى ذلك
لأنه يخبر عن اسم للمعنى باسم معنى آخر دون حرج. (والمصادر أسماء
معانى).

(٢) لو انتفى القول الثانى (أى أخبر عنها بغير قول): وجب كسر الهمزة. نحو:
قولى إني مؤمن. فلم يخبر عنها بقول فـ "مؤمن" ليس قولاً مثل: "أحمد الله"
ولو فتحت الهمزة لأصبح قد أخبر بالإيمان عن القول وهذا لا يصح؛ إذ لا
يصح تقدير: قولى إيمان. ولم يصح لأن الإيمان لا يخبر به عن القول، لأن
القول مورده اللسان والإيمان مورده الجنان، فلاختلاف الموردين لم يصح
الإخبار بأحدهما عن الآخر.

(٣) لو اختلف القائل: وجب كسر الهمزة. نحو: قولى إن زيدا يحمد الله. ولا يصح
الفتح؛ لنفساد المعنى، إذ لا يصح أن يقال تقديراً: قولى حمد زيد الله. لأن "حمد
زيد الله" ليس قول المتكلم فلو فتحنا أسندنا إلى المتكلم شيئاً لم يقله.

(٤) النتيجة: ويكون القول فيه على حقيقته وهو كونه مصدراً، و"أن" وما دخلت عليه
فى تأويل مصدر خبر عن ذلك المصدر (القول) والتقدير: قولى حمد الله. ولا
شئ فى ذلك لأننا أخبرنا عن اسم المعنى باسم معنى. وعلى هذا فالخبر يكون
مفرداً.

الكسر: على أن القول بمعنى المقول. أى مقولى وإن وما بعدها جملة واقعة خبراً
عن المبتدأ (مقولى)، ولا تحتاج هذه الجملة الخبرية إلى ربط؛ لأنها هى نفس
المبتدأ فى للمعنى. والخبر هنا يكون جملة.

٦- أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح^(١) للعطف عليه. نحو: إن لي مالا وإن لي داراً. ومنه: "إن لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى، وإنك لا تظماً فيها ولا تضحى"^(٢).

٧- أن تقع بعد "حتى" ولهزمة "إن" بعد "حتى" حالان، وهما:-

١- تكسر الهمزة: إذا وقعت بعد حتى الابتدائية^(٣). نحو: مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه.

٢- تفتح الهمزة: إذا وقعت بعد حتى العاطفة أو الجارة. نحو: عرفت أمورك حتى أنك فاضل^(٤).

^(١) قلوا سبقت بمفرد غير صالح للعطف عليه: وجب الكسر. نحو: إن لي مالا وإن زيدا قائم ويمتنع الفتح لأن التقدير، إن لي مالا وقيام زيد. وقيام زيد في الحقيقة ليس لك.

^(٢) الفتح: على أنها معطوفة على المفرد "أن لا تجوع" فعطفت مفرد على مفرد، لأن المفتوحة مؤولة بمفرد والتقدير: إن لك عدم الجوع وعدم العرى وعدم الظمأ. الكسر: على أحد تقديرين: ١- أن الواو عاطفة، وإن "معطوفة على جملة" إن الأولى (إن لك أن لا تجوع) من باب عطف الجمل. ٢- أن الواو ليست عاطفة بل استئنافية وإن "واقعة في أول الجملة المستأنفة (في ابتداء الكلام) وقد قرأ بالكسر نافع وأبو بكر.

^(٣) حتى الابتدائية بمنزلة "إلا" الاستثنائية، ولهذا تأتي بعدها الجمل؛ فيجب الكسر بعدها.

^(٤) ١- إذا كانت حتى عاطفة فهي بمعنى الواو: عرفت أمورك وأنت فاضل. أي: وفضلك. ففتحت "أن"؛ لأنها معطوفة على المفعول به.

٢- إذا كانت حتى جارة فهي بمعنى إلى: عرفت أمورك إلى أنك فاضل. أي: إلى فضلك ففتحت "أن" لأنها أصبحت مجرورة بخرف جر.

٨- أن تقع بعد "ما". نحو: أما إنك فاضل.^(١)

٩- أن تقع بعد "لا جرم" والغالب للفتح؛ لأن ما جاء فى القرآن كانت مفتوحة. نحو: "لاجرم أن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون"^(٢).

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداء نحو: "إني لوزر"
ولا يلى ذى اللام ما قد نفيا ولا من الأفعال ما كـ "رضيا"

(١) الكسر: على أن "أما" حرف استفتاح بمنزلة "إلا" و"أن" فى ابتداء الكلام حكما، فيجب كسرها.

الفتح: على أن "أما" مركبة من شيئين: من همزة الاستفهام، وما الظرفية بمعنى "حقا" والتقدير: أحقا أنك فاضل. وهذا للظرف خبر مقدم و"أن" المفتوحة وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مبتدأ مؤخر، والتقدير: أحقا فضلك. وهذا عند سيبويه. وذهب بعضهم إلى أن "أن" فاعل للظرف.

(٢) للفتح: فيه رأيان:

١- أن "لا" زائدة رنلما قبلها، و"جرم" فعل ماضى بمعنى وجب وثبت وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل لـ "جرم" فيكون التقدير: وجب أن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون. أى: وجب علم الله ما يسرون ويعلنون. وهذا عند سيبويه.

٢- وعند الفراء: أن "لا جرم" بمنزلة "لا رجل" فى التركيب. ومعناها: لا بد أو لا محالة و"جرم" ليست فعلا، فلا جرم مركب من: ١- "لا" - وهى ليست زائدة عند الفراء، بل أصلية - ٢- و"جرم" وهو اسم عنده لا فعل. وهذا للتركيب بمعنى: لا بد أو لا محالة: أ- فإن قدرت "لا بد" فأجعل "أن" وما دخلت عليه فى تأويل مصدر = مجرور بمن، والتقدير: لا بد من أن الله يعلم. أى: لا بد من علم الله ما يسرون وما يعلنون. ب- أما إذا قدرت "لا محالة" فأجعل "أن" وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بـ "في"، والتقدير: لا محالة فى أن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون.

أى: لا محالة فى علم الله. فعند الفراء أنها مجرورة بحرف جر إما بمن أو بفى.

الكسر: على ما حكاه الفراء من أن بعض العرب ينزل "لا جرم" بمنزلة اليمين فيحضر اللام فى خبرها، إذ يقولون: لا جرم لأتيتك. فالكسر على أنها جواب القسم.

٩- الأشياء التي تدخل عليها لام الابتداء بعد "إن" المكسورة:
تدخل لام الابتداء^(١) بعد "إن" المكسورة على أربعة أشياء، وهي:
الأول: الخبر^(٢): ويشترط لجواز دخول اللام عليه ثلاثة شروط،
وهي:

١- كونه مؤخراً.

قلو توسط الخبر بين "إن" واسمها: لم يجز دخول اللام^(٣). نحو:
"إن لدينا أنكالا وجحيما" فلا نقول: إن لفي الفصل زيدا. x
٢- كونه مثبتاً.

قلو كان الخبر منفياً: لم يجز دخول اللام^(٤). نحو: "إن الله لا يظلم
الناس شيئاً" وشذ:
وأعلم أن تسليمنا وتركنا للامتشابهان ولا سواء^(٥)

(١) تسمى هذه اللام اللام المزلحقة؛ لأنها زحلت إلى الخبر، فموضعها في الأصل
قبل الحرف الناصخ فمن أجل ألا يحول ما له صدر الكلام بين العامل والمعمول
زحلت إلى الخبر.

(٢) يشمل الخبر المفرد: إن زيدا لقائم. والخبر شبه الجملة: إن زيدا لفي الفصل، إن
زيداً لعندك والخبر الجملة: إن زيدا ليذاكر دروسه، إن زيدا لهو يذاكر دروسه.

(٣) لتلا يجتمع مؤكدان دون فاصل بينهما وهما: إن ولام الابتداء

(٤) لأن اللام تعيد الإثبات، و"لا" للنافية تعيد النفي، فلو دخلت لام الابتداء لاجتمع
ضدان (نفي وإثبات).

(٥) للشاهد فيه - قوله: "للامتشابهان" فقد دخلت اللام في الخبر المنفي "بلا" وهذا
شاذ

٣- كونه غير ماضٍ.

إذا كان الخبر ماضياً فله عدة حالات، وهي:

(أ) - إن كان الخبر مجرداً من "قد" وليس جامداً: لم يجز دخول اللام^(١). نحو: إن الله اصطفى آدم.

ملحوظة:

لو جاء ما ظاهره دخول لام الابتداء على الخبر الماضى المتصرف المجرد من "قد" نحو: إن زيدا أقام. فقد اختلف فيه على النحو التالى:

١- قال ابن الدهان فى الغرة: هذا ممتنع عند البصريين والكوفيين (الجمهور) إذا قدرت اللام للابتداء^(٢).

٢- ونقل ابن هشام عن هشام والأخفش: أنه يجوز ذلك على تقدير "قد"^(٣)، ولام الابتداء تدخل على الماضى المقترن بقد: إن زيدا لقد قام.

(١) لأن الماضى لا يشبه الاسم، ولام الابتداء إنما تدخل على الاسم أو ما أشبه الاسم كالفعل المضارع.

(٢) فمعنى ذلك: أنه لو قدرت اللام للقسم لجاز ذلك. والتقدير: إن زيدا والله لقد أقام. فاللام فى جواب القسم.

(٣) فهم لم يتدروا أن اللام للقسم، بل هى عندهم للابتداء

مثال ما توافرت فيه الشروط: "إن ربي لسميع الدعاء" إن ربك لخذ
فضل على الناس" "وإن ربك ليعلم" وإنك لعلی خلق عظیم" "وإننا
لنحی ونمیت".

وقد يليها مع "قد" كـ: "إن ذا لقد سما على العدا مستحوذاً"
(ب) - إن كان الخبر الفعل الماضي مقترناً "بقد": فقد اختلف
النحويون في حكم دخول اللام عليه على النحو التالي:

١- مذهب الجمهور: يجوز دخول اللام على الخبر الماضي إذا
اقترن بقد^(١). نحو: إن زيدا لقد قام.

٢- قال خطاب الماوردي: قولنا: إن زيدا لقد قام . هذا القول
صحيح لكن اللام ليست هي لام الابتداء المرحقة^(٢)، وإنما هي
الموطئة الواقعة في جواب قسم مقدر تقديره: إن زيدا والله لقد
قام. والقسم المقدر مع جوابه خبر "إن".

٣- قال ابن هشام: إنه يجوز دخول اللام دون تقدير أن السلام
موطئة للقسم. فمذهب الجمهور صحيح.

(ج) - إذا كان الخبر الفعل الماضي جامداً: فقد اختلف النحويون
في حكم دخول اللام عليه على النحو التالي:

(١) لأن قد إذا دخلت على الماضي قريت زمنه من زمن المضارع (الحال) فاشبهة
الماضي المضارع في الزمن، والمضارع شبه الاسم - ولهذا دخلت عليه اللام
- ومشابه المشابه مشابه.

(٢) لأن لام الابتداء عنده لا تقع في الخبر إذا كان ماضياً حتى وإن اقتصر بقد.

١- مذهب الجمهور: لا يجوز دخول اللام على الفعل الماضي الجامد^(١) ومثله المتصرف.

٢- مذهب الأخفش والفراء وابن مالك: يجوز دخول اللام على الفعل الماضي الجامد^(٢) فقط دون المتصرف. نحو: إن زيداً لعسى أن يقوم^(٣)، إن زيداً لنعم الرجل.

وتصحب الواسط معمول الخبر والفصل، واسما حل قبله الخبر

الثاني: معمول الخبر. ويشترط لجواز دخول اللام عليه ثلاثة شروط، وهى:

١- كونه متقدماً على الخبر.

فلو تأخر المعمول عن الخبر: لم يجز دخول اللام، فلا تقول: إن زيداً جالس لقي الدار^(٤).

(١) لأنه فعل ماض لا يصح دخول اللام عليه فليس هناك معوغ لدخولها.

(٢) لأن الفعل الجامد يشبه الاسم، فكلاهما لا يدل على زمن ولا حدث.

(٣) الأولى أن تقول: إن زيداً لعساه أن يقوم.

(٤) لأن لام الابتداء لها حق الصدارة، فهي تطلب الصدارة ما أمكن، وفى هذا

المثال يجوز دخولها على الخبر المتصدر.

٢- كونه غير الحال.

فلو كان المعمول حالاً^(١): لم يجز دخول اللام^(٢). نحو: إن زيداً ركباً منطلق.

٢- كونه الخبر صالحاً لدخول اللام عليه.

فإن لم يصلح الخبر لدخول اللام عليه: لم يجز دخول اللام على المعمول. نحو: إن زيداً عمراً ضرب. وأجاز الأخفش دخولها^(٣).
نحو: إن زيداً عمراً ضرب.

مثال ما توافرت فيه الشروط: إن زيداً لقي الفصل جالس، إن زيداً لطعامك آكل، إن زيداً عمراً ضارب.

الثالث: الاسم (اسم إن) ويشترط لجواز دخول اللام عليه شرط واحد فقط.

وهو: أن يتأخر الاسم عن الخبر أو عن معمول الخبر. نحو: "إن في ذلك لعبرة لمن يخشى"، "وإن لك لأجراً غير ممنون" فإن لم

(١) أصبح الحال معمولاً للخبر؛ لأن العامل في الحال منطلق وبما أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ففي منطلق ضمير مستتر تقديره "هو" وهو صاحب الحال.

(٢) لأنه لم يعهد دخول لام الابتداء على الحال.

(٣) أجاز الأخفش دخول اللام في حالة ما إذا كان الخبر فعلاً ماضياً؛ لأن المانع قائم في الخبر لا في المعمول الذي هو اسم.

يتأخر الاسم عنهما: لم يجز دخول اللام^(١). نحو: إن زيدا جالس
في الفصل.

الرابع: ضمير الفصل^(٢). يجوز دخول اللام عليه دون شرط هذا إذا
أعرب ضمير فصل^(٣). نحو: إن زيدا لهو القائم. ومنه: "إن هذا لهو
القصص الحق"، "وإننا لنحن نحى ونميت".
ووصل "ما" بذي الحروف مبطل إعمالها، وقد يبقى العمل.

١٠- حكم هذه الأحرف إذا اتصلت بها "ما" الزائدة.
إذا اتصلت "ما" الزائدة "بأن" وأخواتها كفتها عن العمل في الجمل
الاسمية، وهيأتها للدخول على الجمل الفعلية^(٤). نحو إنما زيد قائم،
إنما يذاكر المجتهد.

(١) لئلا يجتمع مؤكدان، إذ لا يقال: إن لزيداً جالس في الفصل. بل يجب تأخير اللام إلى
الخبر.

(٢) ويسميه الكوفيون عماداً وسمى ضمير الفصل؛ لأنه هو الذي يفصل بين الخبر والنعت،
أى: يبين أن ما بعده خبر لما قبله لا صفة. فمثلاً: زيد القائم. يحتمل أن يكون القائم
صفة والخبر محذوف تقديره: في الدار. ويحتمل أن يكون القائم هو الخبر أى: زيد
القائم لا الجالس. أما حين يأتي بضمير الفصل فإنه يتعين قطعاً أنه خبر: زيد هو القائم.

(٣) فإن لم يعد "هو" ضميراً للفصل وأعرب مبتدأ خبره ما بعده فإن اللام تكون قد دخلت
على التبتدأ (الجملة الاسمية) فتكون اللام قد دخلت على الخبر بالجملة وقد توافر فيه
الشروط، فالخبر مؤخر ومثبت وغير ماض.

* تلخيص هذا الموضوع: تدخل لام الابتداء على أربعة أشياء: اثنين مؤخرين: وهما
الخبر والاسم، واثنين متوسطين: وهما معمول الخبر وضمير الفصل.

(٤) تسمى "ما" الزائدة: ١- مهينة: إذا دخلت على الجملة الفعلية، ٢- وكافة: إذا
دخلت على الجملة الاسمية ولم تعمل فيها.

أ- حكم هذه الأحرف إذا اتصلت بها "ما" الزائدة من حيث الإعمال أو الإهمال.

إذا اتصلت "ما" الزائدة بهذه الأحرف كفتها عن العمل^(١)، وحينئذ جاز إدخالها على الجمل الفعلية. نحو: "قل إنما يوحى إليّ أنما إليكم إله واحد" "كأنما يساقون إلى الموت وهم ينظرون" ومنه: أعد نظراً يا عبد قيس لعلما أضاعت لك النار الحمار المقيدا^(٢) ويستثنى من ذلك "ليت" فيجوز فيها وجهان^(٣): الإعمال والإهمال^(٤). وأوجب سيبويه الإعمال؛ لبقاء اختصاصها بالجمل الاسمية، ورد عليه بأحد الأبيات فقد جاء بروايتين إحداهما على الإعمال والأخرى على الإهمال. والبيت هو:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد^(٥)

(١) لأنها أزلت اختصاص هذه الحروف بالجملة الاسمية فدخلت على الجملة الفعلية، والحرف غير المختص بالأصل أنه لا عمل له.

(٢) الشاهد فيه - قوله: "علما أضاعت" فقد دخلت "ما" الزائدة على "عل" فكفتها عن العمل وأدخلتها على الجملة الفعلية.

(٣) جاز الوجهان لبقاء اختصاصها بالجمل الاسمية، أما بقية أخواتها فزال اختصاصها بالجمل الاسمية فدخلت على الفعلية.

(٤) يجوز الإعمال استصحاباً للأصل؛ لأن الأصل إعمالها لعدم وجود منافع من ذلك، ويجوز الإهمال حملاً على بقية أخواتها.

(٥) الشاهد فيه - قوله: "ليتما هذا الحمام" فقد روى بالنصب على إعمال "ليت" وجعل "ما" زائدة فقط، وروى بالرفع على إهمال "ليت فجعل" ما" كافية، وكلا الوجهين جائزان.

ملحوظة:

وقد تأتي "ما" بعد هذه الأحرف فلا تكفيها عن العمل. وحينئذ تكون "ما" موصولة لا زائدة. نحو: "إنما صنعوا كيداً ساحراً" ^(١) ومنه: -
فوالله ما فارقكم قالياً لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون ^(٢)

^(١) ما هنا موصولة فقط. وهى: ١- إما موصول اسمي. والتقدير: إن الذى يصنعوه كيد ساحر ٢- أو موصول حرفي. والتقدير: إن صنعهم كيد ساحر. وأوجب إعرابها موصولة أمران، وهما: ١- المعنى: لأن "ما" الزائدة لو حذفت لكان المعنى صحيحاً، بينما هنا لو حذفت "ما" لما صح المعنى. ٢- قوله: كيد ساحر: فهو مرفوع على أنه خبر "إن" ولو كانت "ما زائدة" لوجب النصب؛ لأنه يصبح بذلك مفعولاً به لا "صنعوا".

- قد يقول قائل: كيف قلتم: إنها لا تكفيها عن العمل بينما دخلت على جملة فعلية هى: "صنعوا"؟ الجواب: الواقع أن "ما" الموصولة فعلاً لم تكف "إن" عن العمل، ولم تدخل على الجملة الفعلية. إذ أن "ما" واقعة فى محل نصب اسم "إن" فتكون "إن" قد دخلت على جملة اسمية لا فعلية. و"صنعوا": جملة الصلة لا محل لها من الإعراب "وكيد ساحر": خبر إن مرفوع.

- قد يقول قائل: لماذا لا نجعل "ما" فى: إنما يذكر المجتهد: موصولة مثلاً جعلناها هنا موصولة. فكلاهما بعد "ما" يوجد فعل؟. الجواب: لعدم وجود العائد فى قولنا: إنما يذكر المجتهد.

^(٢) الشاهد فيه- قوله: "ولكن ما يقضى فسوف" فقد جاءت "ما" بعد "لكن" ولم تكفيها عن العمل؛ لأن "ما" هنا موصولة، بدليل وجود الفاء فى خبر "لكن" ولم توجد الفاء إلا لكون اسم "لكن" اسماً موصولاً، والموصول يشبه الشرط فى العموم والإبهام، واسم الشرط تدخل الفاء فى جوابه.

ب- حكم إعمال "إنما فى قول بعض العرب: "إنما زيدا قائم"، وحكم قياس بقية أخوات إن على "إنما".

سمع عن بعض العرب قوله: إنما زيدا قائم. وهذا نادر، فالكثير الإهمال وعدم الإعمال. وقد اختلف النحويون فى حكم قياس بقية أخوات "إن" على "إنما" فى كونها تعمل فيما بعدها رغم اتصالها "بما" الزائدة وذلك قياساً على السماع عن العرب. وكان اختلاف النحويين على النحو التالى:

١- مذهب سيبويه والأخفش: يمتنع قياس بقية الأحرف على "إنما"، إذ يكتفى بالمسموع فقط.

٢- مذهب الزجاج وابن مالك يجوز قياس بقية الأحرف على "إنما" مطلقاً، إذ لا فرق بين "إن" وأخواتها.

٣- مذهب الفراء: إنه يجوز القياس فى لعل فقط؛ لأن لعل تشببه "ليت" ^(١) وليت يجوز فيها الإعمال.

٤- مذهب ابن أبى الربيع: إنه يجوز القياس فى لعل وكان فقط؛ لأنهما يشبهان "ليت" ^(٢) وليت يجوز فيها الإعمال.

(١) تشبهها فى المعنى بل والعمل بدليل "على أبلغ الأسباب..... فاطلع" فقد حملت

"لعل" على "ليت" فنصب الفعل المضارع المقرون بالفاء.

(٢) إذ إن الكلام مع "ليت" وكان ولعل إنشاء؛ لما غيرها من الأحرف فالكلام معها خبرى.

* يلاحظ أن المذهبيين الأخيرين لم يكتفيا بالقياس على سماع إعمال "إنما" بل قاموا على "ليت" فى أن إعمالها رغم اتصالها "بما" قياسى.

وجائز رفعك معطوفاً على منصوب "إن" بعد أن تستكملاً
والحقت "بأن": "لكن وأن" من دون "ليت ولعل وكأن"
١١- حكم العطف على أسماء الأحرف بالنصب أو الرفع

١-العطف بالنصب:

يجوز العطف بالنصب قبل مجيء الخبر وبعده. نحو: إن محمداً
وعلياً في الفصل وزيداً. ومنه:
إن الربيع الجود والخريفاً يبدأ أبي العباس والصيوقاً^(١)

٢-العطف بالرفع:

أ- يشترط للعطف بالرفع. شرطان، وهما:

١- استكمال الخبر. نحو: إن محمداً في الفصل وعلى.

٢- كون الحرف الناسخ "إن" أو "أن" أو "لكن"^(٢) نحو: علمت أن

محمداً في الفصل وعلى، زيد جالس لكن محمداً قائم وعلى.

ب- بسبب رفع المعطوف رغم أنه معطوف على اسم "إن"
المنصوب: اختلف النحويون في ذلك على النحو التالي:

(١) الشاهد فيه - قوله: "والخريفاً" فقد عطفه على اسم "إن" (الربيع) قبل مجيء الخبر (يبدأ أبي العباس) وقوله: "والصيوقاً" فقد عطفه على اسم "إن" بعد مجيء الخبر.
(٢) لأنهما مما لا تغير معنى الجملة عن الخبرية، فالكلام مع هذه الأحرف خبر. أما مع ليت ولعل وكأن فالكلام معها إنشاء فالتمنى والرجاء والتشبيه من أقسام الإنشاء.

١- مذهب ابن مالك والزرجاني: أنه معطوف على محل اسم "إن" ^(١)
لأن محله الرفع بالابتداء.

٢- مذهب الجمهور (المحققين): أنه ليس معطوفاً على محل اسم
"إن" ^(٢)، وإنما يجوز فيه وجهان من الإعراب:

١- أنه مبتدأ خبره محذوف دل عليه خبر "إن" المتقدم. والتقدير:
إن محمداً في الفصل، وعلى كذلك، فيكون ذلك من عطف
الجملة.

٢- أنه معطوف على الضمير المستكن في الخبر، بشرط وجود
فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه، فيكون ذلك من عطف
المفردات نحو: إن محمداً جالس هو في الفصل وعلى.

مثال ما توافر فيه الشرطان: قوله تعالى: "أن الله برئ من
المشركين ورسوله" ومنه:
فمن يك لم ينجب أبوه وأمه فإن لنا الأم النجيبة والأب ^(٣)

^(١) وهم لا يشترطون وجود المحرز، وهو الطالب للمحل وهو الابتداء، فقد زال الابتداء
بعد دخول العامل اللفظي وهو "إن" إذ أن الأصل في اسم إن أنه مبتدأ مرفوع فسم
يعطفونه على الأصل. مثل قولنا: ما جاعني من رجل ولا امرأة فقد عطفنا "امراً"
بالرفع على محل "رجل"؛ لأنه فاعل.

^(٢) لأن العامل اللفظي "إن" يبطل عمل العامل المعنوي (الابتداء). أما: ما جاعني من رجل
ولا امرأة. فإن العامل لفظي وهو الفعل (جاعني) لا يبطل عمله دخول حرف الجر
الزائد؛ لأن الحرف للزائد وجوده كعدم وجوده. فهذا المثل يختلف عما نحن فيه.

^(٣) الشاهد فيه - قوله: "والأب" فقد عطفه بالرفع بعد أن جاء بالخبر (لنا) وكان الحرف
للناسخ "إن".

وما قصرت بي في التسمي خؤولة ولكن عمى الطيبُ الأصلُ والخال^(١)
ج- مخالفة الكسائي والفراء للشرط الأول وأدلتهما. وتخريج
الجمهور لهذه الأدلة.

خالف الكسائي والفراء في الشرط الأول، فقالا: لا حاجة لاستكمال
الخبر. إذ يجوز العطف بالرفع قبل استكمال الخبر فيكون معطوفاً
على محل اسم "إن" نحو: إن موسى وعلى في الفصل. والأدلة هي:
١- قوله تعالى: "إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون
والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف
عليهم ولا هم يحزنون".

٢- قراءة: "إن الله وملائكته يصلون على النبي".

٣- قول الشاعر:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فأبى وقيار بها لغريب

٤- قول الشاعر:

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق

٥- قول الشاعر:

خليلى هل طب؟ فأبى وأنتما - وإن لم تبوحا بالهوى - دنفان

تخريج الجمهور لهذه الأدلة:

(١) الشاهد فيه - قوله: "والخال": فقد عطفه بالرفع بعد أن جاء بالخبر (الطيب)

وكان الحرف الناسخ لكن:

يخرج المانعون - للعطف بالرفع قبل استكمال الخبر - هذه الأدلة بأحد تخريجين، وهما:

١- على التقديم والتأخير.. أى: أن نجعل الخبر المنكور بالحرف الناسخ، وأما المرفوع فيعرب مبتدأ خبره محذوف دل عليه خبر الحرف الناسخ.

ويتعين هذا التخريج فى: فأنى وقيار بها لغريب. لوجود اللام فى (لغريب) التى تعين أن "لغريب" خبر للحرف الناسخ.

ويمتنع هذا التخريج فى:

- ١- "إن الله وملأئكته يصلون..": إذ لا يصح التقدير: إن الله يصلون وملأئكته كذلك. إلا إذا عدت الواو للتعظيم مثل: رب ارجعون.
- ٢- خليلي هل طب فأنى وأنتما... دنفان: إذ لا يصح التقدير: فأنى دنفان وأنتما كذلك. إذ لا يصح الإخبار بالمتنى عن المفرد.

ويجوز هذا التخريج:

- ١- إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون على تقدير: "الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله... فلا خوف.... والصابئون والنصارى كذلك.
- ٢- وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة. على تقدير: أنا بغاة وأنتم كذلك.

٢- على حذف الخبر الأول لدلالة الثانى عليه (أى: أن نجعل
المذكور خبراً للاسم المرفوع وأما خبر "إن" فمحذوف لدلالة
الثانى عليه.

ويتعين هذا التخريج فى:

- ١- إن الله وملائكته يصلون على تقدير: إن الله صلى وملائكته
 يصلون على النبى.
- ٢- خيلى هل طب فى وأنتما... دفان على تقدير: فىنى دف
وأنتما دفان. (مريضان).

ويمتنع هذا التخريج فى: فىنى وقيار بها لغريب. إذ لا يصح
التقدير: فىنى غريب وقيار بها لغريب. لأن اللام لا تدخل على خبر
المبتدأ إلا إذا عدت زائدة مثل: أم الحليس لعجوز

ويجوز هذا التخريج فى:

- ١- إن الذين آمنوا... على تقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا من
 آمن بالله... لا خوف.... والصابئون والنصارى من آمن بالله -
 فلا خوف....

٢- وإلا فاعملوا أنا وأنتم بغاة: على تقدير: أنا بغاة وأنتم بغاة.

د- مخالفة الفراء للشرط الثانى ودليله. وتخريج الجمهور لدليله
قال الفراء: ويجوز أن يكون الحرف الناسخ غير الأحرف الثلاثة

مثل: ليت ومنه:

يا ليتنى وأنت يا لميس فى بلدة ليس بها أنيس^(١)
وخرجه الجمهور على أن الواو ليست عاطفة بل حالية. وجملة
الحال مكونة من أنت مبتدأ وخبره محذوف تقديره معى والتقدير:
ياليتنى حالة كونك معى فى بلدة.

وخفت "إن" فقل العمل وتلزم اللام إذا ما نهمل
وربما استغنى عنها إن بدا ما ناطق أراده معتمدا

١٢- أحكام تخفيف "إن" المكسورة.

١- حكم إعمالها:

إذا خفت "إن" ففى إعمالها وجهان هما:

١- الكثير: إعمالها؛ لزوال اختصاصها بالجمال الاسمية. نحو "وإن"

كل لما جميع لدينا محضرون" "إن كل نفس لما عليها حافظ".

٢- والقليل إعمالها؛ استصحاباً للأصل. نحو: "وإن كلاً لئلاً"

ليوفينهم ربك أعمالهم".

(١) استدل القراء والكمائى بهذه الأبيات على أنه يجوز العطف بالرفع دون اشتراط
ما اشترطه الجمهور.

٢- لزوم لام الابتداء بعد "إن" المهملة.

إذا أهملت إن المخففة يلزم أن يأتي بعدها لام فارقة بين الإثبات والنفى^(١). نحو: "وإن كل لما جميع لدينا محضرون"، "إن كل نفس لما عليها حافظ"^(٢).

وأما إذا عملت "إن" المخففة فلا يلزم دخول اللام الفارقة^(٣)، بل يجوز دخولها ويجوز عدم دخولها. نحو: "وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم"^(٤).

ملحوظة:

وقد يغنى عن اللام قرينة توضح أن المعنى للإثبات فقط. وهذه القرينة على نوعين:

(١) أى فارقة بين "إن" المخففة و "إن" النافية. ففى قولنا: إن زيد قائم. يحتمل هذا أحد أمرين:

١- أن "إن" هى المخففة، فالمعنى: إن زيدا قائم

٢- أو أن "إن" هى النافية، فالمعنى: ما زيد قائم. فلهذا ليس نحضر لا ما بعد "إن" ليتعين كونها المخففة؛ إذ أن "إن" النافية لا تدخل بعدها اللام.

(٢) لاحظ أن "لما" يجب أن تكون مخففة؛ لأنه لو قلنا قلنا: "لما" لأصبحت حينية وليس فيها لام فارقة، أما حينما نخففها فإن اللام تكون فارقة و"ما" زائدة.

(٣) لأنها إذا عملت زال شبهها "بأن" النافية؛ لأن "إن" النافية لا تعمل، وإذا عملت فإنها لا تعمل إلا عمل "ليس".

(٤) لما: اللام فارقة والميم موصولة. ليوفينهم: اللام موطئة للقسم والتقدير: والله ليوفينهم.

١- لفظية^(١): نحو إن زيد لن يقوم. ومنه: إن الحق لا يخفى على ذى بصيرة.

٢- أو معنوية: ومنه:

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن^(٢)
والفعل إن لم يك ناسخا فلا تلقيه - غالبا - "إن" ذى موصلا
٣- حكم الفعل الذى يليها.

إذا ولى "إن" المخففة فعل فلا يخلو من:

١- الأكثر: أن يليها فعل ماض ناسخ^(٣). نحو: "إن كانت لكبيرة"
"إن كدت لتردين" "وإن وجنا أكثرهم لفاسقين" ويقاس عليه.
٢- الكثير: أن يليها فعل مضارع ناسخ. نحو: "وإن يكاد الذين
كفروا ليزلقونك بأبصارهم" "وإن نظنك لمن الكاذبين" ويقاس
عليه.

٣- النادر: أن يليها فعل ماض غير ناسخ. نحو: قولهم: "إن قنععت
كاتبك لوسطا"^(٤) ومنه:

(١) وهى كون الخبر منفيا. إذ لو جعلت "إن" نافية فالمعنى لا يستقيم. إذ لا يصح: ما زيد لن يقوم.

(٢) الشاهد فيه - قوله: "وإن مالك كانت" فقد ترك اللام ولم ينكرها رغم إهمال "إن"؛

لوجود القرينة المعنوية، وهى كون للكلام للمدح والافتخار فلا يحتمل.

(٣) شروط الناسخ ثلاثة: ١- أن يكون غير ناف (أخرج ليس). ٢- أن يكون غير

منفى (أخرج ما زال وأخواتها وكل ناسخ منفى: ماكان...). ٣- أن يكون غير

صلة لما المصدرية للظرفية. (أخرج مادام) والمقصود بالناسخ: كان وأخواتها،

ظن وأخواتها، وكاد وأخواتها.

(٤) ومنه قول المرأة للعربية: والذى يطف به إن جاء لخطابا.

شلت يمينك إن قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد^(١)

ملحوظة:

وقد اختلف النحويون في حكم القياس على النادر. نحو: إن قام لأنا،
إن قعد لزيد. وذلك على النحو التالي:

١- مذهب البصريين وابن هشام: لا يقاس على النادر مطلقاً. خلافاً
للأخفش والكوفيين.

٢- مذهب الأخفش: يقاس على النادر مطلقاً. نحو: إن قام لأنا، إن
قعد لزيد.

٣- مذهب الكوفيين: في الأصل أنه لا يجوز تخفيف "إن" مطلقاً.
وما ورد ظاهره أنها مخففة فيحمل على أن "إن" نافية. والسلام
(التي تسمى فارقة) إيجابية بمعنى "إلا" الاستثنائية، نحو: "وإن
وجدنا أكثرهم لفاسقين" أي: ما وجدنا أكثرهم إلا فاسقين. وقد
تبعهم ابن هشام في كتابه "المغنى" فالقياس جائز لكن على وجه
آخر ليس فيه تخفيف "إن".

٤- أندر من النادر: أن يليها فعل مضارع غير ناسخ، (وقد عبر
عنه ابن هشام بقوله: كونه لا ماضياً ولا ناسخاً) نحو: قولهم:
"إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه" ولا يقاس عليه مطلقاً.
وإن تخفف "أن" فاسمها استكن

(١) الشاهد فيه - قوله: "إن قتلت" فقد ولي "إن" للمخففة فعل ماض غير ناسخ وهو
"قتلت" وذلك شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش.

١٣- أحكام تخفيف "أن" المفتوحة.

١- حكم إعمالها:

إذا خففت "أن" المفتوحة: فإن عملها يبقى وجوباً^(١)

٢- ما يجب في اسمها:

يجب في اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً^(٢). نحو: علمت أن ليس هنا أحد^(٣). ولا تعمل "أن" المخففة في الاسم الظاهر إلا في الضرورة الشعرية. ومنه:

- بأنك ربيع وغيث مريع وأنت هناك تكون الشمال^(٤)

^(١) بخلاف المكسورة؛ لأن "أن" المفتوحة أكثر مشابهة للفعل من المكسورة فإن المفتوحة تشبه الفعل الماضي والأمر: أن (من الأتئين)، عض، جد. أما "إن" المكسورة فلا تشبه إلا فعل الأمر: جد. فلأن "أن" المفتوحة أكثر مشابهة للفعل من المكسورة وجب إعمالها.

^(٢) ١- بعضهم قال: لا يكون هذا الضمير إلا للشأن. وهذا رأى ابن الحاجب.

٢- وقال آخرون: يجوز أن يكون الضمير للشأن أو لغيره. وهذا رأى ابن مالك.

^(٣) ١- الغالب في أن المخففة تقع بعد اليقين أو ما في معناه. نحو: "علم أن سيكون منكم مرضى".

٢- وقال بعضهم: الغالب أن تقع بعد العلم والظن ولا يشترط أن يذكر لفظ العلم أو الظن بل يجوز بمعناها. نحو: "علم أن لن تحصوه" "زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا"

^(٤) الشاهد فيه - قوله: "بأنك ربيع..." "وأنت هناك..." فقد أتى اسم "أن" المخففة مذكوراً وهو ضمير مخاطب. وهذا ضرورة فالأصل حذفه وهناك شذوذ آخر: وهو أنه أتى بخبر "أن" للمخففة مفرداً (ربيع) وللواجب أن يكون جملة.

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديق^(١)
والخبر اجعل جملة من بعد "أن"

وإن يكن فعلاً ولم يكن دعا ولم يكن تصريحه ممتنعاً
فالأحسن الفصل بـ "قد" أو نفعلو تنفيس، أو "لو" وقليل ذكر "لو"

٣- ما يجب في خبرها.

يجب في خبرها أن يكون جملة. والجملة لا تخلو من أن تكون:

١- اسمية: وحينئذ لا تحتاج لفواصل^(٢). نحو: "وآخر دعواهم أن
الحمد لله رب العالمين".

٢- أو فعلية: وحينئذ لا يخلو فعلها من أن يكون:

أ- جامداً: وحينئذ لا تحتاج لفواصل^(٣). نحو: "وأن ليس للإنسان
إلا ما سعى".

(١) الشاهد فيه - قوله: "فلو أنك" فقد أتى اسم "أن" للمخفة مذكوراً، وهو ضمير

المخاطب وهذا ضرورة.

(٢) تكون "أن" تدخل في الأصل على الجمل الاسمية.

(٣) لأن الفعل الجامد يشبه الاسم في الجمود وعدم الدلالة على الحدث. والاسم لا
يحتاج إلى فاصل.

ب- أو متصرفاً: وحينئذ لا يخلو من أن يكون:

١- دعاء: فلا يحتاج لفاصل^(١). نحو: "والخامسة أن غضب الله عليها"^(٢).

٢- أو غير دعاء: وحينئذ يجب الفصل^(٣) بواحد من الفواصل التالية:

١- قد. نحو: "ونعلم أن قد صدقتنا".

٢- حرف تنفيس. نحو: "علم أن سيكون منكم مرضى".

٣- نفى "بلا" نحو: "وحسبوا أن لا تكون فتنة" أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولاً.

٤- نفى "بلن". نحو: "علم أن لن تحصوه" "أحسب أن لن يقدر عليه أحد" "زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا".

٥- نفى "بلم". نحو: "أحسب أن لم يره أحد".

(١) لأن الفعل الدعائي يشبه الجامد في عدم التصرف، والجامد يشبه الاسم. فكان الفعل الدعائي يشبه الاسم في الجمود.

(٢) الدعاء إما أن يكون بشر كالآية. أو بخبر. نحو: "أن يورك من في النار ومن حولها" والمراد نار موسى.

(٣) لثلاث تلتبس "أن" للمخفة "بأن" المصدرية. "فأن" المصدرية لا يفصل بينها وبين فعلها المتصرف الذي هو ليس دعاء. ولم نشترط الفاصل فيما سبق لأن "أن" المصدرية لا تدخل عليهم.

٦- "لو". نحو: "أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم" "وأن لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غدقا" ولم يذكر "لو" في الفواصل إلا قليل من النحويين.

ويندر ترك الفصل بين "أن" المخففة وجملة خبرها. ومنه:

- علموا أن يؤملون فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤل^(١)
- أن تهبطين بلاد قوم يرتعون من الطلاح^(٢)
- قراءة: "لمن أراد أن يتم الرضاعة" بالرفع.

وخففت "كان- أيضا - فنوى منصوبها وثابتاً - أيضا - روى

١٤- أحكام تخفيف "كان".

١- حكم إعمالها ، وحكم اسمها وخبرها.

إذا خففت "كان" فإنه يبقى عملها استصحاباً للأصل^(٢) - بخلاف إن إذا خففت - والغالب في اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً ، ولكن يجوز ثبوت اسمها وإفراد خبرها^(٣).

(١) للشاهد فيه- قوله: "أن يؤملون.. أن تهبطن" فقد استعمل "أن" مخففة وأعملها وبعدها الخبر جملة فعلية متصرفة ومع ذلك لم يحضر فاصلاً. وهذا نادر عند الجمهور وقليل عند ابن مالك.

(٢) لأن كان لم يزل اختصاصها بالجمال الاسمية ، واستصحاباً للأصل وهو أنها عاملة.

(٣) بخلاف أن المفتوحة إذا خففت فإنه يجب حذف اسمها وأن يكون خبرها جملة.

ومنه :

ويوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلي وراق السلم^(١)

٢- حكم الخبر إذا كان جملة واسمها محذوف.

إذا حذف اسم "كأن" وجاء خبرها جملة ، فلا تخلو الجملة من أن تكون :

١- اسمية : وحينئذ لا تحتاج إلي فاصل . ومنه:

وصدر مشرق النحر كأن ثدياه حقان^(٢)

٢- أو فعلية : وحينئذ تفصل "كأن" عن جملة الخبر بأحد هذين الفاصلين ، وهما :

١- لم : إذا كان الفعل مضارعاً. نحو : "كأن" لم تغن بالأمس" ،
"كأن" لم يغنوا فيها".

^(١) الشاهد فيه - قوله : كأن ظبية " فقد رويت ظبية : علي ثلاث روايات :

١- النصب: علي أن " ظبية" أسم كان وخبرها محذوف والتقدير : كأن ظبية مكانها أي:كانت ظبية هذه المرأة. وهو من التشبيه المقلوب للمبالغة إي إذا دخلت هذه المرأة في مكان فكانت الظبية حلت في مكانها لكونها تشبه هذه المرأة.

٢- الرفع : علي أن ظبية خبر "كأن" واسمها ضمير محذوف والتقدير : كأنها ظبية. أي : كأن هذه المرأة ظبية. وليس فيه قلب. وعلي هذه الرواية يكون البيت شاهداً علي حذف اسم كان. وهو الغالب.

٣- الجر: علي الكاف في "كأن" حرف جر و"أن":زائدة.وظبية:اسم مجرور بالكاف.

^(٢) الشاهد فيه- قوله : "كأن" ثدياه حقان" فقد حذف اسمها ، وجاء خبرها جملة اسمية بلا فاصل ، وهو كثير ؛ لأن الأصل أن تدخل "كأن" علي الجمل الاسمية.

٢- قد : إذا كان الفعل ماضياً. ومنه :

لا يهولنك اصطلاء لظي الحر ب فمحذورها كأن قد ألما^(١)

١٥- أحكام تخفيف " لكن".

إذا حقت "لكن" أهملت وجوباً^(٢). نحو. قراءة "ولكن الله قتلهم"،
"لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون"، "ما كان محمد أباً أحد
من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين"، "لكن الله يشهد بما
أنزل إليك".

(١) الشاهد فيه - قوله : "كان" قد ألما " فقد حذف اسمها ، جاء خبرها جملة فعلية فعلها ماض فوجب أن يفصل بينها وبين "كان" يفصل وهو "قد".

(٢) لزوال اختصاصها بالجمال الاسمية ، فإنها بعد للتخفيف تتدخل "لكن" على الجملتين الاسمية والفعلية. نحو : وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين.

(٣) نصب "رسول" ليس لأن "لكن" عاملة ، ولكنها مهمله. وأما النصب فلأن "رسول الله" معطوف على "أباً" و "لكن" ليست عاملة ، لأنها لو كانت عاملة لوجب رفع "رسول الله" على أنه خبر "لكن" وأما اسمها فضمير محذوف تقديره هو. ولكن لم يحدث ذلك قبل علي أن "لكن" مهمله.

ملحوظة:

وأجاز يونس^(١) والأخفش إعمال "لكن" بعد تخفيفها "قياسا علي" أن "إذا خفت^(٢) ، ولكن لا دليل لهما من قول العرب.

" لا " العاملة عمل " إن " ^(٣)

عمل " إن " اجعل لـ " لا "
.....

فانصب بها مضافا أو مضارعة وبعد ذلك الخبر اذكر رافعه

١- أسماؤها : لها ثلاثة أسماء ، وهي :

١- " لا " العاملة عمل " إن " وهذه تسمية ابن هشام.

٢- " لا " النافية للجنس^(٤).

٣- " لا " التبرئة^(٥).

(١) وأما ما حكى عن يونس أنه روي عن العرب إعمالها فهو غير صحيح ؛ إذ لم يسمع عن العرب : ما قام زيد لكن عمراً قائم.

(٢) في الحقيقة هناك فرق بين "لكن" و"أن" وهو أن "أن" حين خفت لم يزل اختصاصها بالجمل الاسمية، أما لكن فقد زال اختصاصها بالجمل الاسمية ولهذا أهملت.

(٣) جعلت مستقلة لطول الكلام عليها وكثرة شروطها ، وجعلها ابن هشام في باب ، وهذا ما أخذ علي ابن هشام ؛ لأنه لم يقل فصل ، وإنما قال باب.

(٤) ليس المقصود نفي الجنس ، وإنما المقصود نفي الحكم المنسوب للجنس نحو : لا رجل قائم فهي لا تنفي الرجال وإنما تنفي حكم قيام الرجال.

ملحوظة : " لا " العاملة عمل " ليس " تحتمل نفي الجنس وتحتمل نفي الوحدة. أما " لا " النافية للجنس فتتفي الجنس فقط ؛ لأنها بمعنى " من " الاستغراقية.

(٥) . وحققا أن تصدق علي " لا " النافية كقننة ما كانت (" لا " العاملة عمل ليس ، " لا " المهمله ، " لا " العاملة عمل " إن ") ولكن خصها اللحيون " بلا " العاملة عمل " إن " لتمكن التبرئة فيها.

٢- عملها : تعمل " لا " عمل " إن " فتتصبب المبتدأ ويسمي اسمها، وترفع الخبر ويسمي خبرها.

١- عملها في المبتدأ :

أ - إذا كان اسمها مضافاً أو شبيهاً بالمضاف : فإنها تنصبه مباشرة. نحو : لا طالب علم ممقوت ، لا طالعاً جبلاً حاضراً.

ب- إذا كان اسمها مفرداً : فإنه يبنى علي ما ينصب به في محل نصب. نحو : لا رجل قائم.

٢- عملها في الخبر :

أ - إذا كان اسمها مضافاً أو شبيهاً بالمضاف : فهي الرافعة للخبر بلا خلاف.

ب- إذا كان اسمها مفرداً : ففي رفعها للخبر خلاف علي النحو التالي :

١- مذهب سيبويه : أن " لا ليست هي الرافعة للخبر ، بل هذا الخبر مرفوع بما كان مرفوعاً عليه من قبل ، وهو كونه خبراً للمبتدأ ، لأن " لا " إذا كان اسمها مفرداً تركبت مع اسمها ، ويعرب هذا التركيب مبتدأ ، وما بعده خبر له. نحو : لا رجل قائم.

٢- مذهب الجمهور : " لا " هي الرافعة للخبر سواء أكان اسمها مفرداً أو غير مفرد.

.....

٣- شروط إعمالها :

يشترط لإعمال " لا " إعمال " إن " سبعة^(١) شروط ، وهي :

١- أن تكون نافية.

محترزات :

فإن كانت " لا " زائدة أو ناهية : فإنها لا تعمل في المبتدأ أو الخبر^(٢). وشذ إعمال " لا " الزائدة في قوله :

لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها إذا للام ذوو أحسابها عمرا^(٣)

(١) ويمكن أن نجعلها ستة شروط وذلك بإدخال الشرط السابع في الشرط الخامس ، فيقال : أن يكون معمولاً ما نكرتين.

(٢) فالناهية تختص بالفعل المضارع فتجزمه. نحو : ربنا لا تؤاخذنا. وأما الزائدة فلا عمل لها ؛ لأنها غير مختصة.

(٣) الشاهد فيه - قوله : " لا ذنوب لها " فإن " لا " زائدة لا تدل على النفي ، وكان من حق ما بعدها أن يرفع بالابتداء لكنه أعملها في الاسم فبناها على الفتح. وهذا شاذ. والدليل على أنها زائدة أن المعنى المستفاد منها لو كانت نافية قد استغنى عن معنى جملة " لم " التي دخلت عليها " لو " لأن " لو " إذا دخلت على المنفي أثبتته. فالمقصود : إن لغطفان ذنوباً. أي : كانت غطفان لها ذنوب. ولو لم تكن " لم " موجودة لأصبحت للام أصلية ؛ لأن المعنى يصح : لو غطفان لا ذنوب لها. أي : أن لها ذنوباً. فالمراد والمعنى : إن لغطفان ذنوباً كثيرة إذ لو لم تكن لفيهم ذنوب لخشوا من فضيحة هجائي لعمرو ، فصدوا عمرا عن أن يتعرض لي ولم نجعل " لم " زائدة ؛ لأنه لم يعمد زيادتها ، أما " لا " فقد عهدت زيادتها.

٢- أن يكون المنفي بها الجنس.

محترزات:

فإن كان المنفي بها غير جنس (نفي الوحدة) : عملت " لا " عمل " ليس^(١) نحو : لا رجل غائباً بل رجلان.

٣- أن يكون نفي الجنس نصاً . نحو لا رجل غائب.

فإن " لا " لنفي الجنس نصاً ؛ لأنها علي تقدير " من " التي تقيد استغراق الجنس. فالتقدير : لا من رجل غائب. والدليل علي تقدير " من " ظهورها في بعض الأحيان كقوله :

فقام ينود الناس عنها بسيفه وقال ألا لا من سبيل إلي هند^(٢)

محترزات :

فلو كان المنفي بها الجنس لكن ليس علي سبيل التتصيص : عملت " لا " عمل " ليس ". نحو : لا رجل غائباً^(٣).

(١) " لا " العاملة عمل ليس محتملة أن تكون لنفي الواحد أو لنفي الجنس في نحو :

لا رجل غائباً ويتعين أن تكون نافية للوحدة إذا عطفنا فقلنا : لا رجل غائباً بل رجلان. أما بدون العطف فتكون محتملة للأمرين ، والأظهر أن تكون نافية للجنس ؛ لأن النكرة في سياق النفي تعم : لا رجل غائباً.

(٢) الشاهد فيه - قوله : " لا من سبيل " فقد ظهرت " من " التي تقيد الاستغراق بعد

" لا " فدل علي أن " لا " تقيد نفي الجنس نصاً ؛ لأنها تقيد الاستغراق.

(٣) لم تنص " لا " هنا علي نفي الجنس لاحتمال أن تكون لنفي الوحدة ، وأما نفيها

الآن للجنس فهو باعتبار الظاهر فقط.

٤- ألا يدخل عليها حرف جر.

محترزات:

فإن دخل عليها حرف جر : وجب جر ما بعد " لا " ^(١) . نحو :
جئت بلا زاد ، غضبت من لا شيء.

ملحوظة :

أما قول العرب : جئت بلا شيء فهو شاذ ؛ لأن " لا " إذا دخل
عليها حرف الجر فإنها لا تعمل فيما بعدها النصب ^(٢).

٥- أن يكون اسمها نكرة. نحو : لا طالب غائب ، لا طالب علم
حاضر.

^(١) اختلف النحويون في سبب جر ما بعد " لا " على النحو التالي :

١- مذهب البصريين : أن " لا " زائدة بين الجار والمجرور. وما بعدها مجرور
بحرف الجر. وقال بعضهم : المراد بكونها زائدة أي : أنها معترضة بين الجار
والمجرور المتلازمين ، وليس المراد أنه يمكن أن تنفني عنها.

٢- مذهب الكوفيين : أن هذه اللام ليست زائدة بل هي اسم بمعنى " غير " وحرف
الجر داخل عليها وما بعدها مضاف إليه : جئت بغير زاد ، غضبت من غير
شيء.

^(٢) الذي سوغ إعمال " لا " هو : أنهم ركبوا " لا " مع شيء - أولاً - فقالوا : لا
شيء. ثم دخل حرف الجر على هذا المركب فـ " لا " واسمها في محل جر
لانهما أصبحا كالاسم الواحد.

محترزات:

فإن وقعت المعرفة بعد " لا " ^(١): أهملت " لا " ووجب تكرارها عند الجمهور ما عدا المبرد وابن كيسان. نحو : لا زيد ولا عمرو عندنا، لا زيد في الدار ولا عمرو. وأما المبرد وابن كيسان فلم يوجبا التكرار، ودليلهما : قول العرب: لا نولك أن تفعل ^(٢). ومنه: أشياء ما شئت حتى لا أزال لما لا أنت شائبة من شأننا شائي ^(٣)

ملحوظة:

ورد عن العرب إعمال " لا " في المعرفة بعدها. نحو قولهم : قضية ولا أبا حسن لها. وقولهم : لا هيثم الليلة للمطى. ومنه : أري الحاجات عند أبي خبيب نكدن ، ولا أمية في البلاد وفي تخريج هذا تأويلان ، وهما:

(١) لأن " لا " لا تعمل إلا في النكرات.

(٢) نولك مبتدأ وهو مضاف وهو بمعنى اسم مفعول : متناولك أن تفعل : المصدر المؤول نائب فاعل سد مسد الخبر. قال الجمهور مخرجين هذا القول : " نولك " مؤول بالفعل المضارع الذي دخلت عليه " لا " النافية : لا ينبغي لك . ولا تكرر " لا " إذا دخلت على المضارع.

(٣) الشاهد فيه - قوله : " لا أنت شائبة " فقد ورد دخول " لا " النافية على معرفة (أنت) ولم تكرر " لا " وهذا على مذهب المبرد وابن كيسان ومخالف لمذهب الجمهور الذين خرجوا هذا على أنه ضرورة شعرية.

١- أن يقدر مضاف لا يتعرف بالإضافة كلفظ: "مثل" فيكون هذا المضاف النكرة اسم "لا"^(١). والتقدير: ولا مثل أبي حسن، لا مثل هيثم.

٢- أو أن يجعل هذا اللفظ اسم جنس لما اشتهر به ذلك المسمى كقولهم لكل فرعون موسي. فالمراد: لكل جبار قهار. والتقدير: قضية ولا أبا حسن : أي ولا فيصل لها. هيثم : لا سارق الليلة للمطي. أمية : ولا كريم في البلاد.

.....

٦- أن يكون اسمها متصلاً بها.

محترزات :

فإن فصلت " لا " عن اسمها : وجب إهمالها. ووجب تكرارها عند الجمهور ما عدا المبرد وابن كيسان^(٢) ، نحو : لا في الدار رجل ولا امرأة. ومنه : " لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون".

٧- أن يكون خبرها نكرة^(٣)

(١) ثم يحذف هذا المضاف - الذي هو في محل نصب - ويقام المضاف إليه مقامه فينتصب.

(٢) فالمراد وابن كيسان لا يوجبان تكرارها. فيجيزون : لا في الدار رجل.

(٣) في الحقيقة لا حاجة لاشتراط هذا الشرط؛ لأنه لا يمكن أن يكون اسمها نكرة وخبرها معرفة.

مثال ما توافرت فيه الشروط: لا طالب غائب. لا طالب علم
مفقوت لا طالماً جبلاً حاضر.

فانصب بها مضافاً أو مضارعه وبعد ذلك الخبر اذكر رافعه
وركب المفرد فاتحاً كـ: "لا حول.....".

٤- أحوال اسم "لا":

لاسم "لا" العاملة عمل "إن" ثلاث حالات؛ وهي:

- ١- أن يكون مضافاً، نحو: لا طالب علم ممقوت، لا طالب علم غائب.
- ٢- أو أن يكون شبيهاً بالمضاف^(١). نحو: لا قبيحاً فعلة محمود، لا
طالماً جبلاً حاضر، لا خيراً من زيد عندنا، لا ثلاثة وثلاثين
رجلاً عندى.

وحكمها الإعرابى: إعرابها، ونصبها مباشرة

- ٣- أو أن يكون مفرداً. نحو: لا رجل قائم، لا رهط حاضر، لا
رجال قائمون، لا مسلمات حاضرات، لا مهندسين عندنا، لا
مسلمين كاذبون.

(١) المراد بالشبيه بالمضاف: ما اتصل به شيء من تمام معناه سواء كان مرفوعاً
نحو: لا قبيحاً فعلة محمود أو منصوباً. نحو: لا طالماً جبلاً حاضر أو مجروراً
بحرف نحو: لا خيراً من زيد عندنا، أو معطوفاً عليه. نحو: لا ثلاثة وثلاثين
رجلاً عندى.

وحكمه الإعرابي: يبنى على ما ينصب به لو كان معرباً^(١) - ففى

محل نصب - فيكون البناء على النحو التالى:

١- المفرد لفظاً ومعنى، والمفرد لفظاً لا معنى، وجموع التكسير:

تبنى على الفتح^(٢). نحو: لا رجل عندى، ولا رهط عندنا، لا رجال قائمون.

٢- جمع المؤنث السالم: يجوز فيه وجهان، وهما:

١- البناء على الفتح. نحو: لا هندات.

٢- البناء على الكسر. نحو: لا هندات، وروى بالوجهين قوله:

- إن الشباب الذى مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشبيب^(٣)

٣- المثنى والمجموع على حده (جمع المذكر السالم): يبنيان على

الباء نحو: لا مهندسين عندنا، لا مسلمين كاذبون. ومنه:

- نعر فلا إلفين بالعيش متعا ولكن لوراد المنون تتابع^(٤)

(١) لاحظ أننا قلنا: إن اسم "لا" مبنى وليس معرباً رغم أن العلامة واحدة. وذلك لأنه

لا ينون والمبنى هو الذى لا ينون. أما لو قلنا: إنه معرب للزم أن ينون. وهذا لا يصح.

(٢) قال ابن جنى فى كتابه "الخصائص": إن البصريين لا يجيزون الفتح ما عدا أبو عثمان المازنى فقد أجاز للبناء على الفتح.

(٣) الشاهد فيه- قوله: "ولا لذات" فقد جاء اسم "لا" جمع مؤنث سالم، وورد فى رواية مبنياً على الكسر كما ورد فى أخرى مبنياً على الفتح.

(٤) الشاهد فيه- قوله: "فلا إلفين" فقد جاء اسم "لا" مثنى وبنى هذا المثنى على الباء التى ينصب بها حين يكون معرباً.

- يحشر الناس لا بنين ولا آباء إلا وقد عنتهم شؤون^(١)

.....
٥- علة بناء اسم "لا" المفرد:

اختلف النحويون في سبب بناء اسم "لا" إذا كان مفرداً، وذلك على النحو التالي:

١- قال جماعة من النحويين ومنهم ابن عصفور: إن علة بناء اسم "لا" هو تضمنه معنى "من" الاستغراقية^(٢) والدليل ظهورها في بعض الأحيان. ومنه:

فقام يذود الناس عنها بسيفه وقال ألا لا من سبيل إلى هند^(٣)
٢- وقال سيبويه وتبعه الجمهور: إن علة بناء اسم "لا" هو تركبها مع "لا" تركيب خمسة عشر. والدليل على ذلك: أنه لو فصل بين "لا" واسمها بفواصل: زال البناء وأعرب اسم "لا" نحو: لا فيها غول".

وركب المفرد فاتحاً ك: "لا حول ولا قوة والثان اجعلا
مرفوعاً أو منصوباً أو مركباً وإن رفعت أولاً لا تنصب

(١) الشاهد فيه - قوله: "لا بنين" فقد جاء اسم "لا" جمع مذكر سالم، وبنى على الياء التي هي علامة نصبه في حالة الإعراب.

(٢) فعله البناء: تضمنه معنى الحرف.

(٣) الشاهد فيه - قوله: "لا من سبيل" فقد ظهرت "من" بعد "لا" فدل ذلك على أن الاسم إذا لم تذكر معه "من" فهو متضمن إياها.

٦- العطف على اسم "لا" مع تكرارها.

مقدمة:

إذا كررت "لا" بعد العطف على اسمها. نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله. جاز فيهما خمسة. أوجه مأخوذة من اثني عشر وجهاً جائزة إلا وجهين فقط^(١).

وقد أخذنا هذه الأوجه من أن كلمة "لا حول" لها ثلاثة أوجه، وهي:

١- أن تكون "لا" عاملة عمل "إن": فتبنى على الفتح اسماً "للا".

٢- أن تكون "لا" عاملة عمل "ليس": فترفع اسماً "للا".

٣- أن تكون "لا" مهملة: فترفع على أنها مبتدأ.

وأن كلمة "لا قوة" يجوز فيها هذه الأوجه الثلاثة بالإضافة إلى وجه رابع هو: النصب عطفًا على محل اسم "لا" إذ أن محل اسم "لا" الأولى النصب، نحو:

(١) والوجهان الساقطان هما:

١- إعمال "لا" عمل "ليس" فترفع "لا حول" مع نصب الثاني "لا قوة" فتصبح: لا حول ولا قوة إلا بالله.

٢- إعمال "لا" فترفع على الابتدائية "لا حول" مع نصب الثاني "لا قوة" فتصبح: لا حول ولا قوة إلا بالله.

وسبب عدم الجواز أنه لا وجه لنصب "قوة" إذ أن "قوة" تنصب إذا كان اسم "لا" الأولى مبنياً على الفتح لأنها تنصب على أنها معطوفة على محل اسم "لا" الأولى وهو النصب ومع رفع اسم "لا" الأولى لا تكون "لا" عاملة عمل "إن" فلا يعطف بالنصب على المحل لأنه أصبح مرفوعاً.

لا حول ولا قوة ... وإذا ضربنا $3 \times 4 = 12$ وجها^(١)

وركب المفرد فاتحاً كـ: "لا حول ولا قوة" والثان اجعلاً
مرفوعاً أو منصوباً أو مركباً وإن رفعت - أولاً - لا تنصب
إذا كررت "لا" بعد العطف على اسمها. نحو: لا حول ولا قوة إلا
بأنه جاز فيها خمسة أوجه، وهى:

(١) بيان ذلك: (لاحظ أن الاختلاف سيتمثل فى خمسة صور فقط وهى خمسة
الأوجه التى سنذكرها).

- ١- أن يفتح الأول "لا حول" على أنه اسم "لا" ويجوز فى الثانى:
 - ١- الفتح على أنه اسم "لا" النافية للجنس. فيصبح: لا حول ولا قوة.
 - ٢- الرفع على أنه اسم "لا" العاملة عمل "ليس". فيصبح: لا حول ولا قوة.
 - ٣- الرفع على أنه مبتدأ و"لا" نافية مهيمة. فيصبح لا حول ولا قوة
 - ٤- النصب عطفاً على محل اسم "لا" و"لا" الثانية نافية مهيمة. فيصبح لا حول ولا قوة
- ٢- أن يرفع الأول على أنه اسم "لا" العاملة عمل "ليس" ويجوز فى الثانى:
 - ١- الفتح على أنه اسم "لا" النافية للجنس. فيصبح: لا حول ولا قوة.
 - ٢- الرفع على أنه اسم "لا" العاملة عمل "ليس" فيصبح: لا حول ولا قوة
 - ٣- الرفع على أنه مبتدأ و"لا" نافية مهيمة. فيصبح: لا حول ولا قوة.
 - ٤- النصب عطفاً على محل اسم "لا" الأولى (ولا يجوز هذا الوجه. فلا نقول: لا حول ولا قوة ؛ لأن محل الأول الرفع).
- ٣- أن يرفع الأول على أنه مبتدأ، و"لا" نافية مهيمة. ويجوز فى الثانى:
 - ١- الفتح على أنه اسم "لا" النافية للجنس. فيصبح: لا حول ولا قوة.
 - ٢- الرفع على أنه اسم "لا" العاملة عمل "ليس". فيصبح: لا حول ولا قوة.
 - ٣- الرفع على أنه مبتدأ و"لا" مهيمة. فيصبح: لا حول ولا قوة.
 - ٤- النصب عطفاً على محل اسم لا الأولى (ولا يجوز هذا الوجه فلا نقول: لا حول ولا قوة).

الأول: فتحهما. نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله^(١)، ولا رجل ولا امرأة في الدار. ومنه: قراءة ابن كثير وأبي عمرو بن العلاء: "لا بيع فيه ولا خلة".

وسبب فتحهما: أن "لا" الأولى و"لا" الثانية كلاهما نافية للجنس عاملة عمل "إن" فما بعدها اسم "لا"

الثاني: رفعهما. نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، ولا رجل ولا امرأة في الدار ومنه:

- قراءة بقية السبعة: "لا بيع فيه ولا خلة".

- وما هجرتك حتى قلت معلنة لا ناقة لي في هذا ولا جمل^(٢)
وسبب رفعهما: أحد هذه الأمور:

١- أن "لا" الأولى و"لا" الثانية كلاهما عاملة عمل "ليس"، فما بعدها اسمهما مرفوع^(٣).

(١) يجوز أن نقدر لكل "لا" خبراً، فيكون التقدير: لا حول كائن لنا ولا قوة كائنة لنا إلا بالله ويصح أن نقدر لهما خبراً واحداً. فيكون التقدير: لا حول ولا قوة كائنان (أو موجودان) إلا بالله.

(٢) الشاهد فيه - قوله: "لا ناقة... ولا جمل" وقوله: فقد تكررت "لا"، وورد الاسمان مرفوعين. وهذا أحد الأوجه للخمسة.

(٣) يصح أن نقدر لكل واحدة خبراً فيكون التقدير: لا حول كائناً لنا ولا قوة كائنة لنا إلا بالله ويصح أن نقدر خبراً واحداً لهما فيكون التقدير: لا حول ولا قوة موجودين (أو كائنتين) إلا بالله. وهو منصوب لأن "لا" تعمل عمل ليس.

٢- أن "لا" الأولى و"لا" الثانية كلاهما مهملتان، بعدهما مبتدأ مرفوع وخبره محذوف^(١).

٣- أن "لا" الأولى عاملة عمل "ليس" و"لا" الثانية مهملة^(٢).

٤- أن "لا" الأولى مهملة و"لا" الثانية عاملة عمل "ليس"^(٣).

الثالث: فتح الأول ورفع الثاني. نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله. لا رجل ولا امرأة في الدار. ومنه:

- هذا - لعمركم - الصغار بعينه لا أم لي إن كان ذلك ولا أب^(٤)

سبب فتح الأول: أن "لا" عاملة عمل "إن" فهو اسمها (لا حول).

(١) يصح أن نقدر لكل مبتدأ خبراً، فالتقدير: لا حول ولا قوة موجودين (أو كائنتين) إلا بالله. ويصح أن نقدر لهما خبراً واحداً: لا حول ولا قوة كائنان لنا.

(٢) يجب أن نقدر لكل واحدة منهما خبراً، فالتقدير: لا حول كائناً لنا ولا قوة كائنة لنا إلا بالله. ولا يصح أن نقدر خبراً واحداً لهما؛ لأنه لو قدرنا ذلك لوقعنا في محذورين:

١- أننا جئنا بخبر منصوب ومرفوع في نفس الوقت.

٢- أننا أعملنا عاملين في معمول واحد. ("لا" العاملة عمل "ليس" الناصبة للخبر. والمبتدأ بعد "لا" المهملة الرفع للخبر).

(٣) ويجب أن نقدر لكل واحدة منهما خبراً، فالتقدير: لا حول كائن لنا ولا قوة كائنة لنا إلا بالله ولا يصح أن نقدر خبراً واحداً لهما؛ لئلا نقع في المحذورين السابقين.

(٤) للشاهد فيه- قوله: "لا" لم لي.... ولا أب فقد تكررت "لا" وورد الاسم الأول مبنياً والثاني مرفوعاً. وهو أحد الأوجه.

سبب رفع الثاني: أحد وجهين: أن "لا" عاملة عمل "ليس" فهو اسمها مرفوع وأما خبرها المنصوب فمحذوف^(١).

الرابع: رفع الأول وفتح الثاني. نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، لا رجل ولا امرأة في الدار. ومنه:
فلا لغو ولا تأثيم فيها وما فاهوا به أبداً مقيم^(٢)

سبب رفع الأول: ١- أن "لا" عاملة عمل "ليس" فهو اسمها^(٣).
٢- أو أن "لا: مهملّة فيكون (الأول) مبتدأ^(٤).

سبب فتح الثاني: أن "لا" نافية للجنس عاملة عمل "إن"
الخامس: فتح الأول ونصب الثاني. نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله،
ولا رجل ولا امرأة في الدار. ومنه:
لا نسب اليوم ولا خلة أتسع الخرق على الراقع^(٥)

(١) ما دام أن "لا" الأولى عاتلة عمل "إن" والثانية عاملة عمل "ليس" فإنه يجب تقدير خبر لكل منهما. فالتقدير: لا حول كائن لي ولا قوة كائنة لي إلا بالله.

(٢) الشاهد فيه - قوله: "فلا لغو ولا تأثيم" فقد تكررت "لا"، وورد الاسم الأول مرفوعاً والثاني مفتوحاً، وهذا أحد الأوجه الخمسة.

(٣) ما دام أن "لا" الأولى عاملة عمل "ليس" والثانية عاملة عمل "إن" فإنه يجب تقدير خبر كل واحدة منهما. فالتقدير: لا حول كائناً لنا ولا قوة كائنة لنا.

(٤) إذا كانت الأولى مهملّة والثانية عاملة عمل "إن":

١- فالجمهور: يجب تقدير خبر لكل منهما. فالتقدير: لا حول كائن لنا ولا قوة كائنة لنا.

٢- وسيبويه: ويجوز أيضاً تقدير خبر واحد لهما: ولا حول ولا قوة كائنان لنا.

(٥) الشاهد فيه - قوله: "لا نسب.... ولا خلة" فقد فتح الأول، ونصب الثاني على تقدير أن تكون "لا" زائدة وخلة معطوفة بالواو على محل اسم "لا" وهذا هو قول جمهور اللحيين.

سبب فتح الأول: أن "لا" عاملة عمل "إن" وما بعدها اسمها مبنى على الفتح فى محل نصب.

سبب نصب الثانى: أن الواو عاطفة، و"لا" زائدة، وما بعدها قوة معطوف على محل اسم "لا" الأولى وهو النصب.

حكم هذا الوجه: هو أضعف الوجوه الخمسة؛ لوجه "لا"، فالأصل أن يبنى على الفتح على أنه اسم "لا" النافية للجنس، لا أن تعد "لا" زائدة لتوكيد النفي وما بعدها معطوف على محل اسم "لا" الأولى. فإن هذا ضعيف.

ملحوظة:

نظراً لضعف هذا الوجه فقد عمل النحويون على تخريج النصب وذلك على النحو التالى:

١- قال يونس وجماعة من النحويين: هذا الوجه مختص بالضرورة الشعرية فهو كتنوين المنادى^(١).

٢- قال الزمخشري: إن المنصوب (قوة) ليس معطوفاً على محل اسم "لا" الأولى (حول) وإنما مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: ولا أرى قوة.

(١) فالمراد: أن الاسم الثانى مبنى على الفتح، ولكن نونه للضرورة، وهذا مثل تنوين المنادى للضرورة فى قوله:

سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام

٧- العطف على اسم "لا" دون تكرارها

إذا عطف على اسم "لا" من دون تكرار "لا". نحو: لا رجل وامرأة في الدار. وجب فتح الأول^(١) وجاز في الثاني: النصب^(٢) والرفع^(٣).
نحو: لا رجل وامرأة في الدار^(٤). وروى بالوجهين قوله:
فلا أب وابناً مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وأزراً^(٥)
ملحوظة:

وأما حكاية الأخفش: لا رجل وامرأة، فهي شاذة^(٦)؛ إذ لا يجوز الفتح.

(١) لأنه اسم "لا" النافية للجنس.

(٢) النصب: على أنه معطوف على محل اسم "لا"، إذ أن محله للنصب. وهو غير ضعيف؛ لعدم وجود "لا" إذ لم تتكرر.

(٣) الرفع: ١- عند سيبويه: على أنه معطوف على محل "لا" واسمها إذ أن محلهما الرفع لأنهما مبتدأ. ٢- عند سيبويه: يرفع الثاني على أنه مبتدأ خبره محذوف والتقدير: لا رجل في الدار، وامرأة في الدار. أو أن خبره المذكور وخبر "لا" هو المحذوف، فهو لم يعطف على محل "لا" واسمها.

(٤) ولا يجوز الفتح (البناء على الفتح)؛ لأن اسم "لا" إنما يبنى من أجل تركيبه مع "لا" ولهذا فالعطف لا يكفي للبناء لعدم التركيب.

(٥) الشاهد فيه - قوله: "فلا أب وابناً" فقد عطف على اسم "لا" النافية للجنس، ولم يكرر "لا"، وجاء بالمعطوف منصوباً. ووجهه أنه عطفه على محل اسم "لا" النافية للجنس. ويجوز الرفع في هذا المعطوف عند سيبويه، ووجهه أن يكون معطوفاً على محلي "لا" مع اسمها، فإنهما معاً عنده في محل رفع بالابتداء.

(٦) وسبب الشذوذ: أنه بنى (لمرأة) على الفتح رغم عدم وجود "لا" وهذا البناء شاذ لعدم التركيب. وقيل: الذي سوغ البناء هو نية تكرار "لا" فالمراد: لا رجل ولا امرأة. وهذا عند الأخفش الذي يجيز حذف الحرف ويقاء عمله. ولكن مذهبه غير صحيح.

ومفرداً نعتاً لمبنى يلي فافتح أو انصبين أو ارفع تعدل
وغير ما يلي وغير المفرد لا تبين وانصبه أو الرفع اقصد

٨- نعت اسم "لا" المفرد بنعت متصل.

يجوز في نعت اسم "لا" ثلاثة أوجه إعرابية. وهي:

١- البناء على الفتح^(١). ٢- النصب^(٢). ٣- الرفع^(٣).

وذلك إذا توافرت ثلاثة شروط ، وهي:

١- أن يكون اسم "لا" مفرداً مبنياً.

٢- وأن يكون النعت مفرداً.

٣- وأن يكون النعت متصلاً بالمنعوت فلم يفصل بينهما بفواصل.

مثال ما توافرت فيه الشروط: لا رجل ظريف في الدار، لا رجل
ظريفاً في الدار، لا رجال ظريفون في الدار^(٤).

(١) بناء على أن النعت والمنعوت ركباً تركيب خمسة عشر فأصبحت كالشيء الواحد ثم دخلت عليها "لا" ، فإذا دخلت "لا" على المبنى فإنه يبقى بناؤه وقيل: لأن النعت من تمام المنعوت والمنعوت مبنى فكذا ما هو من تملكه فإنه يبنى مثله.

(٢) مراعاة لمحل اسم "لا" إذ أن محل اسم "لا" النصب.

(٣) مراعاة لمحل "لا" مع اسمها، فمحلها عند سيبويه الرفع على الابتداء. أما غير سيبويه فيقول: مراعاة لمحل اسم "لا" قبل دخول "لا" فمحلها الابتداء. أما "لا" فعامل ضعيف.

(٤) ومنه - عند ابن هشام - : " لا ماء ماء بارداً عندنا " . فيجوز في النعت ثلاثة أوجه. واعتراض بأن النعت يخالف المنعوت، بينما هنا متفقان. أفلا يكون ماء الثانية تأكيداً لفظياً أو بدلاً؟ فقال ابن هشام: إعرابه تأكيداً أو بدلاً خطأ، بل يعرب نعتاً فالماء الثاني غير الأول ، لأنه مقيد ببارد. أما الأول فمطلق؛ فلاختلافهما صح أن يكون نعتاً.

محقرزات:

فإن فقد أحد هذه الشروط: امتنع الفتح^(١)، وجاز وجهان :

١- الرفع ٢- النصب . وذلك في الأحوال الآتية:

١- كما لو كان اسم "لا" مضافاً أو شبيهاً بالمضاف. نحو: لا غلام

سفر ظريفٌ عندنا، لا غلام سفر ظريفاً عندنا.

٢- وكما لو كان النعت ليس مفرداً. نحو: لا رجل قبيحٌ فعله عندنا

لا رجل قبيحاً فعله عندنا.

٣- وكما لو فصل بينهما بفاصل. نحو : لا رجل في الدار ظريفٌ،

لا رجل في الدار ظريفاً.

وأعط "لا" مع همزة استفهام ما تستحق دون الاستفهام

٩- دخول همزة الاستفهام على "لا" النافية للجنس.

١- حكم عمل "لا" بعد دخول همزة الاستفهام.

إذا دخلت همزة الاستفهام على "لا" النافية للجنس لك يتغير الحكم

فتبقى على عملها^(٢). نحو : ألا ماء ماءً بارداً عندنا.

٢- معاني "ألا" المركبة من همزة الاستفهام و "لا" النافية للجنس.

^(١) لأنه لن يكون هناك موجب للفتح؛ إذ أن تركيب النعت والمنعوت قد زال.

^(٢) وكذلك إذا كررت يجوز إعمالها أو إهمالها. نحو: ألا حياةً وألا خوفٌ من الله .

ألا حياةً وألا خوفٌ من الله.

إذا دخلت همزة الاستفهام على "لا" النافية للجنس فإن معنى هذين الحرفين يكون على ثلاثة أضرب، وهي:

- ١- أن يبقى الحرفان على معنييهما (الاستفهام والنفي) نحو: ألا حلم لك؟. ألا صديق لزيد؟. ومنه:
ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي^(١)

ملحوظة:

وبقاء الحرفين على معنييهما الاستفهام والنفي قليل، حتى عدّه أبو على الشلوبين غير واقع^(٢).

- ٢- أن يراد بالحرفين التوبيخ والإنكار^(٣). وهذا هو الغالب. نحو ألا انزجار عن المعاصي. ومنه^(٤):

ألا ارعواء لمن ولت شببته وأننت بمشيب بعده هرم^(٥)

(١) الشاهد فيه - قوله "ألا اصطبار" فقد عامل "لا" بعد دخول همزة الاستفهام مثل ما كان يعاملها قبل دخولها والمراد من الهمزة: الاستفهام، ومن "لا": النفي، فيكون معنى الحرفين مع الاستفهام عن النفي. أينقي عن سلمى للصبر أم تتجاد.

(٢) فلكونه قليل لحل الشلوبين لم يجد لديه شواهد تؤكد وقوعه.

(٣) وقال بعضهم: إن المفيد للإنكار والتوبيخ هو الهمزة فقط. ولما "لا" فهي باقية على معناها وهو النفي.

(٤) ومنه أيضاً: قول الشاعر: ألا طعاناً أفرسان عادية إلا تجشؤكم حول التناير

(٥) الشاهد فيه - قوله: "ألا ارعواء" فقد أبقي "لا" النافية عليها الذي تستحقه مع دخول همزة الاستفهام عليها، مع أنه قصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار.

٣- أن يراد بالحرفين التمني^(١). وهذا هو الكثير. نحو: ألا ماء ماءً بارداً فأشربه^(٢). ومنه:

ألا عُمَرَ وَلَيَّ مُسْتَطَاعٌ رَجُوعُهُ فَيَرَأْبُ مَا أَثَاتَ يَدُ الْغَفْلَاتِ^(٣)

ملحوظة:

وإذا أريد بالحرفين (ألا) التمني فقد اختلف النحويون في ثلاثة أمور، وهي:

- ١- هل لها خبر أو ليس لها خبر.
- ٢- هل تجوز مراعاة محلها مع اسمها عند العطف أو الوصف أم لا.

٣- هل يجوز إلغاؤها إذا تكررت أم لا؟

وكان الخلاف على النحو التالي:

- ١- مذهب سيبويه والخليل : لا خبر لـ "ألا" ؛ لأنها بمنزلة "أتمنى" ، "و" "أتمنى" فعل فلا خبر له. وهما بمنزلة "ليت"، فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها؛ لأن "ليت" لا تتركب مع اسمها. ولا

(١) وقيل: إن الذي أفاد التمني الهمزة فقط. ولما "لا" فهي باقية على معناها.

(٢) "ألا" هنا للتمني بدليل نصب الفعل المضارع "أشربه" بفاء السببية في سياقها. فلو لم تكن للتمني فلا وجه لنصب المضارع.

(٣) لشاهد فيه- قوله: "ألا عُمَرَ" فقد أريد من همزة الاستفهام مع "لا" مجرد التمني، وهذا كثير في كلام العرب. ومما يدل على كون "ألا" للتمني في هذا البيت نصب المضارع بعد فاء السببية في جوابه.

يجوز إلغاؤها إذا تكررت؛ لأن "ليت" إذا كررت لا تلغى، بل تعمل.

٢- مذهب المازني والمبرد: لها خبر، وتجاوز مراعاة محلها مع اسمها، ويجوز إلغاؤها إذا تكررت . واستشهدوا بقول الشاعر .

ألا عُمَر وَلِيَّ مُسْتَطَاعَ رَجوعُهُ فِيرَأَبَ مَا أَثَاتَ يَدِ الْغَفَلَاتِ

ووجه الاستشهاد: أن قوله "مستطاع" يجوز فيه وجهان، وهما:

١- أن يعرب خبراً لـ "لا" النافية للجنس، و " رجوعه" نائب فاعل.

(رجوعه: في كلا الوجهين يعرب نائباً عن الفاعل).

٢- أو أن يعرب صفة لِعُمَرَ تابع لمحل "لا" مع اسمها؛ لأن محلها

الرفع بالابتداء. فيلزم من هذين الوجهين أحد أمرين :

١- ثبوت خبر لـ "ألا" التي بمعنى التمني.

٢- أو مراعاة محلها مع اسمها. وهذا على مذهبهما جائز .

قال أنصار سيبويه: إنه لا يتعين في "مستطاع" أن يكون خبراً أو

صفة فقط، بل يجوز فيه إعراب ثالث، وهو : أن "مستطاع" : خبر

مقدم . و" رجوعه" مبتدأ مؤخر. والجملة في محل نصب صفة

ثانية لـ "عُمَر". وعلى هذا فلا خبر لـ "ألا" ولم يراع محل "لا" مع

اسمها. ويسقط استدلال المازني والمبرد لتطرق الاحتمال إليه؛ لأن

الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

١٠- "ألا" البسيطة^(١) التي لا تعمل .

ترد "ألا" البسيطة التي لا عمل لها^(٢) على النحو التالي:

١- للتنبية والاستفتاح: وحينئذ تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية.

نحو "ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم"^(٣) ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم^(٤).

٢- للعرض أو التحضيض^(٥): وحينئذ تختص بالجمل الفعلية^(٦)

فقط، فلا تدخل على الجمل الاسمية. نحو: "ألا تحبون أن يغفر الله لكم"^(٧)، "ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم"!

وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر إذا المراد مع سقوطه ظاهر

(١) هذا الموضوع لا علاقة له بـ"ألا" النافية للجنس. وإنما أحضره لينبه على أنه ليس كل لفظ "ألا" مركباً من همزة الاستفهام، و"ألا" النافية للجنس، بل قد يكون هذا اللفظ بسيطاً لم يركب من شيء إنما هدفه التنبيه أو العرض.

(٢) أهملت "ألا" البسيطة لعدم اختصاصها بالجمل الاسمية، إذ أنها تدخل على الجمل الفعلية أيضاً.

(٣) هذا مثال على دخولها على الجملة الاسمية. والكثير حينئذ أن يقع بعدها "إن" المكسورة.

(٤) هذا مثال على دخولها على الجملة الفعلية. فالأصل: ألا ليس مصروفاً عنهم يوم يأتيهم. (أي: العذاب).

(٥) العرض: طلب بلين ورفق. نحو: ألا تصحبني إلى عمر. التحضيض: طلب بحث وإزعاج. نحو: ألا تذهب إلى المسجد.

(٦) وحينئذ إما أن يظهر الفعل بعدها كالآيتين أو أن لا يظهر بعدها فيكون مقراً. ومنه ألا رجلاً جزاه الله خيراً.

(٧) "ألا" مشتمل مثل بهذه الآية على أنها للعرض، ولكن التحضيض ظاهر فيها.

١١- حكم نكر " لا " النافية للجنس وحذفه.

لخبر " لا " النافية للجنس حالتان، وهما:

١- أن يجهل الخبر لو حذف: وحينئذٍ يجب نكره. نحو: لا أحد غيرُ من الله عز وجل.

٢- أو أن يعلم الخبر ويعرف. نحو: " ولو ترى إذ فرعوا فلا فوت "، قالوا لا ضمير، إنا إلى ربنا منقلبون^(١): وحينئذٍ فقد اختلف كلام العرب على النحو التالي:

١- عند الحجازيين: الكثير جذف للخبر إذا علم^(٢). ويجوز بقلة نكره.

٢- عند التميميين والطائيين: يجب حذفه ولا يجوز مطلقاً نكره.

(١) تقدير الخبر في الآية الأولى : لا فوت لهم. وفي الآية الثانية لا ضمير علينا.

(٢) ويكون حذف الخبر عندهم أكثر إذا كان مع " لا ". نحو: لا إله إلا الله. لا قس إلا على. ولا سيف إلا ذو الفقار. وقد اختلف النحويون في إعراب جملة: " لا إله إلا الله " على النحو التالي:

١- المشهور : لا : نافية للجنس علملة عمل إن. إله : اسم " لا " مبني على الفتح في محل نصب. وخبر " لا " محذوف والتقدير: لا إله لنا أو إله موجود. إلا: أداة استثناء. الله: تليق بالجلالة بدل من الضمير المستكن في خبر " لا ".

١- وأعرابها الزمخشري على أنه لا حذف فيها . وذلك على النحو التالي:

إن الأصل : الله إله " والله " مبتدأ مؤخر. ثم جئ بآداة الحصر (إلا)، وقدم الخبر على المبتدأ. وركب الخبر مع " لا " كما ركب المبتدأ معهما في نحو : لا رجل في الدار. فأصبحت : لا إله إلا الله. فـ " الله " مبتدأ مؤخر. و" إله " خبر مقدم. وقد رجح بعضهم هذا الإعراب؛ لسلامته من دعوى الحذف، وسلامته من دعوى إبدال ما لا يحل محل المبدل منه فخير " لا " لا بد أن يكون نكره و " الله " معرفة فلا يصح جعل " الله " بدلا من خبر " لا " ورده آخرون ؛ لأنه ركب الخبر مع " لا " . بينما الصحيح أنه يركب مع " لا " إلا المبتدأ.

باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فتتصبهما مفعولين (ظن وأخواتها)

انصب بفعل القلب جزأى ابتدا أعنى: "رأى، خال، علمت، وجد"
 "ظن حميت، وزعمت" مع "عدّ حجا، درى وجعل" اللذ كـ: "اعتقد"
 و" هب تعلم" والتي كـ: "صيرا" أيضا بها انصب مبتدأ وخبرا
 ١- عملها.

ظن وأخواتها هي القسم الثالث من الأفعال الناسخة، وهى تدخل
 على المبتدأ والخبر^(١) فتتصبهما مفعولين^(٢) بعد استيفاء فاعلها.
 نحو: ظننت زيدا كريماً.

^(١) يرى الجمهور أن المنصوبين بعد ظن وأخواتها منصوبان على أفعال مفعولان لظن أصلهما
 مبتدأ وخبر. بينما يرى السبيلي أن المنصوبين بعد ظن وأخواتها ليسا في الأصل مبتدأ وخبر،
 بل هما كمفعولى "أعطى". نحو: أعطيت زيدا الكتاب. فليس أصلهما مبتدأ وخبر بليل قولنا:
 ظننت زيدا صرا. فلو قلنا: زيد عمرو لم يصح هذا الكلام إلا على التشبيه بينما المتكلم لم
 يقصد التشبيه. ورد عليه بأن المتكلم قصد التشبيه فالمراد: زيد يشبه عمرا. ولولا ذلك التشبه
 لما حصل هذا الظن (ظننت زيدا صرا) فيسبب تشابههما ظننت أحدهما الآخر.

^(٢) يرى القراء أن المنصوب الثاني في نحو: ظننت زيدا قائما. ليس مفعولا ثانيا، وإنما نصب
 على التشبيه بالحال، لأن المنصوب الثاني في هذا الباب يأتي جملة. نحو: ظننت زيدا يذكر
 دروسه. يأتي شبه جملة. نحو: ظننت زيدا في الدار أو عندك ويأتي مفردا، فهو كالحال في
 هذا فصب على أنه يشبه الحال. ورد عليه: ١- بأن المنصوب الثاني يأتي معرفة. نحو:
 ظننت زيدا أخاك. ٢- ويأتي ضميرا. نحو زيد ظننتكه. ٣- يأتي جامدا. نحو: ظننت زيدا
 أسدا. ٤- ولا يستغنى عنه. فالمفعول الثاني يخالف في هذه الأمور فلا مشابهة.

٢- أنواع أفعال هذا الباب.

أفعال هذا الباب نوعان، وهما:

١- أفعال القلوب^(١) . نحو: ظننت زيدا كريماً، إخال زيدا كريماً.

٢- أفعال التصيير والتحويل^(٢) . نحو: صيرت الطين خزفاً.

٣- أقسام الأفعال القلبية

ليس كل فعل ينصب المفعولين، بل هي على ثلاثة أقسام:

١- لازم. نحو : فكر تفكر، جبن ، حقد، خاف، حزن: فكر محمد
في الأمر.

٢- ومتعدٍ لواحد. نحو : عرف، فهم، أحب، كره، اتهم، قصد، رأى
من رأى: عرف محمد الأمر.

٣- ومتعدٍ لاثنتين. وهو المقصود بهذا الباب، وينقسم المتعدي لاثنتين
أربعة أقسام:

أ- ما يفيد في الخبر يقينا، وهو أربعة : وجد، ألقى، تعلم- بمعنى
اعلم-، درى.

ب- ما يفيد في الخبر رجحانا، وهو خمسة أفعال: جعل، حجا، عدّ،
هبّ، رغم .

ج- ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين، واثتان: رأى، علم.

(١) سميت بهذا الاسم؛ لأن معانيها قائمة بالقلب. فمعناها: اعتقد.

(٢) سميت بهذا الاسم؛ لأنها تفيد التحويل والانتقال من حال إلى حال.

د- ما يرد بالوجهين والغالب للرجحان، وهو ثلاثة: ظن، حسب،
خال.

وإليك التفصيل:

انصب بفعل القلب جزأى ابتدا أعنى: :،،، "وجلد
.....،،،، "لرى".....

أ- ما يفيد في الخبر يقينا، وهو أربعة:

١- وجد^(١). نحو: وجدت زيدا كريما. ومنه: "تجدوه عند الله هو
خيرا وأعظم أجرا".

٢- ألفى . نحو ألفيت زيدا قائما. ومنه: "إنهم ألفوا آباءهم
ضالين"^(٢).

٣- تعلم - بمعنى اعلم^(٣) - . ومنه:

تعلم شفاء النفس قهرَ عذوها فبالغ بلطف في التحيل^(١) والمكر

(١) إذا كانت وجد لا تفيد اليقين، وإنما تفيد أصاب وحصل فإنها تتعدى لمفعول
واحد. نحو: أضعت مالى فوجدته. وإن كانت تفيد حزن أو حقد أو استغنى فإنها
تكون لازمة. نحو: وجد زيد: أى حزن، وجد زيد على فلان: أى حقد . وجد
زيد: أى استغنى ومصدر التي لليقين: وجود أو وجدان. والتي بمعنى أصاب:
وجود أو وجدان. والتي بمعنى حزن. وجدا. وبمعنى حقد: مودة. والتي بمعنى
استغنى: جدة.

(٢) ومنه قول الشاعر: قد جربوه فالفوه للمغيث إذا ما للروع عم فلا يلوى على أحد

(٣) هو فعل جامد ملازم لصيغة الأمر خلافا لمن قال إنه يأتي منه الماضي (تعلم) وهو بمعنى اعلم.

ملحوظة:

والأكثر في هذا الفعل أن يقع على "أن" وصلتها^(٢). نحو: تعلم أن محمداً مجتهد. ومنه:

فقلت تعلم أن للصيد غرةً وإلا تضعيها فإنك قاتله^(٣)

٤- درى. نحو: دريت محمداً مجتهداً. ومنه:

دريت الوفى العهد يا عرو فاغتبط فإن اغتباطا بالوفاء حميد^(٤)

ملحوظة:

القليل في هذا الفعل أن ينصب المفعولين بنفسه. نحو: دريت محمداً مجتهداً. والأكثر فيه أن يتعدى بحرف الجر. نحو: دريت بالأمر. أى: علمت به. وإذا دخلت عليه همزة التعديّة أو النقل تعدى لمفعولين: الأول بنفسه والثاني بحرف جر. ومنه: "قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا أدراكم به".

....،، و "زعمت مع "عدّ" "حجا"....، و "جعل" اللذك: "اعتقد"

و "هَبْ"،
.....

(١) الشاهد فيه - قوله: "تعلم شفاء النفس قهر عدوها" فقد ورد فيه "تعلم" وهو

بمعنى "علم" ونصب به مفعولين. و"تعلم" من الأفعال التي تغيد في الخبر يقينا.

(٢) لاشتمال صلتها على المسند والممند إليه (المبتدأ والخبر) وتكون "أن" مع صلتها في توليد مصدر سنّ مسند مفعولى "تعلم".

(٣) الشاهد فيه - قوله: "تعلم أن للصيد غرة" فقد استعمل "تعلم" بمعنى "اعلم"، وقد

عداها إلى المفعولين "بأن" المؤكدة وصلتها، هذا هو الكثير في استعمالها.

(٤) الشاهد فيه - قوله: دريت الوفى. فإن "درى" فعل دال على يقين، وقد نصب

مفعولين: الأول - الناء التي وقعت نائب فاعل..، والثاني - قوله "الوفى".

ب- ما يفيد في الخبر رجحاناً، وهو خمسة أفعال:

١- جعل - التي بمعنى اعتقد^(١) - ومنه: " وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً".

٢- حجا^(٢). نحو : حجوت زيدا كريما. ومنه:

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة حتى أملت بنا يوما ملومات^(٣)

٣- عدّ. نحو : عدت زيدا كريما. ومنه :

فلا تعدد المولى شريك في الغنى ولكنما المولى شريك في العدم^(٤)

٤- هب. نحو: هب زيدا كريما. ومنه:

فقلت: أجرني أبا مالك وإلا فهني امرأ هالكا^(٥)

(١) لجعل عدة معان منها: شرع وأنشأ فهي من أفعال المقاربة، أوجد نحو: وجعل

الظلمات والنور أو أوجب نحو: جعلت للعامل كذا كذا. فتتعدى لمفعول واحد.

(٢) حجا لها عدة معان: ١- غلب في المحاجة: حجوت زيدا ٢- قصد: حجوت مكة.

٣- ردّ: حجوت السائل. فتتعدى لواحد. ٤- أقام: حجوت بالمكان.

٥- بخل: حجوت بالمال فتكون لازمة.

(٣) الشاهد فيه - قوله: "أحجو أبا عمرو أخا" فقد استعمل المضارع من "حجا"

بمعنى الرجحان، ونصب به مفعولين أحدهما "أبا عمرو" والآخر "أخا ثقة".

(٤) الشاهد فيه - قوله: " فلا تعدد المولى شريكا " فقد استعمل المضارع من "عدّ"

بمعنى الرجحان، ونصب به مفعولين: أحدهما "المولى" والآخر "شريك".

(٥) الشاهد فيه قوله: فهني امرأ " فإن "هب" فيه معنى الرجحان، وقد نصب به

مفعولين: أحدهما باء المنكلم، والآخر "امرأ".

ملحوظة:

والقليل أن تتعدى "هَبْ" إلى المفعولين بواسطة "أَنْ": ومنه: هَبْ
أَنْ أَبَانَا كَانَ حَمَاراً أَوْ حَجْراً فِي الْيَمِّ.

٥- زعم. نحو: زعم محمد زيدا كريما. ومنه:

زعمتني شيخا ولست بشيخ إنما الشيخ من يدب ديبيا^(١)

ملحوظة:

والأكثر أن يقع هذا الفعل على "أَنْ"، و "أَنْ" وصلتهما. نحو: زعم
الذين كفروا أَنْ لَنْ يبعثوا ومنه:

وقد زعمت أنني تغيرت بعدها ومن ذا الذي يا عزُّ لا يتغير^(٢)

ج- ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين، وهو اثنان:

١- رأى^(٣). نحو: رأيت زيدا أخاك. رأيت محمدا صادقا. ومنه: "

إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا"^(٤).

٢- علم^(٥). نحو: علمت زيدا أخاك. ومنه:

(١) الشاهد فيه قوله: "زعمتني شيخا" فإن "زعم" فيه بمعنى الرجحان، وقد نصب به مفعولين: أحدهما ياء المتكلم، والآخر "شيخا".

(٢) الشاهد فيه قوله: "زعمت أنني تغيرت" فقد استعمل "زعم" بمعنى الرجحان، وعداه إلى مفعوليه بواسطة "أَنْ" وهذا عند الجمهور هو الكثير.

(٣) إذا كانت رأى بمعنى أبصر: رأيت زيدا. فإنها تتعدى لمفعول ولحد فقط.

(٤) الأولى للرجحان والثانية لليقين بدليل أن ابن هشام اكتفى بهذه الآية تمثيلا على الوجهين، ولو كانت كلامهما لليقين لمثل بآية أخرى للرجحان، فلما لم يعمل ذلك علمنا أن في الآية "رأى" وردت على الوجهين حتى إن المعنى يؤكد ذلك.

(٥) إذا كانت "علم" بمعنى عرف تحت لمفعول ولحد فقط. نحو: علمت النحو. ومنه "والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا".

من استعمالها لليقين: "فاعلم أنه لا إله إلا الله".

ومن استعمالها للرجحان : " فإن علمتموهن مؤمنات"^(١).

انصب بفعل القلب جزأي ابتداء أعني: " خال "

"ظن" ، "حسبت" ،.....، ، ، ،

د - ما يرد بالوجهين والغالب كونه للرجحان ، وهو ثلاثة :

١- ظن. نحو : " قال ما أظن أن تبدي هذه أبدا وما أظن الساعة

قائمة " ومنه :

ظننك-إن شئت لظي الحرب-صاليا فعدت فيمن كان عنها معردا^(٢)

ومن ورودها لليقين: "الذين يظنون أنهم ملائكة ربهم وأنتهم إليه

راجعون" ، "وظن دلود أنما فتناه".

٢-حسب. من وردها للرجحان : "يحسبهم الجاهل أغنياء من

التعفف" ومنه:

^(١) قال بعضهم : " علم " في هذه الآية لليقين ، ولكن الصحيح أنه للرجحان ؛ لأن

اليقين لا يوصل إليه إلا بالكشف على القلوب ، والقلوب لا يعلمها إلا الله ،

فيكني مجرد الظن أنهن مؤمنات.

^(٢) الشاهد فيه-قوله: ظننك... صاليا فقد استعمل "ظن" بمعنى للرجحان ، ونصب

به مفعولين : أحدهما كاف الخطاب والآخر " صاليا.

وكنّا حسينا كل بيضاء شحمة عشية لاقينا جذام وحمير^(١)

ومن وردّها لليقين - وهو قليل:

حسبت التقى والجود خير تجارة ربّاحا إذا ما المرء أصبح ثاقلا^(٢)

٣- خال. من وردّها للرجحان:

إخالك^(٣) إن لم تغضض الطرف ذا هوي يسومك ما لا يستطاع من الوجد^(٤)

ومن وردّها لليقين:

ما - خلّتي - زلت بعدكم ضمنا أشكو إليكم حموة الألم^(٥)

(١) الشاهد فيه - قوله: " حسينا كل بيضاء شحمة " فقد استعمل "حسب" بمعنى

الرجحان، ونصب به مفعولين: أحدهما " كل بيضاء " والآخر " شحمة .

(٢) الشاهد فيه - قوله: " حسبت التقى خير " فقد استعمل "حسبت" بمعنى علمت

وتيقنت، ونصب به مفعولين: أحدهما "التقى" والآخر "خير تجارة .

(٣) مضارع خال القياسي أخال ويخال: خال محمد فأنا أخال وهو يخال. لكنهم

كسروا الهمزة فقالوا: إخال.

(٤) الشاهد فيه - قوله: " إخالك .. ذا هوي " فقد استعمل مضارع "خال" بمعنى

الرجحان " ونصب به مفعولين: الأول: كاف الخطاب، والثاني: " ذا هوي " .

(٥) الشاهد فيه - قوله: "خلّتي... ضمنا" فقد استعمل "خال" بمعنى اليقين، ونصب به

مفعولين: الأول: يا المتكلم، والثاني "ضمنا". وترتيب البيت: خلّتي ضمنا

بعدكم مازلت أشكو إليكم حموة الألم. وقد ذكر صاحب "عدة المسالك" وصاحب

"ضياء المسالك" أن خال في هذا البيت للرجحان؛ ولكن يظهر أن هذا خطأ بديل

أن المؤلف ابن هشام لم يورد بيتا غيره وبالتالي يتعين أن يكون هذا البيت دالا

على اليقين؛ لأنه لا يمكن أن يترك ابن هشام اليقين دون تمثيل، وهذا ما سار

عليه صاحب " التصريح على التوضيح " .

٤- ورود هذه الأفعال القلبية متعدية لواحد أو لآزمه.

ترد خمسة أفعال قلبية لمعان أخرى غير اليقين والرجحان : وحينئذ

لا تنصب مفعولين ، بل يكون عملها علي النحو التالي :

أ - تتعدي لواحد : وذلك علي النحو التالي :

١- إذا كانت " علم " بمعني : عرف^(١). نحو : " والله أخرجكم من

بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً " أي: لا تعرفون.

٢- وإذا كانت " ظن " بمعني : اتهم نحو : سرق مالي فظننت زيداً.

ومنه: " وما هو علي الغيب بضنين "^(٢).

٣- وإذا كانت " رأي " بمعني: الرأي والمذهب. نحو : رأي أبو

حنيفة حل كذا^(٣) ، ورأي الشافعي حرمة.

٤- وإذا كانت "حجا" بمعني : قصد. نحو : حجوت بيت الله.

ب - وتكون لازمة : وذلك علي النحو التالي :

إذا كانت " وجد " بمعني حقد أو حزن. نحو : وجد زيد علي فلان

موجدة. أي: حقد عليه. وجد محمدٌ وجداً. أي:حزن.

(١) هناك فرق بين العلم والمعرفة. فالعلم يتعلق بالمركبات. أما المعرفة فتتعلق بالمبسط (المعارف الأولية).

(٢) هذا علي إحدى القراءات. والمراد بظنين: أي بمظنون. أي: بمتهم. والمفعول أصبح نائباً للفاعل وهو ضمير مستتر.

(٣) ويقول بعض النحويين: إنها (رأي) تتعدي لمفعول واحد مرة ومرة تتعدي لمفعولين ؛ لأنك تقول : رأي أبو حنيفة هذا حلالاً.

ملحوظة:

وتُرد هذه الأفعال الخمسة وبقية أفعال القلوب التسعة لمعان آخر غير قلبية وحينئذ لا تتعدي لمفعولين ، بل تتعدي لمفعول واحد فقط^(١). نحو: رأيت الصيد. أي: أصبته في رنته. حجوت السائل. أي: رددته. عدت المال: أي: حسبته. زعمت زيدا. أي: كفته.

وإنما لم يحترز عنها ؛ لأنه لا يشملها قولنا : " أفعال القلوب " ، فهي خارجة عن كونها أفعال القلوب ؛ لأنها لم تعد متعلقة بالقلب. وإنما تعلق بالحواس.

٥- حكم إلحاق رأي الحلمية برأي العلمية.

اختلفت النحويون في حكم إلحاق رأي الحلمية برأي العلمية في نصب المفعولين ، وذلك على النحو التالي :

١- قال بعضهم: لا يجوز إلحاقها "برأي" العلمية ، بل هي ناصبه لمفعول واحد فقط^(٢). ومنه : " رأيتهم لي ساجدين " ، " إنني أراني أعصر خمرا " ، " أني أراني أحمل فوق رأسي خبزا ".

٢- قال ابن مالك وابن هشام : رأي الحلمية ملحقة برأي العلمية فتنصب مفعولين ؛ لتشابههما بجامع الإدراك بالحس الباطني في كليهما. ومنه :

(١) وذلك إذا كان المعنى الذي دلت عليه يتعدى لمفعول واحد. أما لو كان لازما فإنها تصبح أيضا لازمة. نحو : حجا بالمكان : أي أقام به.

(٢) وما يأتي بعد المفعول به يُعرب حالا سواء أكان جملة أم شبهها أم مفردا.

أراهم رفعتي حتى إذا ما تجلّفي الليل وانخزل انخزالاً^(١)

ملحوظة:

مصدر " رأي" الحلمية "الرؤيا" وقد اختلف النحويون هل هذا المصدر خاص "برأي" الحلمية أم لا؟ وذلك علي النحو التالي :

١- قال ابن مالك والحريري : "الرؤيا" مصدر مختص "برأي" الحلمية ، ولا يقع مصدراً لـ"رأي" البصرية مطلقاً^(٢). ومنه :
"هذا تأويل رؤياي من قبل".

٢- قال ابن هشام : "الرؤيا" مصدر مشترك بين رأي الحلمية ورأي البصرية فنقول : رأيت زيدا رؤيا. بديل : قوله تعالى : " وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس"^(٣). فقد قال ابن عباس:
هي رؤيا عين (بصرية).

(١) الشاهد فيه-قوله: "أراهم رفعتي" قد أعمل "أري" الحلمية في مفعولين إلحاقاً لها بالعلمية. والمفعول الأول هو الضمير المتصل ، والثاني "رفعتي". وفي هذا البيت رد علي من قال: لن رأي الحلمية لا تنصب إلا مفعولاً واحداً وما بعده بعد حالاً ؛ ففي هذا البيت "رفعتي" لا يصح إعرابه حالاً ؛ لأنه معرفة.

ورد المخالفون بقولهم : إن "رفعتي" بمعنى "المرفقون" و "المرفقون" وصف و "ال" الدالّة علي الوصف ليست معرفة ، وإما هي زائدة أو موصولة ، فالمرفقون " نكرة فكذلك "رفعتي" ليست معرفة ، لأنها بمعنى "المرفقون" ، "رفعتي" حال نكرة ، حتى وإن كان ظاهرها معرفة. والتكلف واضح في هذا الرد.

(٢) فمصدر رأي البصرية : رؤية فقط.

(٣) يتعين أن تكون الرؤيا هنا بصرية ؛ لأن المراد بها حادثة الإسراء والمعراج وما رآه في هذه الحادثة كان نقطة.

..... والتي كـ : " صيرا " أيضا بها انصب مبتدأ وخبراً .

٦- أفعال التصيير والتحويل .

أفعال التصيير كثيرة ذكر منها ابن هشام سبعة فقط، وهي:

١- جعل . منه : "فجعلناه هباء منثوراً ، وجعلنا نومكم سباتاً" ،
"وجعلنا الليل لباساً ، وجعلنا النهار معاشاً .

٢- رد^(١) . ومنه : " لو يردونكم من بعد إيمانكم كفاراً حسداً من عند أنفسهم " .

٣- ترك^(٢) . ومنه : " وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض " .

٤- اتخذ . ومنه : " واتخذ الله إبراهيم خليلاً " ، " أفرأيت من اتخذ إلهه هواه " .

٥- اتخذ . ومنه : اتخذت غراز إثرهم دليلاً وفروا في الحجاز ليعجزوني^(٣) .

(١) يري بعضهم : أن "رد" لا تنصب إلا مفعولاً واحداً والصحيح أنها تنصب مفعولين ، ومنه :

فرد شعورهن السود بيضاً ورد وجوههن البيض سوداً .

(٢) يري بعضهم : أن "ترك" لا تنصب إلا مفعولاً واحداً . ويرى غيرهم ومنهم ابن مالك : أنها تنصب مفعولين . ومنه :

وربيته حتى إذا ما تركته ألخا القوم واستغني عن المسح شاربه

(٣) الشاهد فيه - قوله : " اتخذت غراز ... دليلاً " فقد استعمل "تخذ" - وهو من أفعال

التصيير - ونصب به مفعولين : أحدهما : " غراز " ، وثانيهما " دليلاً " .

٦- صبر. ومنه: ولعبت طير بهم أبابيل فصيروا مثل كعصف مأكول^(١).

٧- وهب. ومنه: قولهم: " وهبني الله فداك"^(٢).

.....

٧- أحكام هذه الأفعال من حيث العمل.

لهذه الأفعال ثلاثة أحكام ، وهي:

١- الإعمال: وهو واقع في الجميع. في أفعال القلوب وأفعال

التصيير الجامد^(٣) منها والمتصرف.

أ- واجب إذا تقدم العامل علي المعمولين ، وليس بعد العامل معلق

- وهذا خلافا للكوفيين الذين يجيزون الإعمال وعدمه حتى وإن

تقدم العامل - نحو : ظننت زيدا كريماً ، صيرت الطين خزفاً.

ب- جائز: إذا توسط العامل أو تأخر عن المعمولين. نحو: زيدا

ظننت قائماً، زيدا قائماً ظننت.

(١) الشاهد فيه قوله: فصيروا مثل كعصف مأكول استعمل فيه "صبر" بمعنى حول من حالة إلي

حالة أخرى ، ونصب به مفعولين: أولهما- وار الجماعة الذي أنابه عن الفاعل،

وثانيهما - مثل".

(٢) المفعول الأول: بناء المتكلم ، والمفعول الثاني "فداك" ، و "هب" فعل جامد لا

يتصرف ، فهو ملازم لصيغة الماضي.

(٣) الأفعال للجامدة ثلاثة : اثنان منها قليبان وهما : "هب" و "تعلم" وهما ملازمان

للأمر وواحد من أفعال التصيير وهو "وهب" وهو ملازم للماضي.

٣- الإلغاء (الإهمال) : وهو مختص بالأفعال القلبية المتصرفة^(١).
معناه: إبطال العمل لفظاً ومحلاً؛ لضعف العامل بسبب توسطه أو
تأخره نحو: زيدٌ ظننت قائم^(٢)، زيد قائم ظننت^(٣).

حكمة:

جائز إذا توسط العامل أو تأخر عن المعمولين، ويجوز حينئذ
الإعمال أيضاً، وقد يفضل أحدهما علي الآخر وذلك علي النحو
التالي:

١- إذا كان العامل متأخراً: فإن الإلغاء أقوى من الإعمال باتفاق.
نحو: زيدٌ قائمٌ ظننت^(٤).

٢- إذا كان العامل متوسطاً: فقد اختلف فيه النحويون ، وذلك علي
النحو التالي:

أ - ففيل: الإعمال أقوى من الإلغاء^(٥). نحو: زيداً ظننت قائماً.

(١) فلا يدخل أفعال القلوب الجامدة. وكذلك أفعال التصيير سواء المتصرف منها أو
الجامد ؛ لأن الجامد (وهب) لا يتقدم معموله عليه أبداً. وأما المتصرف من
أفعال التصيير فلو تقدم أحد معموليه أو كلاهما وجب الإعمال فقط.
(٢) زيد: مبتدأ. ظننت: جملة معترضة لا محل لها من الإعراب. قائم خبر.
(٣) زيد : مبتدأ. قائم: خبر. ظننت: جملة استئنافية لا محل لها من الأعراب.
(٤) لأنه أصبح هذا العامل ضعيفاً بتأخره عن معموليه كليهما.
(٥) لأن العامل اللفظي (ظننت) أقوى من العامل المعنوي (الابتاء).

ب- وقيل: الإعمال والإلغاء سواء^(١). نحو: زيداً ظننت قائماً. زيد
ظننت قائماً^(٢).

٣- التعليق: وهو مختص بالأفعال القلبية المنصرفة.

معناه: إبطال العمل لفظاً لا محلاً لمجيء ماله صدر الكلام بعده.
حكمة: واجب. وذلك إذا جاء ماله صدر الكلام بعد الفعل القلبي
المتصرف. نحو: ظننت لزيد "قائماً".

ماله صدر الكلام (المعلقات) : ذكر ابن هشام منها ستة^(٣)، وهي :

١- لام الابتداء. نحو: علمت لزيد مجتهد. ومنه: "ولقد علموا لمن
اشتراه ماله في الآخرة من خلاق".

٢- لام القسم. نحو: علمت ليقوم زيد. ومنه:

ولقد علمت لتأتين منيتي إن المنايا لا تطيش سهامها^(٤)

(١) لأن قوة العامل اللفظي جاء ما يضعفها وهو التأخر عن المعمول الأول. كما أن
العامل المعنوي أيضاً ضعيف.

(٢) ملحوظة: إذا تقدم العامل فإنه يجب الإعمال. بينما يري الكوفيون: جواز الإلغاء
وجواز الإعمال. بينما ابن مالك لا يجيز إلا الإعمال مبيناً أنه لا يجوز الإلغاء
إذا كان العامل مقدماً.

(٣) وزاد في شذور المذهب ثلاثة وهي : لعل، إن. لو. ولم يتفق كل النحويين على
هذه المعلقات بل منهم من أخرج: لام للقسم ولا للنافية.

(٤) للشاهد فيه- قوله: "علمت لتأتين" فقد وقع للفعل القلبي قبل لام القسم- وهي لساها
الصدارة- فعلقت عن العمل في لفظ ما بعدها. والجملة من القسم وجوابه في
محل نصب سدت معبد المفعولين.

٣- ما النافية. نحو: علمت ما محمد مجتهد. ومنه: " لقد علمت ما هؤلاء ينطقون " وظنوا ما لهم من محيص.

٤و٥- لا وإن النافيتان الواقعتان في جواب قسم ملفوظ به أو مقدر. نحو: علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو، علمت لا زيد في الدار ولا عمرو، علمت والله إن زيد في الدار، علمت إن زيد في الدار.

٦- الاستفهام. وله صورتان :

١- أن يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة. ومنه: "إن أدري أقرب أم بعيد ما نؤعدون".

٢- أن يكون في الجملة اسم استفهام عمدة كان أو فضلة^(١). والعمدة له أربع صور، وهي :

١- أن يكون اسم الاستفهام هو المبتدأ. ومنه : " لنعلم أي الحزبين أحصى".

٢- أو أن يكون اسم الاستفهام قد أضيف إليه المبتدأ. نحو: علمت أبو من زيد.

٣- أو أن يكون اسم الاستفهام هو الخبر. نحو: علمت أين زيد، علمت متى السفر.

(١) العمدة: ما لا يستغني عنه كالمبتدأ أو الخبر أو ما أضيفا إليه. الفضلة: ما يستغني عنه كالمفاعيل: المفعول المطلق ، المفعول به.

٤- أو أن يكون اسم الاستفهام قد أضيف إليه الخبر. نحو: علمت صبيحة أي يوم سفرك.

والفضلة نحو: " وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون " (١).

ملحوظة:

لا يدخل الإلغاء والتعليق ما يأتي :

١- أفعال التصيير والتحويل (٢) المتصرف منها والجامد.

٢- أفعال القلوب الجامدة (٣).

وإنما يختصان بأفعال القلوب المتصرفة.

ويثبت لتصاريف أفعال القلوب ما للماضي من إعمال وإلغاء وتعليق. نحو: المضارع: أظن زيدا قائماً، زيد أظن قائم، زيد قائم أظن، أظن لزيد قائم.

اسم الفاعل: أنا ظان زيدا قائماً، زيد أنا ظان قائم، زيد قائم أنا ظان، أنا ظان لزيد قائم.

(١) أي منقلب: مفعول مطلق لـ"ينقلبون"، ولا يصح أن نعد "سيعلم" عاملاً فيها؛

لأن أسماء الاستفهام لا يعمل فيها ما قبلها؛ لأن لها الصدارة.

(٢) يجب أن نذكر أنه إنما دخل الإلغاء والتعليق لأفعال القلوب؛ لأنها ضعيفة ليس

لها أثر ظاهر للعيون، فهي قلبية. أما أفعال التصيير فإن علمها ظاهر على

للمفعولين وبتركه العيون. نحو: صيرت الطين خزفاً. ونقول: الطين خزفاً

صيرت. فيجب إعمالها حتى وإن تقدم عليها المفعولان.

(٣) لأنها ليست متصرفة بنفسها فلا يتصرف فيها بإلغاء أو تعليق.

المصدر : يعجبني ظنك زيدا قائماً ، زيدٌ يعجبني ظنك قائم يعجبني
ظنك ما زيد قائم.

اسم المفعول : مررت برجل مظنون أبوه قائماً^(١).

وجوز الإلغاء

..... والتزم التعليق

٨- الفرق بين الإلغاء والتعليق :

يتبين مما سبق أن هناك فروقا بين الإلغاء والتعليق، وذلك من وجهين:

١- أن العامل الملغى ليس له عمل مطلقا لا في اللفظ ولا في

المحل^(٢). بخلاف العامل المعلق الذي له عمل في المحل فقط^(٣)

دون اللفظ بدليل نصب المعطوف عليه في قوله:

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت^(٤).

٢- أن سبب التعليق موجب. فلا يجوز : ظننت ما زيدا قائماً.

(١) أبوه : نائب فاعل ، وهو في الأصل المفعول الأول لظن.

(٢) بدليل أنه لو عطف عليه وجب رفع المعطوف عليه ولم يجر نصبه. نحو : زيد ظننت

كريم وسعيد شجاع.

(٣) بدليل أنه عطف عليه جاز في المعطوف عليه : الرفع إتباعا للفظ أو النصب إتباعا

للمحل. نحو: ظننت لزيد كريم وسعيداً شجاعاً ومثل ابن هشام بقوله: علمت لزيد قائم

وغير ذلك من أموره.

(٤) الشاهد فيه-قوله: " أدري... ما البكا ولا موجعات " فإن " أدري " فعل مضارع ينصب

مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وقد علق عن النصب في لفظ ما بعده؛ لأن المبتدأ

اسم استهتام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله؛ لأن رتبته التصدير، وقد عمل الفعل ":

أدري: النصب في محل هذه الجملة. بدليل عطف "موجعات" بالنصب علي محل الجملة.

وأما سبب الإلغاء فمُجَوِّز^(١). نقول: زيد ظننت قائمٌ ويجوز: زيداً ظننت قائماً.

وجوز الإلغاء لا في الابتداء وانو ضمير الشأن أو لام ابتداء في موهم إلغاء ما تقدما

٩- حكم إلغاء العامل المتقدم.

من المتفق عليه أنه إذا توسط العامل أو تأخر جاز إلغاؤه أو إعماله. وأما إذا تقدم العامل ففي جواز إلغائه خلاف علي النحو التالي:

١- مذهب البصريين وابن هشام: لا يجوز إلغاء العامل المتقدم ، بل يجب إعماله. فلا نقول: ظننت زيد قائم.

٢- مذهب الكوفيين والأخفش: يجوز إلغاء العامل المتقدم مثلما يلغي المتوسط والمتأخر. فيجوز: ظننت زيداً قائماً. ومنه^(٢):

كذلك أدبت حتى صار من خلقي أني رأيت ملاك الشيمة الأدب^(٣)
أرجو وأمل أن تذنو مودتها وما إخال، لدينا منك تنويل^(٤)

(١) أي يجوز الإلغاء كما أنه يجوز مع وجود سببه الإعمال.

(٢) ومنه أيضاً قول الشاعر: فعبرت بعدهم بعيش ناصب وإخال أني لاحق مستتبع
وخرجه سيوبه علي أنه علق باللام ثم حذفه فالتقدير: وإخال إنني لاحق مستتبع.

(٣) الشاهد فيهما - قوله: " رأيت ملاك ... الأدب " وقوله: " إخال ... تنويل " فقد ألغى العامل مع تقدمه ؛ وتمسك بهذا للكوفيون وخرجه البصريون علي ثلاثة تخریجات:

تخريج البصريين لهذين البيتين: يخرجونهما علي أحد ثلاثة أوجه، وهي:

١- أن يكون هذان البيتان من باب التعليق: فتقدر لام ابتداء تعلق الفعل عن العمل، ثم تحذف اللام ويبقى حكمها (التعليق) فالأصل: لملك، للدنيا.

٢- أن يكون هذان البيتان من باب الإلغاء: وليس المراد بالإلغاء هو التوسط بين المعمولين فقط^(١). بل المراد أن مجرد توسط العامل مجيز للإلغاء سواء توسط العامل في الكلام أو بين المعمولين. نحو: متي ظننت زيد قائم؟ وفي هذين البيتين لم يقع العامل في الصدارة فالغي^(٢).

٣- أن يكون هذان البيتان من باب الإعمال: علي أن المفعول الأول ضمير الشأن محذوف، والجملة بعد العامل فسي محل نصب المفعول الثاني. والتقدير: أني رأيت، وما إخاله. وضمير الشأن يحذف كثيرا بعد النواسخ. كقولهم: إن بك زيد مأخوذ.

ولا تجز هنا بلا دليل · سقوط مفعولين أو مفعول

(١) ولا يقصد به أيضا الإلغاء الذي يعنيه الكوفيون وهو أنه يجوز إلغاء العامل المتقدم بلا سبب، بل هذا الإلغاء له سبب وهو التوسط في الكلام.

(٢) فالعامل "رأيت" تقدم عليه "أن" واسمها. والعامل "إخال" تقدم عليه الواو و"ما"

١٠ - حكم حذف المفعولين كليهما أو أحدهما

يختلف حذف المفعولين أو أحدهما وذلك بالنظر إلى نوع الحذف، وذلك على النحو التالي:

١ - الحذف اختصاراً (أى: للدليل).

إذا كان الحذف اختصاراً (الدليل) فلا يخلو من:

أ- أن يحذف المفعولان جميعاً: وهذا جائز بالإجماع. نحو: "أين

شركائي الذين كنتم تزعمون" أى: تزعمونهم شركائي. ومنه:

بأى كتاب أم بأية سنة ترى حبيهم عاراً على وتحسب^(١)

ب- أو أن تحذف أحد المفعولين: وقد اختلف النحويون فى حكم هذا

الحذف على النحو التالي:

١- مذهب ابن ملكون: يمتنع حذفه^(٢).

٢- مذهب الجمهور: يجوز حذفه. نحو: "ولا تحسبن الذين ييخولون

بما أتاهم الله من فضله هو خيراً لهم" ومنه:

ولقد نزلت فلا تظنى غيره منى بمنزلة المحب المكرم^(٣)

(١) الشاهد فيه - قوله: "وتحسب" فقد حذف المفعولان لدلالة الكلام السابق عليهما

والتقدير: وتحسبه عاراً على. وهذا جائز.

(٢) لأن المفعول مطلوب فى جهتين: ١- من جهة الفعل العامل فيه. ٢- ومن جهة

الجملة؛ لأنه إما مبتدأ أو خبر فلما تكرر الطلب عليه امتنع حذفه، ورد عليه

الجمهور بأنه يجوز حذف خبر كان وهو مطلوب من جهتين.

(٣) الشاهد فيه - قوله: "فلا تظنى غيره" فقد حذف المفعول لثالى اختصاراً والتقدير

وافتحاً أو خاصلاً. وهذا جائز عند الجمهور خلافاً لابن ملكون.

٢- الحذف اقتصاراً (أى: لغير دليل).

إذا كان الحذف اقتصاراً (لغير دليل) فلا يخلو من:

أ- أن يحذف المفعولان جميعاً: وقد اختلف النحويون فى حكم هذا الحذف، وذلك على النحو التالى:

١- مذهب سيويوه والأخش وابن خروف: المنع مطلقاً^(١). واختاره ابن مالك.

٢- مذهب الأكثرين: الإجازة مطلقاً؛ لورود ذلك فى أفعال الظن واليقين. ومنه: "والله يعلم وأنتم لا تعلمون" "أعنده علم الغيب فهو يرى، "وظننتم ظن السوء". وقولهم من يسمع يخل.

٣- مذهب الأعلام الشنتمرى: يجوز فى أفعال الظن دون أفعال اليقين.

ب- أو أن يحذف أحد المفعولين: وهذا ممتنع بالإجماع^(٢).

.....
وأجرى القول كـ: "ظن" مطلقاً عند سليم نحو: "قل ذا مشفقاً"

(١) لعدم وجود الدليل الذى يعين المحذوف ومذهبهم أرجح فقد خرجوا أدلة المجيزين على أنها من الحذف اختصاراً لوجود الدليل على المحذوف مقالباً أو حالياً.

(٢) لأن المعولين فى هذا الباب بمنزلة المفعول للواحد. فلو حذف واحد منهما فكأنه حذف جزء من كلمة وهذا لا يصح.

١١- إجراء القول مجرى ظن.

مقدمة:

الجملة^(١) الواقعة بعد القول لا تخلو من حالتين:

١- أن تكون فعلية: وحينئذ تحكى وجوباً عند جميع العرب. نحو:
قال محمد: جاء على.

٢- أو تكون اسمية: وحينئذ تحكى جوازاً عند بعض العرب نحو:
قال محمد: زيد قائم^(٢). ويجوز - أيضاً - إجراء القول مجرى
"الظن" فينصب المبتدأ والخبر. وللعرب فى ذلك مذهبان:

بنو سليم: يجرون القول مجرى الظن مطلقاً دون أى شرط،
فينصبون المبتدأ والخبر مفعولين. نحو: قل زيدا جالساً، أنا قائم
زيداً مجتهداً، قلت زيدا مجتهداً.

وكـ: "تظن" اجعل تقول "إن ولى مستفهما به ولم ينفصل
٢- جمهور العرب: يجرون القول مجرى الظن، وذلك إذا توافرت
عدة شروط، والشروط هي:

١- أن يكون الفعل مضارعاً.

٢- وأن يكون مسنداً للمخاطب. (تقول).

(١) إذا وقع المفرد بعد القول فلا يخلو من أمرين:

١- إذا كان معناه معنى جملة: فلا يحكى، بل ينصب على أنه مفعول به نحو: قلت
شعراً. قلت كلاماً. قلت خطبة.

٢- وإذا أريد لفظ ذلك المفرد وحروفه: فيحكى نحو: قال سعيد: "محمد".

(٢) وإذا حكيت الجملة فإنها تكون فى محل نصب مفعول القول.

٣- وان يكون زمنه الحال - عند ابن مالك - واعترض عليه أبو حيان بأنه يجوز - أيضاً - أن يكون زمنه الاستقبال. ومنه: أما الرحيل فدون بعد غد فمتى نقول الدار تجمعنا^(١) ٤- وأن يتقدمه استفهام:

إما بحرف. نحو: أتقول زيدا قائماً؟. ومنه: سمع الكسائي: أتقول للعميان عقلاً؟ أو باسم. ومنه:

علام نقول الرمح ينقل عاتقى إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرت^(٢) أما الرحيل فدون بعد غد فمتى نقول الدار تجمعنا^(٣) ولم ينفصل

بغير ظرف أو كظرف أو عمل وإن ببعض ذى فصلت يحتمل

٥- وأن يتصلا - عند سيبويه والأخفش -

(١) الشاهد فيه - قوله: "فمتى نقول الدار" فقد استعمل "نقول" بمعنى "تظن" ونصب به مفعولين: ١- "الدار" ٢- جملة "تجمعنا" و"نقول" هنا ليست للزمن الحاضر بل للمستقبل بدليل تعلق "متى" التي تدل على الاستقبال "بنقول" ورد عليه ابن هشام بأن كلام أبي حيان ساقط، لأن "متى" ليس ظرفاً "لنقول" فليس السؤال عن وقت القول، بل السؤال عن وقت الاجتماع، فهو ظرف "لتجمعنا"، فالمحب يسأل عن وقت الاجتماع لا وقت القول والظن.

(٢) الشاهد فيه - قوله: "علام نقول الرمح ينقل" فقد استعمل "نقول" استعمال "ظن"، ونصب به مفعولين: ١- "الرمح" ٢- جملة "ينقل". وقد ورد "نقول" معتمداً على اسم استفهام.

(٣) الشاهد فيه - قوله: "فمتى نقول الدار تجمعنا" فقد استعمل "نقول" بمعنى "تظن" ونصب به مفعولين، وذلك بعد اسم استفهام.

وإذا فصل بين الاستفهام والتقول بفواصل فلا يخلو الفاصل من أن يكون:

١- ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو أحد المعمولين أو معمول أحدهما:
وحيئنذ لا يضر هذا الفصل فيجرب القول مجرى الظن. نحو:
أعندك تقول زيدا جالسا، أفي الدار تقول زيدا جالسا. أجالسا
تقول زيدا، أمسرعا تقول زيدا منطلقا. ومنه:

أبعد بعد تقول الدار جامعة شملى بهم أم تقول البعد محتوما^(١)
أجهالا تقول بنى لوى لعمر أبيبك أم متجاهلينا^(٢)

٢- أو غيرهم: وحيئنذ:

١- على مذهب سيبويه والأخفش: تجب الحكاية ولا يجرب القول
مجربى الظن^(٣). نحو: ألأنت تقول: زيد منطلق.

(١) الشاهد فيه - قوله: "أبعد بعد تقول" فقد استعمل القول بمعنى "تظن" ونصب
مفعولين: ١- "الدار" ٢- "جامعة" رغم أنه فصل عن الاستفهام بالظرف.
(٢) الشاهد فيه - قوله: "أجهالا تقول بنى" فقد استعمل القول بمعنى "تظن" ونصب
مفعولين: ١- "بنى". ٢- "جهالا". رغم أنه فصل عن الاستفهام بالمفعول
الثاني.

(٣) هذا الخلاف حدث حينما أعرب الضمير مبتدأ وتقول خبره وهو عامل فى
المفعولين بعده عند الجمهور، مع جواز الحكاية لكن لو أعرب الضمير فاعلا
لفعل محذوف يفسره ما بعده وأعرب تقول (الذى بعد الضمير) مفسرا، وأن
المفعولين بعده عمل فيهما للفعل المحذوف، فإنه يجوز بالإجماع إجراء القول
مجربى ظن لاتصال الاستفهام بالقول حتى وإن كان محذوفا.

٢- وعلى مذهب الجمهور: تجوز الحكاية ويجوز إجراء القول مجرى الظن^(١) نحو: أنت تقول زيداً منطلقاً.

٦- وألا يتعدى باللام - عند السهيلي -.

فإذا تعدى القول باللام: وجبت الحكاية ولا يجرى القول مجرى الظن^(٢) - عند السهيلي - نحو: أنتقول لزيد: عمرو منطلق.

ملحوظة:

هذه الشروط إذا توافرت فإنه يجوز إجراء القول مجرى الظن، ويجوز بالإضافة لذلك الحكاية. ومنه: قراءة الأخوين: "أم تقولون إن إبراهيم"^(٣) ورواية:

علام تقول الرمحُ يتقل عاتقى إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرت^(٤)

(١) لأنهم لا يشترطون اتصال الاستقهام بالقول.

(٢) لأنه حين تعدى باللام يتعد عن كونه للظن، ويتعين كونه قولاً كلامياً.

(٣) "إن إبراهيم" جملة محكية بدليل كسر همزة "إن" وموضع الكسر هنا: وقوعها محكية بالقول.

(٤) الشاهد فيه - قوله: "علام تقول الرمح" فقد حكى الجملة بعد القول بدليل رفع "الرمح" وهذا دليل على جواز الحكاية إذا جاز إجراء القول مجرى الظن.

ما ينصب ثلاثة مفاعيل (أرى وأعلم)

إلى ثلاثة "أرى" و"علما" عدوا إذا صاروا "أرى" و"أعلما"
وك: "أرى" السابق "نبأ، أخبرا حدث، أنبأ" كذلك "خبراً"

١ - الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل^(١)

الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل هي:

- ١- أرى: أصلها: "أرى" اليقينية المتعدية لمفعولين في باب "ظن"،
ثم دخلت عليها همزة التعدية، فتعدت إلى ثلاثة مفاعيل،
وأصبحت: أرى" نحو: أريت زيدا محمداً قائماً. ومنه: "كذلك
يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم"^(٢).

(١) المفعول الأول هو الذي كان فاعلاً، ويعد هذا المفعول (الذي أصله فاعل) فسي
هذا الباب هو المفعول الأول. والأصل: رأى زيد محمداً قائماً.

(٢) المفعول الأول هو الضمير "هم" والمفعول الثاني "أعمالهم" والمفعول الثالث
"حسرات" وهذا ما يراه اللزمخشري؛ لأن "أرى" هنا عنده بمعنى العلم، فالرؤية
علمية وليست بصرية؛ لأنه لا يؤمن بأن الأعمال تجسم يوم القيامة وتبصر.
بينما يرى غيره أن "أرى" هنا بصرية؛ لأنه يؤمن بتجسيم الأعمال وإصدارها
يوم القيامة وعلى هذا "فأرى" متعدية لمفعولين فقط، وأما "حسرات" فهي حال.
وأجاز صاحب التصريح أن تكون علمية؛ لأنه مادام أنهم أبصروا أعمالهم
حسرات فقد علموها. وبذلك يصح الاستشهاد بهذه الآية مطلقاً.


ملحوظة: وكذلك تتعدى "رأى" الحلمية سماعاً إلى ثلاثة مفاعيل إذا دخلت الهمزة عليها. ومنه: "إذ يريكم الله في منامك قليلاً ولو أراكم كثيراً"^(١).

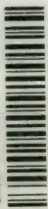
٢- أعلم: أصلها: "علم" اليقينية المتعدية لمفعولين في باب "ظن"، ثم دخلت عليها همزة التعنيد، فتعدت إلى ثلاثة مفاعيل، وأصبحت: أعلم. نحو: أعلمت زيدا محمداً قائماً.

٣- وما ضمن معناهما من نحو: نبأ وأنبأ وخبر وأخبر وحدث^(٢). وما لمفعولى "علمت" مطلقاً للثان والثالث أيضاً حقاً

(١) "رأى" الحلمية فى الموضوعين متعدية لثلاثة مفاعيل: الأول - الكاف - الثانى - "هم" الثالث - "قليلاً، كثيراً".

(٢) والاكثر ورود هذه الأفعال مبنية للمفعول (مبنية للمجهول)، فيكون المفعول الأول هو نائب الفاعل.

 Bibliotheca Alexandrina



1132629